الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم و التكنولوجيا
قسم الهندسة المعمارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان : هندسة معمارية ، عمران ومحن المدينة

شعبة: الهندسة المعمارية

تخصص: هندسة معمارية و محيط

تحت عنوان :

المشروع الحضري كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة
دراسة مخطط شغل الأراضي رقم (05) تبسة

إعداد الطلبة :
-سليم مريم
-زايري ابتسام

تحت إشراف الأستاذ:
- د. قريب عيسى

نوقشت أمام اللجنة المكونة من طرف :

1- الأستاذ : براهمي سامي..... رئيس اللجنة.
2- الأستاذ : د. قريب عيسى..... مشرفا ومقررا .
3- الأستاذ : بيبيمون وليد..... ممتحنا .

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك
ولك الشكر أولا وأخرا، من لحظتنا هذه إلى أن نلقى قرارك.
على أن سددت خطانا ووفقنا لإتمام هذا العمل.
ومن قبيل من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نتقدم بجميل عبارات الشكر و العرفان إلى الدكتور الفاضل المشرف على التأطير: قريب عيسى،
التي منحنا من وقته وجهده الكثير.
والى حاملي أقدس رسالة في الحياة "رسالة العلم" جميع أساتذة كلية الهندسة المعمارية والعمران.
كما لا يفوتنا أن نشكر كل عمّال المديريات الذين ساعدونا في إنجاز هذا البحث.
و كل من ساعدنا بخير ما استطاع و لو بشيء يسير، آملين أن يجعل الله عز وجل ذلك في ميزان حسناتنا وحسناتهم.
و ختامًا نرجوا أنّ تقبلوا منا ما قدمنا فإن كان صوابًا فمن الله وان كان خطأ فمن أنفسنا ومن الشيطان.
فهذا عملنا و ان بدى متواضعا خذوه عنا
علنا إذا ولينا يوما ذكرتمونا وتفقدتم ما كان منا

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

""قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" **(صدق الله العظيم)**

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد

.....أبي الحبيب.....

إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

.....أمي الحبيبة.....

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثروني على نفسهم إخوتي

وليد – ريان– هديل وخالتي العزيزة نجيبة

إلى من بوجوده أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها زوجي محسن

إلى أصاحب القلوب الطيبة والنوايا الصادقة .... الى أخواتي ورفقاء دربي التي أنجبتهم لي الحياة صديقاتي وزميلاتي في الدراسة

الى من شاركتني هذا العمل وتذوقت معها أجمل اللحظات

.....مريم.....

الى كل من ساعدني من قريب او بعيد لاتمام هدا العمل لو بدعوة او كلمة طيبة او ابتسامة صادقة.

ابتسام

الإهداء

الحمد لله على منّ بادئ ببدء والشكر له ممدود من غير حد

على أنّ وفقنا لإتمام هذا العمل وتقديمه في أحسن حال.

إلى أعز الناس سيدي وحبيبي محمد رسول الله عليه الصلاة والسلام.

إلى من قال فيهما الرحمن " وبالوالدين إحسانا".

إليك يا رمز العطاء والفداء.....إليك أمي الغالية.

إليك يا من يكفيني شرفا أنني أحمل اسمه.....إليك أبي الغالي.

إلى من يشاركني أبي وأمي، إلى إخوتي: ياسين، جلال، نوال، عماد.

إلى أخواتي اللاتي لم تلدهن أمي: صديقاتي.

إلى زملائي في قسم الماستر تخصص هندسة معمارية ومحيط.

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بدعوة، أو كلمة طيبة أو أمنية أو بابتسامة صادقة.

إلى كل هؤلاء والى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي أهدي ثمرة جهد خمسة سنوات من الجد والعمل والدراسة

مـــريم

المقـــدمة العـــامة

المقدمـــة العامـــة :

تعتبر المدينة بمثابة كائن حي تتأثر وتؤثر فيما حولها وهذا راجع الى طبيعة العناصر المكونة لها بحيث انها لايمكن ان تقوم على المجال المبني فحسب بل وعلى الفضاءات الخارجية كذلك هذه الأخيرة التي تختلف وتتغير تبعا للتطور التاريخي و للتغيرات الاجتماعية الثقافية السياسية والاقتصادية ..الخ.

كما انها عبارة علاقات متبادلة بين الاطار المبني وغير المبني والسكان المكونة للوسط الحضري أي بين الجانب الفيزيائي والجانب الحسي لها في شتى المجالات.

الا ان النمو الحضري وتسارع وتيرة التعمير وما نتج عنها من تحولات أدت الى تدهور الوسط الحضري مما تسبب في صعوبة التوافق والتناسق بين تلبية احتياجات السكان المختلفة وخلق اطار حضري مناسب سواء على مستوى المدينة او الحي او السكن.

وهذا جعل العديد من المدن كانت تسعى وراء التجديد الذي اجتاح المناطق الحضرية من اجل تعزيز موقعهم المتميز، وذلك في خضم تحقيق عمليات معقدة تشبه عملية "التجميل او التحسين الحضري" حيث انها تهدف الى إعادة هيكلة أراضي المدن وتطويرها على مستوى الجانب الاقتصادي والاجتماعي وهذا دون التأثير على البيئة سلبيا.

حيث ان هذه الرؤية الجديدة أدت الى استبدال المفاهيم التقليدية للتخطيط بالتخطيط الاستراتيجي بمفاهيم التنمية المستدامة والمشاريع الحضرية.

مصطلح "التنمية المستدامة " تمت صياغته اول مرة في تقرير"Brundtland" في عام 1987 وينطوي مفهوم التنمية حول التطور وتحسين الحالة المرجعيةعلى مستوى عدة مجالات. اما فكرة الاستدامة تعني إمكانية ديمومة هذا التطور مع الوقت. وبالتالي يمكن فهم ارتباط الكلمتين على أنه تحسن مستمر على المدى الطويل.

حيث ان "التنمية المستدامة " نعني بها التنمية التي تستجيب لمتطلبات وحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة للاستجابة الى حاجياتهم"[1]، وهو واقع بدا بفرض نفسه بقوة في البلدان الأوروبية بظهور مشروع المدينة المستدامة والتي يندرج ضمنها مفهوم الاحياء المستدامة، هذه الأخيرة التي تعتني بجميع أوجه الحياة الحضرية دون المساس بالجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

1 اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987م.

وتتحقق التنمية المستدامة في المجال الحضري عن طريق المشروع الحضري والذي يعد أحد أدوات التخطيط الأكثر فعالية حيث يمكن تعريفه بانه عبارة عن عملية منسقة ومشروع إقليمي:" فهو يشمل تحديد وتنفيذ تدابير الإدارة على منطقة حضرية معينة وهو كذلك شراكة مع جميع الفاعلين المدنيون والجهات المعنية، ودمج مختلف المقاييس الإقليمية طويلة الأجل، لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة"[2].

حيث ان الكثير من الدول المتقدمة الرائدة في مجال العمران عملت على تحسين إطار الحياة للسكان داخل الاحياء السكنية المتدهورة من أهمها عمليات التحسن التي عرفتها التجمعات السكنية الكبرى في فرنسا.

والجزائر كغيرها من باقي دول العالم الثالث، عانت من النمو المتسارع لسكان المدن بها مما تسبب في مضاعفات تعميريه يصعب التحكم بها والتي دفعت بالدولة إلى وضع تسيير هذه الأزمات باستعمال إجراءات استعجالية وغير مدروسة في إدارة تخطيط المدن، منتهجة في ذلك سياسات متنوعة، والتي باءت بالفشل في التأسيس لبيئة سكنية جيدة ترتقي بالإنسان والمكان، وجرت المدن إلى كوارث غير محسوبة.

ومن اجل حل هذه المشاكل جعل الجزائر تتخذ جملة من القوانين من بينها القانون 06 – 60 الصادر بتاريخ 20-02-2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة من اجل تحقيق التنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

- الإشكالية :

عرفت المدن الجزائرية في السنوات الماضية اتباع سياسات سكنية تهدف الى توفير السكن وذلك لازدياد الطلب على السكن حيث تم الاعتماد على الجانب الكمي وذلك على حساب الفضاءات الخارجية وهذا راجع الى أزمات السكن التي مرت بها الجزائر عبر عدة فترات زمنية ومن خلال هذا أصبحت المدن تعيش واقعا مزريا خاصة على مستوى الاحياء السكنية.

ومن احدى المدن الجزائرية التي تعاني من هذه المشاكل مدينة تبسة فبالرغم من مشاريع التهيئة الحضرية التي شهدتها في السنوات الأخيرة الا انها لاتزال تعاني من التدهور على مستوى الاحياء السكنية خاصة في الفضاءات الخارجية وهذا ما يبدو واضحا وجليا في مخطط شغل الأراضي رقم 05 الذي أصبح يعاني وضعية مزرية تتطلب تدخلات تستجيب لمؤشرات ومعايير الاستدامة وتجعل منه مجالا

[2]Jean-Philippe Dind : GESTION DE PROJETS URBAINS, PROJETS DE DÉVELOPPEMENT COOPÉRATIF DANS LES Secteurs déjà créés, Lausanne, janvier 2011,P60 .

مستداما ذو ابعاد بيئية وذلك لان الساكن لا يبحث فقط على السكن بل يبحث عن مختلف أنواع الراحة في المجالات الحضرية.

من خلال هذه المعطيات تمكنا من طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل تستجيب منظومة التخطيط الحضري المطبقة بالجزائر لمبادئ التنمية المستدامة؟

-هل يمكن للمشروع الحضري ان يلعب دور في معالجة نقائص التخطيط الحضري المطبقة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

-الفرضيات :

- قد تكون منظومة التخطيط الحضري المطبقة قد عملت على تحقيق بعض من مبادئ التنمية المستدامة ، لكن يبقى التطبيق ميدانيا يشكل رهانا لمختلف المتدخلين في المدينة.

- من الممكن ان يكون للمشروع الحضري دور في معالجة نقائص التخطيط المنجز بأهداف التنمية المستدامة وذلك بفضل الرهانات الاستراتيجية التي يحملها.

- اهداف البحث :

- دراسة مدى مواكبة منظومة التخطيط الحضري التقليدي المطبقة في الجزائر لمبادئ التنمية المستدامة.

- التوصل الى اسس ومبادئ يمكن تطبيقها على الاحياء السكنية لقياس استدامتها.

- دراسة مدى امكانية المساهمة في تحقيق استدامة هذه الاحياء السكنية عن طريق استخدام المشروع الحضري.

- اهمية البحث :

- يساهم البحث في سد ثغرات منظومة التخطيط الحضري المطبقة في الجزائر والممارسة العملية التي تفتقر الى خصائص الاستدامة في مجالات التنمية العمرانية والحضرية وذلك باستعمال المشروع الحضري.

- منهجية البحث:

بعد قيامنا بتحديد الاشكالية المراد دراستها وللإجابة على التساؤلات السابقة ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة، اعتمدنا على مقاربة تحليلية حرصا منا على اعطاء نتائج علمية سليمة ، اتبعنا منهجية تشتمل على الخطوات التالية:

- المرحلة الأولى:

هذه المرحلة تتمثل في اعمال الاستكشاف والدراسة العلمية لموضوع البحث، حيث نقوم بالتعرف على التخطيط الحضري وكذلك على ادوات التخطيط المتبعة في الجزائر ومدى مواكبتها لمبادئ التنمية المستدامة بشكل مفصل، وبعد ذلك نتطرق الى دراسة التنمية المستدامة وكذلك المشروع الحضري كمقاربة للتنمية المستدامة.

ومنه تطلب علينا في هذه المرحلة جمع المعلومات الضرورية وذلك استنادا على الكتب والمقالات العلمية إلى جانب البحوث والمذكرات التي تندرج كلها ضمن البحث النظري.

- المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة ومن خلال المفاهيم التي تم التطرق اليها في المرحلة الأولى من البحث، نقوم بتحليل مجال الدراسة بشكل علمي وقياس مدى توفره على مبادئ التنمية المستدامة، وذلك بالاطلاع على اهم خصائص مجال الدراسة ومعرفة مكوناته بدقة، استنادا الى الخرائط والمخططات وكذلك البيانات والخطط الإحصائية بالإضافة الى استخدام الاستبيانات وتحليل الموقع.

وبعد ذلك نتحقق من تطبيق المشروع الحضري ودوره للنهوض بمجال الدراسة تحقيق استدامته "تحقيق الاستدامة لمجال الدراسة" وذلك بوضع توجيهات وحلول تساعد على تحقيق ذلك.

-هيكلة البحث:

لقد تناول هذا الموضوع من خلال خطة بحث شملت جزئيين: جزء نظري يحتوي على فصلين وجزء ميداني يحتوي كذلك على فصلين

• **الجزء النظري:**

قمنا بتقسيم هذا الجزء إلى فصلين و تضمن ما يلي :

-**الفصل الأول:** تطرقنا في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالعمران و التخطيط الحضري و أدوات التهيئة و التعمير المتبعة في الجزائر وفق المنظور القانوني لها ومدى مواكبتها لمبادئ التنمية المستدامة.

-**الفصل الثاني:** تطرقنا فيه إلى التنمية المستدامة و المشروع الحضري كمقاربة للتنمية المستدامة والاطار القانوني الذي تنتهجه السياسة الجزائرية في التخطيط الحضري

•**الجزء التطبيقي :**

قمنا بتقسيم هذا الجزء إلى فصلين كالتالي:

-**الفصل الأول:** يتضمن الدراسة التحليلية لمدينة تبسة.

-**الفصل الثاني:** يتضمن الدراسة التحليلية لمخطط شغل الأراضي رقم(05) وكيفية تطبيق المشروع الحضري للنهوض بمجال الدراسة وتحقيق استدامته.

- **صعوبات البحث :**

كغيرنا من الباحثين صادفتنا بعض المشاكل أثناء انجاز هذا البحث منها:

رغم الاتصال بعدد مهم من المصالح إلا أننا واجهنا صعوبة في الحصول على الوثائق والمخططات المتعلقة مجال الدراسة، نقص الاحصايات والمعلومات كما واجهنا صعوبة الحصول على بعضها الأخر، وتضارب الأرقام فيما بينها بين مختلف المصالح في حالة توفرها، بالاضافة الى التعقيدات الإدارية والعراقيل في بعض المصالح، إلى جانب تحفظ بعض الادارات الأخر.

الفصل الأول: التخطيط الحضري وأدوات التهيئة والتعمير

مقـــدمة:

يعتبر العمران فن وعلم يحدد بموجبه كيفية تنظيم المدن وإنجاز التجمعات السكنية العمرانية والحضرية التي تسمح بتكيف السكن الحضري مع متطلبات الانسان، ولإنجاز هذه التجمعات استعمل التخطيط الحضري كمنهج يحدد العجز المسجل في المجال العمراني من خدمات ومرافق وسكن ورفاهية للسكان، وذلك باعتباره احدى الوسائل المستعملة لإيجاد حلول مسبقة لإشكاليات يتوقع حدوثها في المجال الحضري والإقليمي.

وللعمل على تجسيد هذا المنهج الذي يحدد اهداف معينة يتم استخدام سياسة التهيئة والتعمير في الجزائر، وذلك وفق اليات تقنية وقانونية تعمل على تنسيق التخطيط الحضري للمدن والاحياء، ومن ضمن هذه الاليات نجد أدوات التهيئة والتعمير وهي دراسات تقنية تعد على مستويات جهوية ومحلية وعلى فترات زمنية مختلفة وبأهداف اقتصادية واجتماعية محددة، حيث من خلال هذا الفصل سنتطرق الى هذه المفاهيم (العمران التخطيط الحضري أدوات التهيئة والتعمير) بشكل مفصل.

I- مفهوم العمران:

يعد العمران المرآة العاكسة للدولة كما يبين مدى تطورها ومستوى الحضارة فيها، لذلك تسهر جميع الدول من اجل وضع مقاييس تستجيب لها البنايات بغية اظهار الوجه الحسن لها.

* من الناحية اللغوية فان كلمة **العمران** مشتقة من كلمة لاتينية(**Urbs**) والتي تعني المدينة، وهو أيضا ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف الى إعطاء نظام معين للمدينة لكون هذه الأخيرة تعبر عن اللاتنظيم، واللاتوازن من الناحية الوظيفية المجالية.

كما وردت عدة تعاريف للعمران منها.

* حسب منجد روبار (le Robert) العمران هو دراسة الطرق التي تسمح بتكييف السكن وخاصة السكن الحضري. مع متطلبات الإنسان وهو أيضا مجموعة التقنيات المختلفة التي تطبق هذه الطرق

* حسب الباحث فورد (G.B. Ford[1]) :العمران هو علم وفن لتصحيح أخطاء المجال التي ارتكبت في الماضي، بواسطة هيئات مناسبة للمجال، كما أن مجال تدخل هذا الاختصاص يعني جميع المستعملين المتدخلين في ان واحد.

[1] جورج بورديت فورد ، المولود في كلينتون ، ماساتشوستس في 24 يونيو 1879 وتوفي في بحيرة ماهوباك ، نيويورك في 15 أغسطس 1930 كان المهندس المعماري الأمريكي والمخطط الحضري.

ومن خلال هذه التعريفات فان العمران يعبر عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدن بشكل متواصل مع مرور الزمن، حيث ينقسم العمران إلى قسمان:

– قسم نظري أو قانوني (L'urbanisme réglementaire) المتمثل في القوانين والتشريعات المنظمة للمجال الحضري.

قسم تطبيقي أو عملي (L'urbanisme opérationnel) الذي يمثل التجسيد الفعلي لهذه القوانين على أرض الواقع.

II–التخطيط الحضري والتنمية:

يعد التخطيط الحضري علم واسع يجمع بين متغيرات عدة طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من اجل التوجيه نمو المدينة ومعالجة مشاكلها بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية.

حيث كان لابن خلدون راي في هذا الموضوع وذلك من خلال أفكاره الناضجة والمهمة في مجال علم تخطيط المدن حيث يرى ابن خلدون ان (الميل للاستقرار وتأسيس المدن يعد مرحلة من مراحل التطور الحضاري، والتحول الاجتماعي فالمدن في رأيه لا تظهر بصورة مفاجئة وسريعة انما تمر بمراحل متراتبة في عملية نشوئها).

وهذا الرأي يصح لمدن ما قبل الثورة الصناعية، ومنه فأن المدن تتأثر بالعناصر والموارد الطبيعية للإقليم أو المكان الذي تنشا فيه المدينة لكي تبقى وتستمر، فهي تعتبر نموذجا للمجتمع الحضري لذلك فانه منذ ظهورها لأول مرة تحضي بعناية خاصة من خلال آلية التخطيط بشكل عام والتخطيط الحضري بشكل خاص، لأنها تمثل مرآة عاكسة لثقافة وتحضر الدولة التي تنتمي اليها.

II– 1–تعريف ومفهوم التخطيط الحضري:

يعتبر التخطيط الحضري تجسيدا للرؤيا المستقبلية للمدن من خلال وضع استراتيجيات تتبعها الجهات المسؤولة لتنمية وتوجيه نمو وتوسع العمران في المدن، بما يحقق أهداف إجتماعية وإقتصادية وبيئية، وفق خطة تمر بمراحل وتتطلب عمليات مسح وجمع معلومات ووضع أهداف وتحليل وتنبؤ مستقبلي، بمعنى آخر يهدف التخطيط الحضري إلى رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسيع المدن القائمة بما يتلائم مع المتغيرات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، ويتم معالجة مشاكل المدن القائمة والتي قد يترتب عليها تغيير استعمالات الأرض القائمة .

حيث "عرفه " لويس كيبل "Lewis Keeble[2]" التخطيط الحضري بأنه علم يتجلى في أسلوب إستخدام الأرض وإقامة المباني، وشق الطرق وتسيير المواصلات، كل ذلك يتم بطريقة تكفل تحديد الحد الأقصى العلمي في جوانب الاقتصاد والملائكة والجمال وذهب بومسكوف إلى أن التخطيط الحضري هو عملية للتغيير الاجتماعي التي تتضمن استراتيجية لمواجهة المشكلة الإجتماعية بأسلوب مصمم بإحكام في الإقليم الحضري بأسره بحيث يوضع في إعتبار التغيير الإجتماعي والثقافي"[3].

ومنه يمكن القول أن التخطيط الحضري هو دراسة تقنية وإجراءات قانونية تسمح لنا بمراقبة ومعرفة التطور الحضري في جميع المجالات (الاجتماعية، الاقتصادية، الصحة العامة، وكذلك البنائية والمعمارية) وهو أيضا يضبط لنا المجال الحضري ويتيح للأنشطة والخدمات توزيعا أفضل، حيث أنه أصبح يرتكز على التخطيط المادي للمدينة وذلك باهتمامه بجميع جوانبها.

II-2-أهداف التخطيط الحضري :

يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق عدة اهداف نذكر منها ما يلي:

-تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية والتجارية والصناعية حيث يستطيع كل منها أن يؤدي دوره بأقل تكلفة وتناقض مع الربط بين أاقسام المدينة المختلفة بعضها مع البعض الأخر ومع العالم الخارجي بشكل متفاعل، وتطوير كل قسم منها وفق مستوى معقول من نواحي الحجم والإضاءة والأماكن الخضراء في المناطق السكنية وأماكن وقوف المواصلات في المناطق التجارية.

-التأكيد على أن تكون البيوت قوية البناء وصحية ومريحة ومبهجة بالنسبة للمناطق السكنية المختلفة لكي تنسجم والحاجات المتعددة لكل أنواع واحجام الأسر مع الإهتمام بأشكالها المتغايرة ورغباتها المختلفة مع توفير جميع توفير جميع الخدمات التي يحتاجها سكان تلك المساكن.

-الإهتمام بالوظيفة الترفيهية داخل المدن باعتبارها الوظيفة التي يحتاجها السكان للترويح عن أنفسهم ولقضاء أوقات مريحة في أوقات الإجازات أو نهاية الأسبوع."[4]

---

[2]لويس بينغهام كيبل Lewis Keeble ، أستاذاً للتخطيط الحضري بجامعة كوينزلاند في أستراليا.

[3]رياض تومي: أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية (مدينة الحروش نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة،2006/2005 ص 60.

[4]د.علي الحوات: التخطيط الحضري، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، سنة 1990، ص 31.

III-أدوات التهيئة و التعمير:

تعتبر أدوات التهيئة والتعمير دراسات تقنية تنجز على مستويات جهوية ومحلية، وعلى فترات زمنية مختلفة، وبأهداف اقتصادية واجتماعية محددة، تتماشى في مضمونها واقتراحاتها مع اليات تخطيطية أخرى اكثر شمولية، حيث عرفت الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما في قانون 14 مارس 1914 الذي جاء بفكرة " المخطط التوجيهي العام" و " مخطط التعمير "، وذلك كمحاولة من السلطات الفرنسية في تلك الفترة لجلب انتباه الجزائريين بانها تسعى لحل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الجزائريين خاصة في مجال السكن، وهذا ما تبين بوضوح اكثر في مخطط قسنطينة.

وبعد الاستقلال تم الاعتماد في مجال التعمير على نفس المخططات التي تم وراثتها عن الاستعمار، حيث بقيت سارية المفعول حتى سنة1975م، وهذا القانون يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي، و الموازنة بين وظائف السكن و الفلاحة و الصناعة و وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و مجالات أخرى أدرجها القانون، و ذلك على أساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية؛ و حسب ما جاء فيه فهناك ثلاثة أنواع من المخطّطات:

الشكل رقم (01): يبين منظومة التخطيط المجالي والحضري بالجزائر.

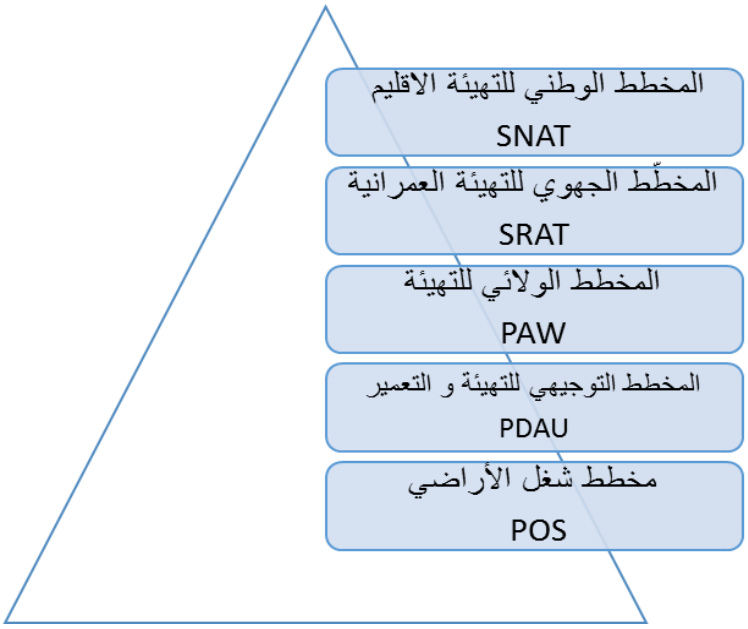

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

III – 1– المخطّط الوطني للتهيئة الإقليم (SNAT) :

يُعتبر المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية المادّة الأساسية والخام القانون 87–03 المؤرخ في 27 جانفي 1987م، حيث يجسّد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل وذلك في آفاق20–30، فهو بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، وبهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحدّدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

III–2– المخطّط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT) :

هو أداة التطبيق المباشرة لتجسيد توجيهات المخطّط الوطني للتهيئة العمرانية، حيث يتولّى في حدود مجاله شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ المقرّرة في المخطط الوطني، ويتكفّل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطّة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، وتشجيع التنمية والتكامل ما بين الجهات.

III–3– مخطّطات التهيئة المحلّية: وتشمل:

III–3–1– مخطّط تهيئة الولاية (PAW):

حسب توجيهات ومبادئ كل من المخططين الوطني والجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها، يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدّة في المخطط الجهوي وشرحها فيما يخصّ الإقليم الذي تشغله، بإدخال التوجهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهكيل الولاية.

III–3–2– مخطّط تهيئة البلدية (PAC) :

إن البلديات باعتبارها جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها وتتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف أشكالها، والتي من بينها نوعية إطار الحياة، والعدالة الاجتماعية، وانخراط المواطنين باعتبارهم الصانعين للتنمية والمستفيدين منها. وعليه كان مخطط تهيئة البلدية الأداة الأساسية لتطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية وقد تم توقيف العمل بمخطط تهيئة البلدية سنة 1990 بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي المحدّدان بموجب القانون 90–29 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

III-3-3- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير(PDAU) :

يعتبر وثيقة تعرّف بأهداف التهيئة، ويهدف إلى صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليم البلدية، وكذلك تشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لفترة تتراوح مدّتها في 20 سنة بعد إعداده، ولقد اقره المشرع الجزائري في القانون 90 / 29 المؤرخ في01 ديسمبر 1990 المعدل والمتمم بموجب القانون 04 / 05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير، والنصوص التطبيقية له لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91/ 177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعمقة به المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 / 317 المؤرخ في 10 ديسمبر2005.

III-3-3-1- تعريف التوجيهي للتهيئة والتعمير:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهيات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية وتضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي"[5].

III-3-3-2- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

تتمثل الأهداف المنتظرة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب المادتان 16 و18 من القانون رقم 29/90 في ما يلي:

- تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية أو البلديات المعنية انطلاقا من التوجهات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمية واعتمادا على مخططات التنمية. (المادة 16 من قانون رقم29/90)
- تحديد شروط عقلانية لاستعمال المجال ويهدف إلى استغلال عقلاني والمثالي للموارد الاقتصادية. (المادة 18 من القانون 29/90)
- تحديد اجال إنجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التداخل مع النسيج العمراني.
- يقسم المجال المعني إلى قطاعات معمرة، قطاعات قابلة للتعمير على المدى القريب والمتوسط، وقطاعات مستقبلية التعمير وأخرى قابلة للتعمير. (المادة 19 من القانون 29/90)

[5] المادة 16، 19: من القانون 90 / 29، المؤرخ في 01 / 12 / 1990، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04 / 05 المؤرخ في 14 اوت2004، ص09.

- "الحفاظ على البيئة، الأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي.
- الحفاظ على النشاط الفلاحي.
- يحدد توقعات التعمير وقواعده.
- يحدد القطاعات (المعمرة والتعمير المستقبلية والقابل للتعمير والغير قابل للتعمير).
- تحديد المناطق التي يتطلب حماية خاصة كالمواقع والمناظر والمحيطات الحساسة والمحميات".

III-3-3-3- محتويات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تطبيقا للنصوص القانونية التي تحدد إطاره القانوني والمكونات التالية:

1- تقرير توجيهي:

تحدد فيه التوجيهات العامة للسياسة العمرانية و ذلك بعد تقديم شرح للوضع الحالي و آفاق التنمية العمرانية والوعاء العقاري الذي سوف يطبق في نطاقه، حيث يضبط فيه ما يلي:

- تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والثقافي للتراب المعني

- قسم التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات في مجال التهيئة العمرانية وحماية الساحل والحد من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية"[6].

2 -تنظيم تضبط فيه القواعد العامة المطبقة على كل منطقة حسب تقسيم الأراضي وذلك إلى مناطق يتم تعميرها حسب الأولوية على النحو التالي:

- **القطاع المعمر:** يشمل هذا القطاع على كل الأراضي التي تشغلها بنايات متجمعة و كذا المساحات الفاصلة بين هذه البنايات، كالمساحات الخضراء و الحدائق و الغابات الحضرية.

[6] المادة 17: من المرسوم التنفيذي 91 / 177، المؤرخ في 28 / 05 / 1991، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 / 317، المؤرخ في 12/10/ 2005، ص09.

– **القطاع المبرمج للتعمير:** يشمل على الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير و المتوسط في آفاق عشر سنوات مع مراعاة جدول الأولويات.

– **قطاعات التعمير المستقبلية:** يشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق 20 سنة و الاستثناءات المتعلقة بالتعمير غير المتوقع خلال 20 سنة، و يتعلق الأمر ب:

– تجديد، تعويض و توسيع المباني المفيدة للاستعمال الفلاحي

– البناءات و المنشآت اللازمة للتجهيزات الجماعية و إنجاز العمليات ذات المصلحة الوطنية

–البناءات التي تبررها مصلحة البلدية و المرخص بها قانونيا من قبل الوالي بناء على طلب معلل من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد رأي الوالي"[7].

– **القطاعات الغير قابلة للتعمير:** تشمل الأراضي الغير قابلة للتعمير مع إمكانية وجود حقوق البناء شريطة أن تكون محددة بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لهذه المناطق"[8].

3–لائحة التنظيم:

تعتبر هذه اللائحة بمثابة تنظيم يحدد القواعد المطبقة بالنسبة لكل منطقة مشمولة في القطاعات كما هي محددة في المواد من 20 إلى 23 من قانون 90 – 29 المعدل والمتمم، تحدد فيها الترتيبات القانونية الاجبارية التي يمكن الاحتجاج بها لدى الغير بالنسبة لكل المناطق الواقعة داخل مختلف القطاعات وتشمل على ما يأتي :

– التخصيص الغالب للأراضي وطبيعة النشاطات الممنوعة أو الخاضعة إلى إجراءات خاصة.

– الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأراضي.

– الارتفاعات المطلوبة الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشائها.

[7] المادة 19: من القانون 90 / 29، المؤرخ في 01 / 12 / 1990 يتعمق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05، مؤرخ في 2004/08/04، الجريدة الرسمية عدد 51، سنة 2004،.

[8] المواد من 20 إلى 23: من قانون 90 - 29 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05، مؤرخ في 2004/08/04، الجريدة الرسمية عدد 51، سنة 2004.

– المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الانسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها.

– تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها.

– حماية المناطق والأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات والمنشآت الأساسية.

– المناطق الزلزالية وتصنيفها حسب درجة قابليتها لخطر الزلازل.

– الاخطار الكبرى المبنية في المخطط العام للوقاية والمخططات الخاصة للتدخل"[9].

4–الوثائق البيانية المعتمدة: تتمثل في:

أ– مخطط الوضع القائم: يبرز فيه الإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة

ب– مخطط التهيئة: يبين حدود ما يلي:

– القطاعات المعمرة، القابلة للتعمير وتلك المخصصة للتعمير في المستقبل.

– بعض أجزاء الأرض: الساحل، الأراضي الفلاحية ذات الإمكانات الز ا رعية المرتفعة أو الجيدة والأراضي ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة، و مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي التي تأتي تنفيذا له.

ج– مخطط الارتفاعات الواجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

د– مخطط التجهيز: يبرز خطوط مرور الطرق وأهم سبل إيصال ماء الشرب وماء التطهير وكذلك تحديد مواقع التجهيزات الكبرى ومنشآت المنفعة العمومية.

و– مخطط يحدد مساحات الأماكن المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية والمخططات الخاصة للتدخل. يحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية عن طريق الدراسات الخاصة بالزلازل والدراسات الجيوتقنية أو الخاصة.

هـ– يحدد مساحات حماية المؤسسات أو المنشآت أو التجهيزات المنطوية على أخطار تكنولوجية طبقا للإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

[9] المادة 19: من القانون 90 / 29 السالف الذكر

ر- تسجل المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[10].

III-3-3-4- إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

يتم اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والعمل به ولك بعد إتباع مجموعة من الإجراءات تطبيقا للنصوص القانونية التي تحدد إطاره القانوني ومن بين هذه القوانين المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 وهي على النحو التالي:

أ- إجراء مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية:

يتم إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بموجب مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي المعني، حيث تتضمن هذه المداولة النقاط التالية:

-التوجيهات التي تحدد الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى تراب البلدية المقصود.

-القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية.

ب- تبليغ المداولة :

يتم تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة عليها التي تنشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

ج- إصدار قرار إداري يحدد المحيط الذي سوف يدخل فيه المخطط :

تختلف الجهة المخولة لها صلاحية إصدار هذا القرار باختلاف الملف الكامل المتضمن كل الوثائق بما فيها المخططات التقنية التي تبين توسع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك حسب كل الحالات التالية:

-***الوالي:** إذا كان الإقليم المعني بإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يمس ولاية واحدة.

-***الوزير المكلف بالتعمير مع الزير بالجماعات المحلية (وزير الداخلية):** بموجب قرار وزاري مشترك إذا كان إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يمس أقاليم عدة بلديات لولايات مختلفة.

[10] المادة 17: من المرسوم التنفيذي 91 /177، المؤرخ في 28 ماي 1991، الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعمقة به، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 / 317، المؤرخ في 10 /2005/12، ص09.

د- إبلاغ بعض المؤسسات والهيئات العمومية :

أكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة التوجيهية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة والمكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات وكل الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية بتوزيع الطاقة، النقل، المياه. و لهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوما ابتداءا من تاريخ استلامهم الرسالة تعيين ممثليهم، و بعد انقضاء هذه المهلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار إداري يبين فيه قائمة الإدارات العمومية و الهيئات و المصالح و الجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط و ينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية و يبلغ للإدارات العمومية و الهيئات و المصالح العمومية و للجمعيات و المصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي و تمنح لها مهلة 60 يوما لإيداع ملاحظاتها وأراءها حول مشروع هذا المخطط و ذلك بطريقة صحيحة و مكتوبة و إذا لم تجب خلال هذه المهلة عدى رأيها بالموافقة.

و- قرار إجراء التحقيق العمومي:

يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الى التحقيق العمومي وذلك ابتداء من انقضاء مهلة 60 يوما، ويكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجاس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لبيان ما يلي:

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن فيها إجراء الاستشارة
- تعيين المفوض المحقق
- تعيين تاريخ انطلاق مدة التحقيق و تاريخ انتهائه علما أن التحقيق يخضع لمدة 45 يوما
- تحديد كيفيات إجراء التحقيق العمومي

ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة هذا التحقيق العمومي وتبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليميا.

يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلا خاصا مرقما من طرفه وموقعا من قبل المفوض المحقق يسجل فيه يوما بيوم الملاحظات والاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط، وبانقضاء مهلة 45 يوما يقفل محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا

الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد ملف كامل عن التحقيق والنتائج المتوصل إليها ويحوله مباشرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

هـ- المصادقة النهائية على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

يرسل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد تعديله عند الاقتضاء مصحوبا بملف كامل، سجل الاستقصاء ومحضر قفل الاستقصاء والنتائج المتوصل إليها من قبل المفوض المحقق وذلك بعد المصادقة عليه بمداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية إلى الوالي المختص إقليميا الذي بدوره يجمع آراء المجلس الشعبي الولائي خلال مهلة 15 يوما الموالية لاستلامه الملف، وبعد هذه الآجال يعرض المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للمصادقة النهائية وذلك حسب الحالات التالية:

- بقرار من قبل الوالي
- بقرار و زاري مشترك بين الوزير المكلف بالتهيئة و التعمير و الوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني أو الولاة المعنيين
- بمرسوم تنفيذي يصدر بعد استشارة الوالي المعني أو الولاة المعنيين و بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير.

III-3-3-5- مراجعة وتعديل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يتم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فقط في الحالات الاتية :

-وإذا كانت القطاعات المراد تعميرها في طريق الاشباع.

-إذا كان تطور الأوضاع او المحيط لا يستجيب لأهداف مشاريع التهيئة او البنية الحضارية لإقليم بلدية.

ومنه فان عملية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير او تعديله يتم بنفس الطريقة والإجراءات التي تمت بها المصادقة عليه مسبقا"[11].

والهدف من هذه المراجعة والتعديل هو القيام بعملية تقييم لنتائج الدراسة الأولى وشرح الأسباب التي أدت إلى عرقلة إنجاز البرامج المستقبلية سواء عقارية، او مالية وغيرها من عراقيل أخرى.

[11] المادة 28: من القانون رقم 29/90، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05، مؤرخ في 2004/08/04، الجريدة الرسمية عدد 51، سنة 2004.

مما سبق نستنتج أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ورغم أهمية كأداة توقع عمرانية على المدى الطويل الا انه لم يراعي الاستغلال العقلاني للأراضي، التي أهدرت بسبب الخطط التنموية ونقص المساحات الخضراء داخل المحيط العمراني، ومنه فان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لم يأخذ بعين الاعتبار مخططات التنمية والنمو الديمغرافي وكذا الاحتياجات الاقتصادية، حيث لم تتضح درجة اشتراك السلطات المحلية والمصالح التقنية في ميدان التعمير بصورة فعلية في إعداد هذا المخطط، بما يؤكد أنه لم ينجز على أسس دراسات سليمة نتيجة للفوضى العمرانية الحالية وعدم احترام القطاعات حسب المادة 19 من القانون 29/90.

III-3-4- مخطط شغل الأراضي:

يعتبر مخطط شغل الأراضي أداة هامة من أدوات التعمير التي تهدف الى تحديد قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء عليها بصفة مفصلة، وذلك يتم وفقا للتوجهات المحددة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث ان ظهوره كان من اجل تنظيم وتوجيه التوسع الحضري في إطار قانوني تعتمد عليه السلطات العمومية في تدخلاتها على المستوى العقاري.

III-3-4-1- تعريف مخطط شغل الأراضي:

مخطط شغل الأرضي هو أداة من الأدوات التهيئة والتعمير، ظهر بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 01 .12. 1990 م المتعلق بالتهيئة والتعمير و المرسوم التنفيذي178/91، المتضمن اجراءات اعداده والمصادقة عليه[12]، حيث أن هذا المخطط يحدد بالتفصيل وفي إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير استخدام الأراضي و البناء عليها وفقا للتوجيهات المحددة المنظمة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

III-3-4-2- أهداف مخطط شغل الأراضي:

تتمثل أهداف مخطط شغل الأراضي طبقا وفقا للقانون 90 / 29 المعدل والمتمم والمتعلق بالتهيئة والتعمير في:

[12]المرسوم التنفيذي رقم177/91: المؤرخ في1991/05/28، ج.ر عدد 26، المعدل والمتمم التنفيذي وقم 316/05، المؤرخ في 2005/09/10، الجريدة الرسمية عدد 02، سنة 2005، ص08.

– "تنظيم المساكن عبر وحدات منسجمة ومتناسقة عبر الوحدات الجوارية والأحياء.

– تخصيص أراضي بالنسبة للنشاطات الصناعية.

– تحديد ارتفاع المباني و المظهر الخارجي.

– تحديد الأهداف و التوجيهات المستقبلية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

– تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق و التي تخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء.

– تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها وتحديد الطرق والشبكات المختلفة التي تستعملها الدولة"[13].

– "إنجاز منشآت كفيلة بضمان توقيف السيارات المطابقة لاحتياجات العمارة.

– انجاز تهيئات خاصة للدخول ضمن احترام شروط الأمن المطلوبة.

– يعتبر لب وجودها و إقرارها هي حماية الأراضي الزراعية.

– تسوية الوضعية لمقطع الأرضية المخصصة للمشاريع التي كانت محل اختيار الأرضية من اللجنة المكلفة، سواء كانت متمثلة في مشاريع التكييف السكني أو التجهيزات الحضرية العمومية الحماية القانونية المناسبة للأراضي الزراعية"[14].

III-3-4-3- محتوى مخطط شغل الأراضي:

إن أدوات التعمير مثلا مخطط شغل الأراضي قد استمر العمل بها من أجل التخطيط وتنظيم

المجال إضافة إلى ضبط التوسع وكذا المحافظة على التراث الوطني، حيث يتم انجاز المخطط علىالمدى القصير والمتوسط وتتضمن نوعين من الوثائق وهي كالتالي:

أ- لائحة تنظيم:

وتشمل على الخصوص عمى تقرير تقديمي أو ما يسمى بمذكرة تقديم ما يلي:

– "مذكرة تقديم يثبت فيها تلاءم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة

[13] المادة 40: من القانون 04 - 05، المؤرخ في 2004/08/14، المعدل والمتمم للقانون 90 / 29 المؤرخ في 1990، المتعمق بالتهيئة والتعمير الصادر بتاريخ 08/15/ 2004، جريدة رسمية، رقم 51.

[14] المادة 08: من المرسوم التنفيذي 91 / 175، المؤرخ في 28 / 05 / 1991، المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، الجريدة الرسمية، العدد 26، سنة 1991 المعدل والمتمم التنفيذي وقم 316/05 المؤرخ في 2005/09/10، الجريدة الرسمية عدد 02، سنة 2005،ص08.

والتعمير، وكذلك البرنامج المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية تبعا لآفاق تنميتها.

– جانب القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض أجزاء التراب مثلا: نوع المباني المرخص بها أو المخطرة ووجهتها وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها معامل شغل الأراضي COS ومعامل استهلاك الأرض CES مع جميع الارتفاقات المحتملة.

***معامل شغل الأراضي COS:** هو نسبة المساحة المبنية لأرضيات جميع الطوابق على المساحة العقارية الإجمالية.

***معامل استهلاك الأرض CES:** هو نسبة المساحة المبنية من الأرض على المساحة العقارية الاجمالية.

– يحدد معامل شغل الأرض في هذه الحالة العلاقة القائمة بين مساحة أرضية مع خالص ما يتصل بها من البناء و مساحة قطعة الأرض.

– تبين لائحة التنظيم بالإضافة إلى ذلك نوع المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها وتحدد الطرق و الشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتي تتحملها الجماعات المحلية و كذلك آجال إنجازها"[15].

ب– مستندات بيانية:

تتمثل في المخططات البيانية المرفقة وهي كالتالي:

– مخطط بيان الموقع: يبين هذا المخطط بيان كل موقع حسب طبيعته، سواء منطقة عمرانية أو الموجية للتعمير أو طبيعية ويكون المخطط بمقياس (200 / 1 أو 5000 / 1).

– مخطط الواقع القائم: يبين فيه الطرق والشبكات المختلفة والارتفاقات الموجودة بمقياس

(500 /1أو 1000 / 1).

– مخطط تهيئة عامة: يحدد هذا المخطط الذي يعد بمقياس 500 / 1 أو 1000 / 1 المناطق القانونية

[15]المادة 18: من المرسوم التنفيذي، 91 / 178، المؤرخ في 28 / 05 / 1991، المعدل والمتمم التنفيذي وقم 316/05، المؤرخ في 2005/09/10، الجريدة الرسمية عدد 02، سنة 2005، ص 08.

المتجانسة، موقع إقامة المنشآت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية، المساحات الواجب احترامها لخصوصيتها وكذا خط مرور الطرق والشبكات المختلفة.

– مخطط التركيب العم ا رني: يعد بمقياس (500 / 1 أو 1000 / 1) يتضمن على الخصوص عناصر لائحة التنظيم ويبين الأشكال التعميرية والمعمارية لكل قطاع.

– مخطط طبوغرافي: بمقياس (2000 / 1 أو 5000 / 1).

– خارطة بمقياس: (500/ 1 أو 1000 / 1) تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية مصحوبة بالتقارير المتصلة بذلك وكذا الأخطار الكبرى المبنية في المخطط العام للوقاية[16].

III-3-4-4- إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي :

حسب المادة 34 من القانون رقم 90 – 29 المعدل والمتمم، فكل بلدية من التراب الوطني أو جزء منها مجبرة على تغطية مجالها بمخطط شغل الأراضي .

أ- إعداد مخطط شغل الأراضي:

يتم إعداد مخطط شغل الأراضي مداولة من المجلس الشعبي البلدي في حالة بلدية أو المجالس الشعبية البلدية في حالة عدة بلديات وبأغلبية الأصوات، وهذا بمبادرة من رؤساء المجالس الشعبية البلدية وتحت مسؤوليته، ويعهد بإنجازه إلى مكاتب دراسات متخصصة ومعتمدة، وهذا تحت إشراف ومراقبة المصالح البلدية التقنية ومديرية التعمير والبناء لوزارة التجهيز التهيئة.

ب- ملف المداولة:

حيث تتم المداولة من خلال ما يلي:

-" تذكرة بالحدود المرجعية للمخطط وتذكرة بالتوجيهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتنشر لمدة شهر في البلدية.

– مشاورة الإدارات العمومية والمصالح والهيئات بعد المداولة تبعث نسخة للوالي.

[16] المادة 02: من المرسوم التنفيذي 05 / 318، المؤرخ في 10 / 09 / 2005، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 91 / 177، المؤرخ في 1991/05/28، جريدة رسمية رقم 62، سنة 2005، ص09.

– تحديد محيط التدخل إذا كان المخطط تابع داخل تراب:

. يعطي مجال تابع لبلدية واحدة فان التحديد يكون من طرف الوالي.

ـ يغطي مجال تابع لعدة بلديات أو ولايات فالتحديد يكون من طرف قرار مشترك بين وزير التعمير ووزير الداخلية والجماعات المحلية، فالمخطط يندرج ضمن التهيئة العمرانية"[17].

ج– الدراسة:

وتتم الدراسة خلال هذه المرحلة:

*دراسة المعطيات الفيزيائية : المعطيات المورفولوجية الجغرافية البيئية للتجمع السكني.

*الدراسة المناخية والاقتصادية : مثل نمو السكان ،التوزيع السكاني ..الخ.

بالإضافة الى دراسة ماهو موجود من المساكن ،أنواع المباني ،وحالتها.

د– المشاورة:

في هذه المرحلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بجمع أراء مختلف الهيات والمصالح العمومية والإدارات العمومية، حيث تكون المهلة المحددة لجمع آراء هذه الهيئات والمصالح 15 يوم، وذلك ابتداءا من يوم استلامهم المقرر لاعطاء رأيهم اذا كان يريدون المشاركة في اعداد المخطط، وتتمثل الهيئات المعنية بالمشاورة في:

*مصالح التعمير، مصالح الفلاحة، مصالح الري، مصالح النقل، مصالح السكن، مصالح المواقع الأثرية والطبيعية، مصالح البريد والمواصلات مصالح التنظيم الاقتصادي.

* الجمعيات المحلية ورؤساء الغرف التجارية"[18].

و– الاستقصاء العمومي:

" ونقصد به المشاورة الشعبية والتي تتم خلال 45 يوما حيث يقوم المحقق المفوض بتعيين مكان الاستقصاء ومدته "[19].

[17] المواد 04،05،07: من المرسوم

التنفيذي 91 / 178، المعدل والمتمم التنفيذي وقم 318/05، المؤرخ في 2005/09/10، الجريدة الرسمية عدد 02، سنة 2005، ص11.

[18] المادة 07: من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 178، السالف الذكر.

[19] المادة 11: من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 178، السالف الذكر.

هـ- المصادقة:

"إن المصادقة على مخطط شغل الأراضي تخضع تقريبا إلى نفس إجراءات التي خضع لها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بداية من مجلس الشعبي البلدي إلى الوصاية على مستوى الولاية محليا فالوزارة أو عدة وزارات معنية بالأمر على المستوى المركزي وهذا تبعا لأهمية البلدية أو مجموع البلديات التي يغطيها المخطط من الناحية العمرانية السكانية والاقتصادية"[20].

وما يمكن ملاحظته بشأن مخطط شغل الأراضي وإجراءات اعداده والمصادقة عليه بالنسبة التطبيق العملي على أرض الواقع، أن المخطط لا يستجيب بشكل متوازن للتدخل الملائم في التجمعات العمرانية وهذا راجع الى عدم الأخذ بالأولويات في التدخل وكذا المرحلة المعتمدة لإعداده، وبالتالي ينتج عن ذلك غياب إستراتيجية تسيير وتنظيم التطوير الحضري وتهيئة المواقع العمرانية مما يضعف قدرته على ضبط وتنظيم عملية البناء في المناطق الحضرية.

IV- أدوات جديدة في ميدان التعمير:

لقد وضعت الوزارة المنتدبة والمكلفة بالمدينة في سنة 2006 اول قانون يخص المدينة بشكل خاص، والذي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة وهو القانون التوجيهي للمدينة 06/06، حيث عبر هذا القانون عن سياسة المدينة التي تعالج كل الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية) وذلك وفق نظرة تشاركية تدمج كل الفاعلين في المدينة، حيث تعرف هذه السياسة في إطار سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة المنجزة بالاستشارة والتنسيق بين القطاعات وفق اللامركزية والتسيير الجواري ولقد تم وضع أدوات تخطيط جديدة لتطبيق سياسة المدينة والمتمثلة في(مخطط التناسق الحضري (SCU) ، الخريطة الاجتماعية الحضرية(CSU) ، مخطط تهيئة وتنمية فضاءات الحواضر الكبرى(SDAAM)) :

IV-1- مخطط التناسق الحضري (SCU) :

يعتبر مخطط التناسق الحضري أداة للتخطيط والتوجيه القطاعي كما يسمح حسب الأهداف المرتبطة به بإنجاز مشروع حضري شامل ومتناسق يتم فيه التخطيط على المدى البعيد 20 سنة وياخذ

[20] المادة 15: من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 178، السالف الذكر.

بعين الإعتبار علاقة المدينة بإقليمها المجاور الذي لها علاقة تأثير على مستوى العناصر المتعلقة بتنمية نمط العيش الحضري[21].

IV-2- الخريطة الاجتماعية الحضرية(CSU) :

هذه الأداة تندرج ضمن قانون التوجيه الحضري الذي يسمح بتقوية التلاحم الإجتماعي في التجمعات السكنية والبحث على مشاركة السكان في حيهم والتسيير الجواري ومسؤولية تفعيل دور الفاعلين في المشاريع الجماعية في إطار التنمية المستدامة[22].

IV-3- مخطط تهيئة وتنمية فضاءات الحواضر الكبرى(SDAAM) :

وهو مخطط يهتم وتهيئة وتنمية فضاءات الهدف المترو بولية في الجزائر (الحواضر الكبرى) وعددها أربعة: الجزائر، وهران عنابة، قسنطينة، وقد جاء نتيجة الإختلالات العمرانية والوظيفية التي تعرفها هذه المدن، والتي تتطلب إعادة إدماج مكوناتها، من أجل القضاء على الإختلالات، وجعلها في مستوى التحولات العالمية اليوم التي تفرضه ظاهرة العولمة خاصة من الناحية الإقتصادية، حيث أصبحت المدن اليوم هي المجالي الأول.[23]

من خلال ما سبق نستنتج أن هذه الأدوات الجديدة قد تم خلقها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمدينة بكامل أبعادها ومن أجل تجسيد فكرة المدينة المستدامة والمتناسقة.

---

[21] سنوسي رفيقة: ادوات التهيئة والتعمير بين التشريع والتطبيق –دراسة حالة مدينة تبسة-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، سنة 2011، ص 55.

[22] بن عميرة امينة: تقييم مخطط شغل الاراضي لحيي البير والذقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة نحو اداة جديدة للتسيير الحضري المستدام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة ام البواقي، سنة 2011/2010، ص 50.

[23] سعودي هجيره: التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة، رسالة ماجيستير تخصص المدن والتنمية المستدامة، جامعة ام البواقي، سنة 2007، ص 20.

خلاصـــــة:

خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا الى بعض المفاهيم من بينها العمران الذي يعبر لنا عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدن بشكل متواصل مع مرور الزمن، ويعد كذلك علم وتقنية بناء وتهيئة التجمعات البشرية والمدن، ولإنجاز هذه التجمعات يتم إستعمال التخطيط الحضري كمنهج يحدد العجز المسجل في المجال العمراني، حيث يعد التخطيط الحضري الرؤية المستقبلية لمحيط المدينة ومستقبل نمو التجمعات الحضرية.

ومن اجل العمل على تجسيد هذا المنهج يتم إستخدام سياسة التهيئة والتعمير في الجزائر، وذلك باتباع اليات تقنية وقانونية تعمل على تنسيق التخطيط الحضري للمدن والاحياء، ومن ينها أدوات التهيئة والتعمير والتي تم تحديدها في الجزائر من خلال القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث نص هذا الأخير على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي والذي تم تعديله بموجب القانون 04 / 05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير، والنصوص التطبيقية له لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91 /177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 / 317 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، ولقد تأخرت الجزائر كثيرا في تبنيها لسياسة حضرية واضحة المعالم، حيث مر اكثر من 20 سنة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، ومازال لحد الأن الأداتين الأساسيتين للتخطيط الحضري في الجزائر، لكن هذه الأدوات أصبحت لا تستجيب للتغيرات والتحولات التي تشهدها المدن لأنها ليست مبنية على دراسات علمية صحيحة وسليمة بالإضافة الى سوء التطبيق الميداني.

إلا أن القانون التوجيهي للمدينة 06/06 المؤرخ في 20-02-2006 جاء بعدة مخططات طموحة هي رهن الدراسة والتجربة والمتمثلة في (مخطط التناسق الحضري، الخريطة الاجتماعية الحضرية، مخطط تهيئة وتنمية فضاءات الحواضر الكبرى، وقد تم العمل بهذه المخططات في أربع مدن كبرى بالجزائر هي: الجزائر، عنابة، وهران، قسنطينة حيث يعتقد بإمكانها ان تكون أدوات جديدة لرسم السياسة الحضرية الجديدة في الجزائر وفق مؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: مفاهيم حول التنمية المستدامة والمشروع الحضري.

مقدمـــة:

تعتبر التنمية المستدامة فلسفة ومبدأ من المبادئ التي تنظم عملية إدارة الموارد الطبيعية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا العمرانية، فقد كان ينظر إليها على أنها مفهوم يقصد به «حفظ التوازن السكاني»، حيث يمثل السؤال الخاص بالتنمية المستدامة فيما إذا كنا نستطيع الحفاظ على تنمية الموارد الأرض الطبيعية، وهذا لندعم السكان الحاليين دون أن ننقص قدرة الأرض على تلبية حاجيات الأجيال المستقبلية.

ونظرا للمشاكل التي تعاني منها المدن والتي كان السبب الرئيسي فها العمران الوظيفي الكمي الذي لايهتم بالنوعية الحضرية، ولهذا ظهر المشروع الحضري كاستراتيجية ومقاربة حضرية جديدة تهدف الى ترقية نوعية الحياة على مستوى المدن والاحياء والسكن، وذلك بالاعتماد على مبادئ التنمية المستدامة كما جاء المشروع الحضري لنقد أدوات التهيئة والتعمير الحالية.

ويشتمل المشروع الحضري على متطلبات جديدة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المحطات الزمنية للمدينة:

- الزمن الطويل لتاريخ المدينة.
- المدة المحددة للقرارات السياسية.
- مدة العملية الحضرية.

وبهذا يعتبر المشروع الحضري عملية خاصة للتهيئة الحضرية، وكبديل لعملية التخطيط التقليدية، ومنه فهو عملية مفتوحة ومرنة، بوصفها نتاجا لاجتماع وتشارك مختلف الجهات الفاعلة، لخلق مجال متجانس ومتناسق ضمن استراتيجية شاملة ومتكاملة.

حيث اننا من خلال هذا الفصل سنتعرف على التنمية المستدامة والمشروع الحضري بشكل مفصل، مع معرفة الابعاد والمبادئ الخاصة بهما وذلك من اجل تحقيق مشروع حضري مستدام.

I- مفاهيم حول التنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة النموذج التنموي الأمثل حاليا والتي تم ظهورها في أواخر الثمانينات، فهي تحظى بأهمية كبيرة على كافة المستويات حيث تهدف الى الحفاظ على البيئة والعمل على التقليل من تدهورها من جهة، وعلى تنمية الإقتصاد من جهة أخرى

وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف، فهي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، ومنه فإن التنمية المستدامة لها علاقة كبيرة مع الكائن البشري في حياته وعلى مدينته واقتصاده.

I-1-جذور التنمية المستدامة

كان اول استخدام لمفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات وذلك بالاهتمام العالمي بموضوع البيئة من خلال سلسلة من المؤتمرات التي عقدتها ورعتها الأمم المتحدة، "حيث انه بين عام 1972 وعام 2009 عقدت هذه الأخيرة أربعة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة.

المؤتمر الأول: عقد في "ستوكهولم" (السويد) عام 1972 تحت (شعار/عنوان):

"مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان".

المؤتمر الثاني: عقد في "ريودي جانيرو" (البرازيل) عام 1992 تحت اسم:

"مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ".

المؤتمر الثالث: عقد في "جوهانسبورغ" (جنوب إفريقيا) عام 2002 تحت (شعار/عنوان):

"مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة".

المؤتمر الرابع: عقد في "كوبنهاغن" (النرويج) عام ديسمبر 2009 تحت (شعار/عنوان):

"مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والتنمية المستدامة"." [1]

يعبر لنا تغير الأسماء عن تطور مفاهيم العالم وطريقته في فهم واستيعاب العلاقة الموجودة بين الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه والذي يمارس فيه كل نشاطات حياته.

وكذلك فان تطور الفكر العالمي من فكرة "بيئة الإنسان سنة 1972" إلى فكرة "البيئة والإنسان سنة 1992" وبعدها" التنمية المستدامة سنة 2002 والتغير المناخي 2009 يدل على تقدم ونضج هذا الفكر.

ذلك لان العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على تأثير البيئة على صحة الإنسان وعلى وظائفه الحيوية كما كان السائد في المؤتمر الأول سنة 1972، إنما للعلاقة وجه آخر لان البيئة تعتبر خزانة الموارد التي يقوم الإنسان بتحويلها إلى ثروات، أي سلع وخدمات تفي بحاجات حياته وذلك باستعمال جهده ومعارفه العلمية والوسائل التقنية.

[1] – سايح بوزيد :دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2013 ، ص63 .

I-1-1- مراحل ظهور التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح حديث العهد، ولكن الاهتمام بالعلاقة ما بين نشاطات الانسان والنظام البيئي(ecosystems) ليس حديثا، فهي كانت محل اهتمام العديد من الحضارات القديمة من بينها حضارة شمال افريقيا بالقرب من قرطاج القديمة ومصر.

حيث بدئت "من 1951 وذلك بإصدار الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة (UICN) تقرير حول وضعية البيئة في العالم وتم من خلاله تحضير اتفاقية تربط العوامل الاقتصادية والبيئية" [2]، لكن بعد الثورة الصناعية وما نتج عنها من الازمات البيئية، أدى هذا الى ظهور فكرة التنمية المستدامة باسم التنمية البيئية « écodéveloppement » لأول مرة سنة 1972 م.

وقد تطورت هذه الفكرة في الفترة ما بين عام 1972 الى 1992 م وذلك من خلال سلسلة من المؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى، حيث كانت التساؤلات المطروحة في هذه المؤتمرات هو " كيف يمكن إيجاد التوازن او تحقيقه بين البيئة والتنمية الاقتصادية.

حيث اتسع هذا المفهوم بالانعقاد مؤتمر **ريودي جانيرو** في جوان 1992 م والذي وضع فيه الأسس اللازمة للاندماج العالمي للتنمية المستدامة حيث تمثلت هذه الأسس في توصيات وضعت في "**اجندة 21**" للتنمية المستدامة"[3] انظر الشكل(02).

[2] – بوشنقير إيمان : قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.مجلة جامعة الملكة اروى الالكترونية ، 2013.

[3] فاطمة مبارك :التنمية المستدامة اصلها ونشاتها ،مجلة بيئة المدن الالكترونية ، العدد الثالث عشر ، يناير 2016 ، ص15 .

الشكل رقم(02): التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

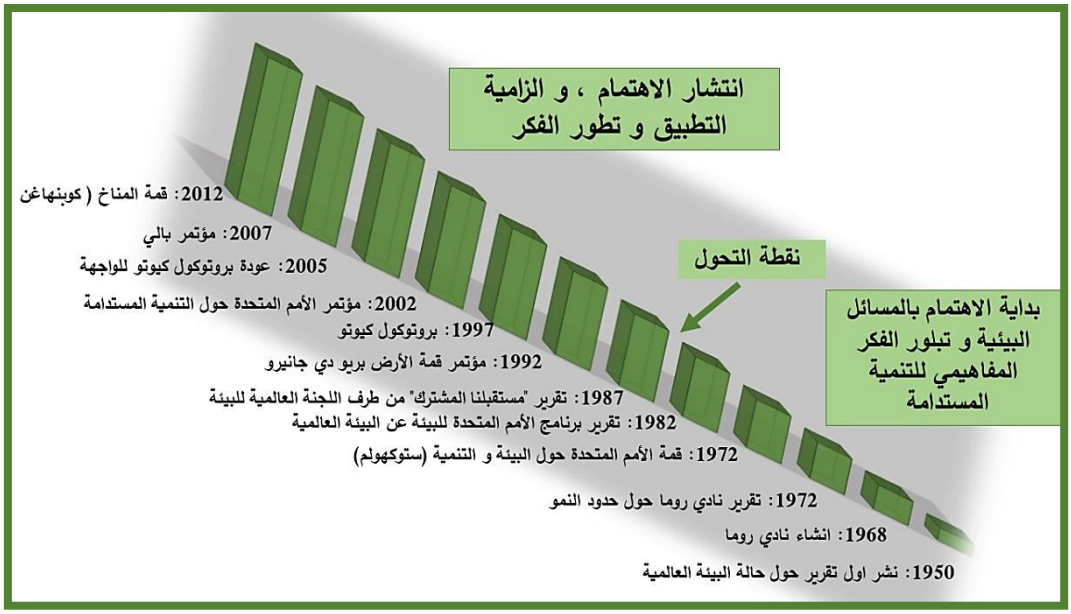

المصدر: بوشنقير إيمان : قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، مدونة البحوث الجغرافية جامعة المنيا ، 2017. مع معالجة الباحث.

حيث يمكن القول بأن التنمية المستدامة، النموذج التنموي الجديد لم يكن وليد الصدفة، وإنما ظهر نتيجة مجموعة من الجهود والاتفاقيات ويعتبر تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، نقطة التحول الرئيسة في مفهوم التنمية المستدامة. .

I-2-مفاهيم عن التنمية المستدامة:

I-2-1 تعاريف حول التنمية المستدامة:

هنالك صنفين من التعاريف للتنمية المستدامة.

الصنف الاول: التعاريف المختصرة ، والتي سميت بالتعاريف الاحادية للتنمية المستدامة نورد أدناه عددا منها: "- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة

- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية."[4]

هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي.

اما الصنف الثاني : تمثل تعاريف اكثر شمولا ، وهي كما يلي :

[4] -عز الدين آدم النور : التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيقي ، منشور من طرف فريق مكتبة نور .

وهي البحث عن التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في استغلال المصادر الطبيعية والبشرية أو هي التنمية المقبولة اجتماعيا، المحافظة بيئيا، والنافعة اقتصاديا.

-**تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 :** فقد عرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع".

-**تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة** في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "

-**تعريف البنك الدولي:** فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

-" ولقد وقعت الجزائر على كل المؤتمرات والمعاهدات المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما عرفت التنمية المستدامة في القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ".

حيث ان التنمية المستدامة تعد مبدأ من مبادئ التي يتأسس عليها هذا القانون الجديد الذي يحدد في بلادنا قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتعتبر التنمية المستدامة أيضا مبدأ من المبادئ العامة لسياسة المدينة، التي بموجبها تساهم المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآتية دون رهن حاجات الأجيال القادمة حيث جاء في المادة 2 من الفصل الأول للقانون 06-06 المؤرخ في محرم1427هـ الموافق ل 20 فيفري 2006م المتضمن القانون التوجيهي للمدينة أو قانون التنمية المستدامة."

كما حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريفا للتنمية المستدامة ، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية:

I-2-2- المفهوم المادي للتنمية المستدامة:

استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية[5] مثل: - التربة والمياه -الجوفية والكتلة البيولوجية.

I-2-3- المفهوم الاقتصادي للتنمية المستدامة

التركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها[6].

I-2-3- التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعلمية في الأرياف وتحقيق قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية."

I-2-4- التعريف البيئي:

" التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية[7].

[5] - سايح بوزيد : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ،2013 ، ص 79 .

[6] - المرجع السابق .

[7] - بن عميرة امينة :تقييم مخطط شغل الأراضي لحيي ابير و الدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة " نحو أداة جديدة للتسيير الحضري المستدام " ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2011 ، ص 10 .

I-3- أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة مرتبطة ببعضها، حيث باختلال احدهم تتأثر الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة أو الاستدامة: هذه الابعاد هي (البعد البئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي). انظر الشكل رقم(03).

الشكل رقم(03) : مثلث التنمية المستدامة.

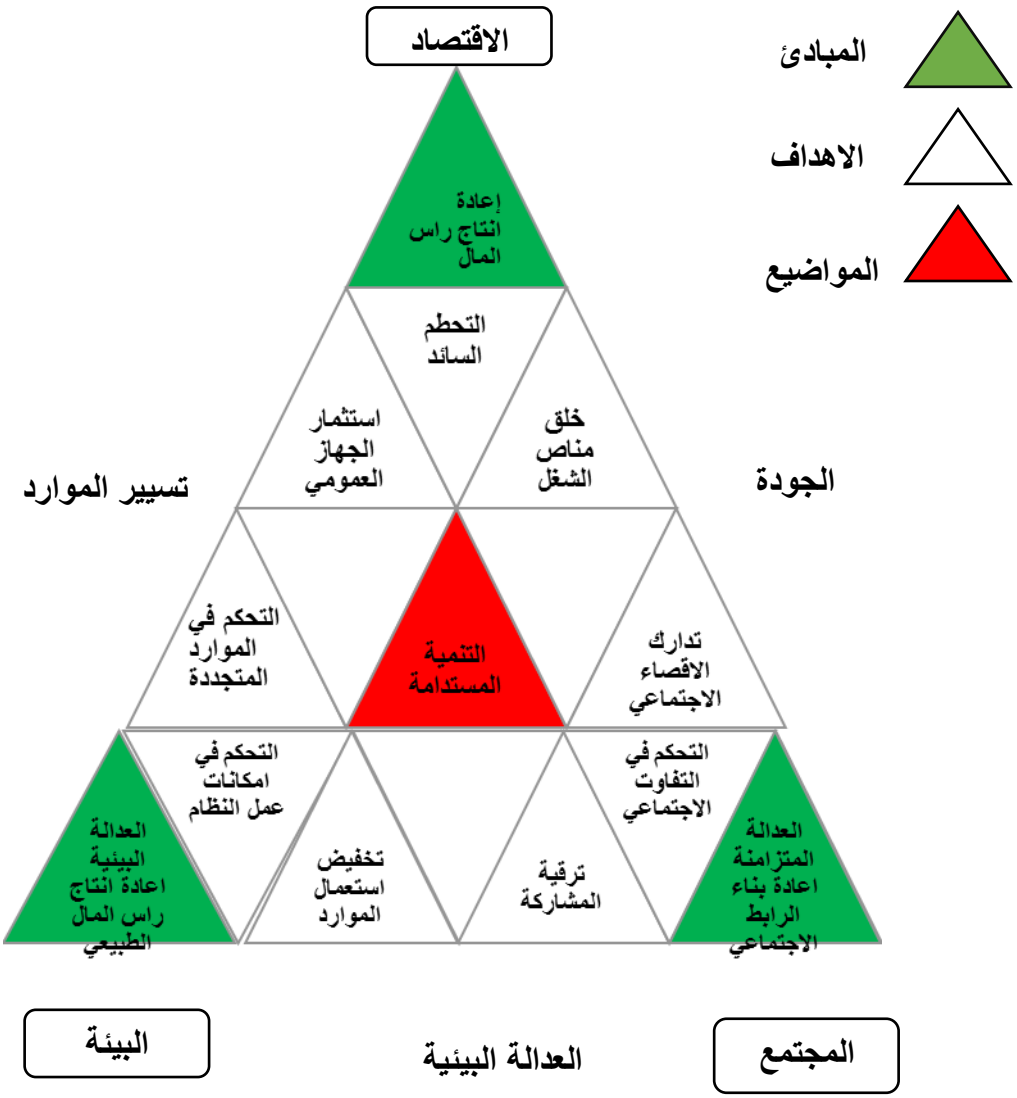

المصدر:. مع معالجة الباحث.

I-3-1- الأبعاد الاقتصادية:

أ. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: نجد أن نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يكون أعلى بأضعاف من نصيب الفرد في البلدان النامية.

ب. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: تغيير أنماط استهلاك الموارد الطبيعية بشكل لا يضر بها.

ج. مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث وعم معالجته: الاستهلاك الاكبر للموارد الطبيعية والتصنيع في البلدان المتقدمة ساهم في زيادة التلوث بكل أنواعه، لذا فهذه الدول تحمل على عاتقها مسؤولية خفض هذه الظاهرة ومعالجتها.

د. تقليص تبعية الدول النامية وذلك بجعلها تعتمد على ذاتها لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي.

و. التنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة: تعني التنمية المستدامة هنا تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة وهذا ما يخفف عبء الفقر لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان.

هـ. المساواة في توزيع الموارد: تحقيق المساواة في توزيع الموارد والمنتجات والخدمات وهذا ما يساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

ر. الحد من التفاوت في الدخل الوطني والدولي.

ز. تقليص الإنفاق العسكري[8].

I-3-2- الأبعاد الاجتماعية:

أ. تثبيت النمو الديموغرافي: النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ب. مكانة الحجم النهائي للسكان: الحجم النهائي للسكان قي الكرة الأرضية يحدد إمكانية قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية، وارتفاع عدد السكان بشكل كبير هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعة الأخرى.

ج. أهمية توزيع السكان: التنمية المستدامة تدفع بالنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي وإاعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

[8] - إلهام شيلي ، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، شهادة الماجستير تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،1 2014 ،ص71 .

د. الاستخدام الكامل للموارد البشرية: التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان توفير الاحتياجات البشرية: الرعاية الصحية، تحسين التعليم، محاربة الجوع والفقر...

و. الصحة والتعليم.

هـ. أهمية دور المرأة.

ر. الأسلوب الديموقراطي: إعتماد النمط الديموقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة المستقبلية [9].

I-3-3- الأبعاد البيئية:

أ. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد.

ب. حماية الموارد الطبيعية: استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة.

ج. صيانة المياه: وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.

د. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.

و. حماية من الاحتباس الحراري: الحيلولة دون زعزعة أو تغيير المناخ أو النظم الجغرافية أو البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض[10].

I-3-4- الأبعاد التكنولوجية:

أ. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية إلى حد أدنى.

ب. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

ج. المحروقات والاحتباس الحراري.

د. الحد من انبعاث الغازات.

و. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: اتفاقيات والتعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية[11].

---

[9] - http://www.mouwazaf-dz.com/t11567-topic تاريخ الولوج 2019/03/19 .

[10] - مدير مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية أستاذ الاقتصاد-كلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر رئيس جمعية نهضة مصر لإحياء التراث الإسلامي منى حامد : التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ، الجيزة ،ص104 .

[11] - معتصم محمد إسماعيل ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة دمشق 2015، ص 58

I-4- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال الياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تنحصر حول ابعادها الثلاثة حيث تهدف إلى تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمستوطنات البشرية.
- الحد أو التقليل من ظاهرة الفقر أو البطالة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المجتمعات وأفراد المجتمع الواحد وكذا بين الجنسين.
- المحافظة على الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات.
- حماية التنوع البيولوجي لمختلف المجموعات المكونة للأنظمة البيئية البرية والرطبة والبحرية.
- ضمان حق الأجيال القادمة في التمتع بالثروات والإمكانيات المتاحة وذلك بترشيد استغلال هذه الموارد.
- تحقيق التوازن بين التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية.
- إشراك المواطن أو ممثليه في وضع السياسات ووضع القرارات.
- استغلال مصادر الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية[12].

الشكل رقم (04): الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

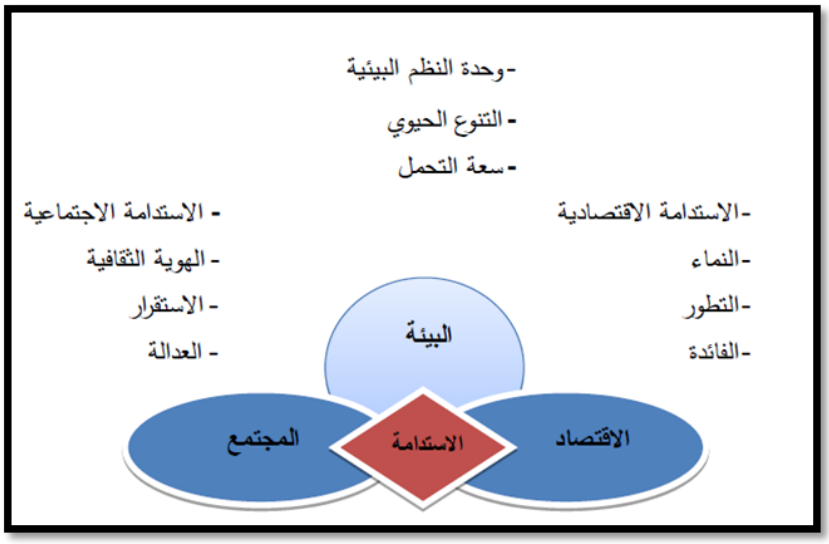

المصدر: ريدة ديب : التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 52 ، العدد الاول، 2009 .

[12] - براهمي سامي، تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي- حالة مدينة قطاع القالة، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، 2011 ، ص 60

I-5- خصائص التنمية المستدامة:

تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من المميزات والخصائص التي تميزها عن التنمية بمفهومها التقليدي وهي:

- ✓ **الاستمرارية:**

والمقصود بها عملية الاستدامة والتواصل في التنمية لأنها معيار نجاح العملية التنموية في تنمية المجتمع في جميع حالاته وتكامل جميع غاياته لتحقيق النمو المطلوب.

- ✓ **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:**

خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها وذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل يساوي معدل ما يتجدد منها، وأن يكون في حدود قدرة البيئة على استيعابه واستثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساوي لمعدل اكتشاف بدائل متجددة.

- ✓ **تحقيق التوازن البيئي:**

وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على سلامة الحياة البيئة وإنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

- ✓ **التكامل:**

التنمية المستدامة ترتكز على تحقيق التكامل والتبادل بين الاقتصاد، المجتمع والبيئة[13].

I-6- مؤشرات التنمية المستدامة:

تعتبر مؤشرات التنمية المستدامة المؤشرات الرقمية التي يمكن من خلالها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم او التراجع في انجاز التنمية المستدامة، كما يتم بموجبها أيضا تقييم إنجازات الدول والمؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة في المجالات التي تشملها ومقارنتها مع الأطراف الأخرى.

حيث تتمحور حول القضايا الرئيسية التي تضمنها توصيات الاجندة 21، فهي صادرة عن لجنة حقوق الانسان للمفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الانسان والتي بلغ عددها حوالي 134 مؤشر، منها 40 مؤشر اجتماعي، 29 مؤشر اقتصادي و 55 مؤشر بيئي، 16 مؤشر مؤسساتي، حيث قمنا باختيار بعض المؤشرات الخاصة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتتمثل في الجدول رقم(01):

[13] – معتصم محمد إسماعيل ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة دمشق 2015، ص 51

الجدول رقم(01) : أمثلة عن المؤشرات التي يجب مراعاتها لتحقيق التنمية المستدامة.

البعد	المؤشرات	امثلة
البعد الاجتماعي	**1-المساواة الاجتماعية**	**الفقر- المساواة في النوع الاجتماعي**
	2-الصحة العامة	**حالة التغذية- الرعاية الصحية**
	3-التعليم	**مستوى التعليم- محو الامية**
	4-السكن	**نسبة المساحة المبنية لكل شخص**
	5-الامن	**عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 الف شخص من سكان الدولة.**
	6-السكان	**النسبة المئوية للنمو السكاني**
البعد البيئي	**1-الغلاف الجوي**	**التغير المناخي- ترقق طبقة الأوزون- نوعية الهواء.**
	2-الأراضي	**الزراعة- الغابات-التصحر-الحضرية.**
	3-المياه العذبة	**نوعية المياه- كمية المياه.**
	4-التنوع الحيوي	**الأنظمة البيئية- الانواع.**
البعد الاقتصادي	**1-البنية الاقتصادية**	**الأداء الاقتصادي-التجارة-الحالة المدنية.**
	2-أنماط الإنتاج والاستهلاك	**استهلاك المادة- استخدام الطاقة- انتاج وإدارة النفايات- النقل والمواصلات.**

المصدر: ريدة ديب: التخطيط من اجل التنمية المستدامة، دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول ،2009، ص11 ،10،9،8،7،6. مجلة الباحث.

II- المشروع الحضري (استراتيجية جديدة في التخطيط الحضري)

II-1-عموميات حول المشروع الحضري

لقد عرف المشروع الحضري منذ سنة 1980" كأداة جديدة في التدخلات على المجال الحضري حيث أن هذا التغيير جاء نتيجة لعدة عوامل من جهة التطور القانوني العام ولامركزية القرار في مادة التعمير، على المستوى البلدي ليغير بشكل تام اشكال التخطيط الحضري وذلك لان الأدوات التقليدية للتعمير لا تسمح لرؤساء البلديات بالتصدي للمشاكل العمرانية " [14]

[14] - نعيمي خالد : المشروع الحضري المستدام حالة مدينة باتنة ،شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية و التعمير ، تخصص عمران -تسيير المدن والتنمية المستدامة ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، 2011 ، ص 26 .

حيث بعد ظهور مفهوم المشروع الحضري في الهندسة المعمارية والعمرانية، ليكون كسياسة حضرية جديدة ونهج جديد للمدينة، وقد حظي المشروع الحضري رواج كبير واستخدام واسع النطاق من قبل العديد من التخصصات، وبينت الأبحاث أن تنوع التعريف والنهج الذي يميز المشروع الحضري يرجع إلى إعتماد هذا المفهوم من قبل مختلف المتدخلين بتنظيم المدينة، ومع ذلك ظل مفهوم المشروع الحضري ظل لفترة طويلة مفهوم غامض وغير محدد إلا أن بعض المتخصصين لم يترددو في الثناء عليه.

II-2- تعريف المشروع الحضري:

- (Arriella masboungi[15]) (2002): المشروع الحضري تصميم استراتيجي للمدينة، وهو تجربة معمارية وعمرانية لتشكيل المدينة التي تحمل رهانات اجتماعية اقتصادية حضرية وإقليمية.

-(Patrizia Ingallina) [16]: عرفت المشروع الحضري على أنه تصميم يتطلب معرفة محددة عن المدينة، وعملية لتحويل القوانين التي تحكم المدينة.

- أما (CHRISTIAN DEVILLERS)[17] فيرى انه "المشروع الحضري يعالج تهيئة الفضاء في ميدان الواقع".

II-3-أبعاد المشروع الحضري:

لانطلاق المشروع الحضري لابد لو من أن يعتمد على مجموعة من الأساسيات والمتمثلة في الأبعاد السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية:

II-3-1-البعد السياسي:

يسعى المشروع الحضري إلى إدراج سياسة واضحة للمدينة والتي تسمح بهيكلةوتنفيذ مبادئه القائمة على الديمقراطية والمشاركة، هذا البعد يبعث إلى ضرورة وجود هيئة سياسية عملية لإدارة المشروع وتحريكه. حيث أن سياسة المدينة هي " السياسة التي تباشرها السلطات العمومية لأجل معالجة

[15] - أريبلا ماسبوني: كبير المهندسين المعماريين ، المسؤول عن مهمة المشروع الحضري إلى مدير عام التخطيط الحضري والإسكان والتشييد بوزارة التجهيز والنقل والتخطيط العمراني الإقليم والسياحة والبحر ؛ تقوم بإدارة ورش العمل في المشروع الحضري. وهي عضو في Club ville-aménagement ، وهي مسؤولة عن الدراسات ومراكز الفكر ذات الطبيعة المستقبلية.

[16] - باتريزيا إنغالينا: أستاذة بجامعة السوربون ، مسؤولة عن درجة الماجستير AUDP - التنمية الحضرية التخطيط والمستقبل.

[17] - ريستيان ديفيلرز: صمم المهندس المعماري الفرنسي ، تطوير منطقة مستقبلية لـ CEAT Jolimont التي ستستوعب 1200 منزل ابتداءً من عام 2020.

الاختلالات المجالية والاجتماعية للمدن"، وهي لذلك تتعلق بشراكة بين الدولة (بقطاعاتها المختلفة)، والجماعات المحمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني حول مشاريع محددة، وبذلك تمثل نوعا من التعاقد الاجتماعي، لصالح السكان ولمناطق المتضررة من مجال المدينة (خاصة المساحات العامة).

II-3-2-البعد الاجتماعي:

يتطرق المشروع الحضري إلى جوانب عديدة ومختلفة من أهمها الجانب الاجتماعي، وكل القيم التي تتفرع من هذا الجانب من حيث التضامن الاجتماعي، الدمج الاقتصادي والمزج الحضري، وحل المشاكل الاجتماعية الموجودة في المجال، تكيف السكان مع الوسط الحضري، ويهدف بالدرجة الأولى إلى تفعيل شعور الانتماء للمدينة وتعزيز الحس بالمواطنة التي تسمح بتعمير النسيج الحضري والحفاظ عمى الأماكن الاجتماعية. [18]

II-3-3-البعد الاقتصادي:

يهدف المشروع الحضري إلى إعطاء مرجعية للمنافسة بين المدن المعاصرة ولمعايير السوق، فالمشروع الحضري جاء لتحسين صورة المدينة وترقية نقاط القوة بها (البنى التحتية، الاتصالات، .....إلخ)، لضمان حركية المستثمرين والسياح ...، بهدف رفع المستوى الاقتصادي المحمي.[19]

II-3-4-البعد الثقافي:

أي مجال حضري يتضمن مجموعة من القيم الثقافية، وعلى المشروع الحضري إعادة توجيه، تثمين، واستغلال هذه القيم لوضع الحدود للمجال الحضري، وجعلها وسيلة لاستعادة الهوية والأصالة للمدينة وخلق او إعادة خلق هوية جماعية ومشتركة للمجتمع، حيث أن للبعد الثقافي دور هام في تخطي العوائق الاجتماعية، الاقتصادية، وحتى التقنية.

[18] – عائشة شايب ، أدوات التعمير والتنمية المستدامة للفضاءات الخارجية للمجموعات الكبرى للسكن ، حالة مدينة سطيف ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للهندسة المعمارية والعمران ، جامعة ام البواقي ، 2008 ، ص 33.

[19] – بيبيمون وليد ، ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية ، حالة مدينتي باتنة و تازولت ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص المدينة ، المجتمع و التنمية المستدامة ، 2012/2011 ، ص 67 .

II-4- أهداف المشروع الحضري:

يعتبر المشروع الحضري استجابة لمختلف مشاكل المدينة من خلال استراتيجية تهدف الى تطور الاجتماعي والمجالي والاقتصادي لمجال ما وذلك من خلال :

"-ضمان إمكانية الوصول إلى المجال العمومي، السكن، التجهيزات، النقل، وذلك وفقا لمنطق الإنصاف والتضامن.

-الاهتمام بنوعية المجالات العمومية، هندسة المناظر الطبيعية في البيئة الحضرية، وتعزيز التراث وفي هذا المعنى يهدف المشروع الحضري إلى إعادة تثمين المناطق الحضرية من خلال التكامل الحضري.

-الطموح إلى تحقيق ديناميكية ووحدة المدينة، ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة إلا باستخدام سياسة قوية تحارب عدم تسيير التجمعات الحضرية.

-محاولة تعزيز عمليات التخطيط الحضري، ويؤكد المرور إلى العمليات الحضرية الكبرى.

-التعهد باستعادة المدينة من المشاركة والتشاور مع السكان، كمحاولة لدمج مختلف الفاعلين في المدينة."[20]

II-5-خصائص المشروع الحضري:

يتميز المشروع الحضري بالخصائص التالية :

-يرسم الأفاق المستقبلية من منظور مرن قابل للتعديل وإجراء التغيرات السياسية، والتقنية.

-يجمع بين مختلف المقاييس الزمنية والمكانية بأبعاد مختلفة.

-بتناول العديد من التدخلات داخل النسيج الحضري.

-يعمل على ترجمة طموحات السكان في شكل مشاريع شاملة لمختلف العناصر الملائمة للعيش الملائم، مستندا في ذلك على الطموحات الواعدة أكثر من التوقعات المتحفظة.

-تضمن مختلف الخدمات الأساسية مراعيا في ذلك استهلاك الطاقة المحافظة على البيئة[21].

[20] - Bouchrite Sihem, l'utilisation du projet urbain dans la requalification des grands ensemble. Thèse de magister, faculté d'aménagement du territoire univ mentouri Constantine, p69

[21] – فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني : المشروع الحضري أداة جديدة للتخطيط الحضري، الطبعة الأولى، دار المنهجية 2016 ، ص59.

II-6- مبادئ المشروع الحضري:

-هو فكرة تكون بشكل إجراءات تتبعها نتائج بحيث لا يمكن ان يكون نتيجة من دوران إجراءات

-المشروع الحضري يتوافق مع المدينة الموجودة بحيث لا يتعارض مع ما هو قائم.

-المشروع الحضري يكون شامل بجميع ابعاده وذلك من خلال مشاركته في جميع الاعمال (السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية التقنية والجمالية).

-المشروع الحضري يعمل على المدى القصير او البعيد وليس على الحاجات الاستعجالية، حيث يعمل على استغلال مكتسبات الوقت الحاضر دون المساس بموارد وحاجيات المستقبل مبدا التنمية المستدامة).

-هو الية قائمة على العلاقات الموجودة بين جميع المتدخلين في المدينة من بينهم السكان.

-هو اجراء منصوص عليه ومنه فان المشروع الحضري قابل للإضافة وللتراجع.

-المشروع الحضري هو مقاربة مفتوحة قابلة للطرح والنقاش وليس اجراء مغلق او نهائي.

II-7- مراحل انجاز المشَروع الحضري:

يمر المشروع الحضري خلال إعداده بخمس مراحل محددة كما يلي:

الجدول رقم(02) : جدول يوضح مراحل اعداد المشروع الحضري

المرحلة	البعد المجالي	التقدم السياسي	البعد التاريخي
1- الاستكشاف و التشخيص	-التجول التنزه والتصميم. -قراءة الموضع. -تحليل تاريخ التضاريس العقارية والعلاقة مع المحيط البيئي	**المطلب الاولي**	-التاريخ الاجتماعي للمكان و محيطه. - تحديد الفاعلين الاجتماعيين. - تحديد الأماكن التي يجب تثمينها او تهديمها.
2- فرضيات البرنامج و مخططات استكشافية	-وضع فرضيات البرنامج. -وضع سيناريوهات ومخططات استكشافية. -وضع فرضيات جديدة. -وضع ميزانية أولية للعملية.	**-مجموعة عمل ضيقة تقوم بالبرمجة (منتخبين، خبراء ومواطنين)** **-البدء في التوجه نحو المجال واعداد ميزانية العمليات.** **-وضع توقيت اولي للبرنامج**	-الإشكالية الاجتماعية انطلاقا من المقابلة والاستمارات. - تكرير الطلب الاجتماعي. - اختيار السيناريوهات.

3-صور تمثيلية و المشاورة	-تصميم صور تمثيلية واضحة وصادقة . -وضع صور شاملة توضح مجمل المشروع. -عرض صور تفصيلية . -عرض ميزانية جديدة.	**المصادقة على البرامج و تعديل المطلب**	-التشاور حول الصورة الجمالية و الصور التفصيلية للمشروع . -التشاور حول البرامج و تسيير المساحات و التجهيزات العمومية .
4- مخططات ترشيدية، التواصل و التفاوض	-عرض الجزء المصادق عليه من المشروع في شكل مخطط ارشادي او مرجعي يضم قواعد المشروع المرئية و التعليمية و التي تشير الى : -انتشار واسع عبر كل وسائل الاتصال الحديثة . -تحرير دفاتر الشروط التي تنقل التحصيصات الى المرقيين .	**التفاوض على الميزانية و على مهام المطور .**	-متابعة فريق البرمجة . -التشاور مع الفريق الضيق حول البرامج الأولى للتحصيصات . -العودة الى فريق البرمجة
5-أولى الإنجازات و العودة الى المشروع .	-انجاز الهياكل القاعدية . -انجاز الساحات العمومية و التجهيزات العمومية . -انجاز برامج السكنات .	**العودة الى صاحب المشروع ، تكملة البرنامج ومتابعة الانجاز .**	-متابعة سكان أولى المجموعات السكانية . -متابعة سير خدمة المجالات و التجهيزات العمومية .

المصدر : قنوني صفاء ،لبوز امال : دور المشروع الحضري في تهيئة المساحات العمومية بالمدن الصحراوية- حالة مدينة جامعة – شهادة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية ،تخصص المدن و المشروع الحضري ، جامعة ام البواقي ، 2015 ، ص 11 .

II-8-المتدخلين في المشروع الحضري:

II-8-1-المتدخلين الاقتصاديين:

يتمثل في الشراكات بمختلف احجامها، سواء كانت متوسطة او كبيرة والتي تساهم في تطوير المدينة عن طريق قدرتها المالية والتشجيع على الاستثمارات التي تزيد من جاذبية المدن.

II-8-2-المتدخلين السياسيين:

يتمثل في الدولة والسلطات المحلية، التي يتمثل دورها في اتخاذ القرارات التي تخص الجانب الحضري، وضع القواعد ومخططات التعمير ومختلف التجهيزات العمومية والهياكل القاعدية وله عدة مقاييس ومستويات (وطني، جهوي، محلي).

II-8-3-المتدخلين المختصين في المجال:

وهم الذين يوجهون تنظيم المجال في جميع مظاهره الصغيرة والكبيرة، ويتعلق الامر بالمهندس المعماري، العمراني، مهندس التهيئة... وذلك بالتنسيق مع المتدخل السياسي والاقتصادي.

II-8-4-متدخلي القطاع الخاص: وهم:

ا-متدخلين جماعيين في المدينة: يتعلق بالجمعيات بمختلف أنواعها والتي جمعت عددا من المواطنين (جمعيات خاصة بالسكان، بيئة..)، والتي تشكل مجموعة ضغط وتنظيم من اطل الوصول الى الهدف المنشور.

ب-المستعملين: منذ وقت طويل همش مستعمل المدينة، حيث كان يعتبر فقط مجرد مجموعة رقمية ومعطيات ديمغرافية، وفي الإطار الحالي يسعى الى استرجاع مكانته واعتباره كمتدخل حضري قادر على التأثير على مجاله[22].

III- المشروع الحضري حسب مقاربة التخطيط الحضري في الجزائر :

إن التخطيط الحضري يعتبر قاعدة أساسية للتعمير وفي هذا السياق فان المشرع حدد مجموعة من الوثائق العمرانية وباعتبارها قانون إطار لتخطيط المجال.

بحيث تقوم ببرمجة التجهيزات الضرورية للتجمعات البشرية فالتخطيط الحضري أصبح يتم اليوم بتصاميم مختلفة التي تعتبر إطارا قانونيا وأداة سياسية لاستغلال الأراضي الحضرية وضمان حسن استعمالها على المدى القريب والبعيد .

[22] – منتدى التسيير و التقنيات الحضرية ، البحوث ،بحوث التسيير و التقنيات الحضرية باللغة العربية ، المشروع الحضري ، تاريخ النشر: نوفمبر 2011 .

III – 1-الجانب التشريعي:

بناءا على التطور التاريخي للمنظومة القانونية، اعتمدت الجزائر في تنظيم مجالها العمراني على أدوات التهيئة والتعمير، مستندة على جملة من القوانين تتوافق مع اتجاهات التنمية وقد أوكلت مهمة إعدادها وتنفيذها إلى مصالح وزارية ومديريات التعمير والبناء الولائية والجماعات المحلية.

وفي مطلع التسعينات، وفي ظل الإصلاحات التي شرعها دستور 1989، عرفت القواعد المطبقة في مجال التهيئة والتّعمير تحولا كبيرا تجسد في صدور قوانين نحصرها في :

III-1-1- قانون رقم 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990يتعلق بالتهيئة والتعمير:

يهدف هذا القانون الى تحديد القواعد العامة الرامية الى تنظيم انتاج الأراضي القابلة للتعمير و تكوين و تحويل المبنى في اطار التسيير الاقتصادي للأراضي، و الموازنة بين وظيفة السكن و الفلاحة و الصناعة ، وأيضا وقاية المحيط و الاوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي، على أساس احترام مبادئ واهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية إعتمادا على أدوات التهيئة والتعمير وآليات التحكم في العمران من خلال مختلف الرخص والشهادات[23].

***اهداف القانون**

حدد الأحكام القانونية و التنظيمية وكل مايتعلق بالنشاط العمراني من حيث:

-التعريف بأدوات التعمير والوظائف المسندة لها وإجراءات إعدادها والمصادقة عليها والجهات الإدارية المختصة بالإستشارة و كذلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

-تحديد المناطق المحمية و التعريف بها و قواعد وإجراءات حمايتها كالساحل و الأقاليم ذات الميزة الطبيعية و الثقافية البارزة و الأراضي الفلاحية ذات المردود الفلاحي العالي أو الجيد والغابات.

-تحديد الجهات الإدارية المكلفة بالرقابة و وضع المخالفات و العقوبات المقررة لها و اختصاصات الجهات القضائية في ذلك.

-النص على مختلف الشهادات و الرخص الإدارية و طرق تسليمها و كذا الطعن فيه

[23]- قانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 52 ، ديسمبر 1990 ، ص 1652 .

III-1-2- قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة:

يحدد هذا القانون التوجيهات و الأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم ،التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة على أساس :

1 -الاختيارات الإستراتيجية التي تقتضيها التنمية من هذا النوع .

2 -السياسات التي تساعد على تحقيق هذه الاختيارات.

3- تدرج أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة[24].

***اهداف القانون :**

-يترجم بالنّسبة لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية، للسياسة التي تعتزم الدولة إنتهاجها لتهيئة وتنمية مجموع الإقليم الوطني بصفة منسجمة، في إطار نظرة شمولية طويلة المدى.

-يبين مساعي الدولة في إرساء التوازن بين الأقاليم، والمناطق المختلفة بالتوظيف العقلاني للفضاء الوطني .

-يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والفعالية الإقتصادية، مع إدماج البعد البيئي في مسار التنمية حفاظاً على حق الأجيال القادمة.

III-1-3- قانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة:

يندرج مشروع هذا القانون في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها، ويقوم هذا المشروع على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة[25].

***اهداف القانون التوجيهي للمدينة:**

للقانون التوجيهي للمدينة أهداف تصب كلها في هدف الرقي بالمدينة الجزائرية ومن بين هاته الأهداف ما يلي :

[24]- قانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 77 ،ديسمبر 2001 ، ص 18 .

[25]- قانون رقم 06/06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 15 ، فيفري 2006 ، ص 16 .

- يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .
- تقليص الفوارق ين الأحياء و ترقية التماسك الاجتاعي.
- القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات .
- ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها.
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن .
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية و العالمية .
- تحقيق التنمية المستدامة .
- الحفاظ على البيئة الثقافية .
- ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة.
- اعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تأهيله.
- تصحيح الاختلالات الحضرية .
- المحافظة على المساحات العمومية و المساحات الخضراء و ترقيتها تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

جدول رقم (03) : القوانين المنظمة للعمران بعد 1990.

النص التشريعي	أهدافه
تنظيم المجال	
قانون 90-25 المؤرّخ في 1990/11/18 المتعلّق بالتوجيه العقاري،	تصنيف الأراضي من حيث ملكيها، طبيعتها، استغلالها ونوعية التدخل عليها للأراضي العامرة والقابلة للتعميم وفقا لما تسطره أدوات التهيئة والتعمير.
قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير متبوعا بمجموعة من المراسيم	تحديد القواعد العامة لتنظيم واستغلال الأراضي القابلة للتعمير في إطار احترام السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية اعتمادا على أدوات التهيئة والتعمير وآليات التحكم في العمران من خلال مختلف الرخص والشهادات. -كشفت الكوارث الطبيعية التي عرفتها الجزائر من فيضانات العاصمة 2001 سنة وزلزال بومرداس سنة 2003، عن ضعف المنظومة العمرانية المعمول بها، فكان لزاما على المشرع إدراج مفهوم الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى ضمن قوانين التهيئة والتعمير
قانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة	تحدد أحكام هذا القانون التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة
القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم للقانون 90-29 اتبع بمجموعة من المراسيم.	أدرج الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية ضمن أحكام هذا القانون والتي يجب ان تأخذ في الحسبان اثناء اعداد أدوات التهيئة والتعمير.
القانون 04 / 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث	منع البناء منعا باتا، في المناطق التي تعرف خطرا من الاخطار الطبيعية والتكنولوجية المصنفة كالفيضانات، الانزلاقات، وارتفاقات خطوط الضغط العالي.
- **القانون 08-15** المؤرخ في 20 جويلية 2008 المتعلق بالتسوية.	يهدف لمطابقة البنايات ووضع حد لانتشار العمران المخالف .

المصدر: منجز من طرف الطالبتين مقتبس من قوانين الجريدة الرسمية

***مبادئ القانون التوجيهي للمدينة :**

يكرس هذا النص مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة والإسهام في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، وتجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات

المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون وتحديد إطار مؤسساتي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة تقوم على مبادئ التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة وإنشاء مصدر للمدينة يتولى تخطيط سياسة المدينة ومتابعة تنفيذها .

IV- مقارنة بين أدوات التهيئة و التعمير و المشروع الحضري :

الجدول رقم (04): مقارنة بين أدوات التهيئة و التعمير و المشروع الحضري :

عناصر المقارنة	المشروع الحضري مشروع للمستقبل و للتنمية المستدامة	المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير مخطط تطبيق تنظيم الاستعمال و التركيب المجالي
مجال التدخل	-يبعث و يعرف عن طريق معاينة الاختلالات و النقائص من اجل رسم رؤية مستقبلية جماعية -حدود بلدية او ما بين البلديات	-يبعث عه طريق اجراء اداري ملزم -حدود بلدية او ما بين البلديات
الاهداف	-التجانس المجالي و الوظيفي - تجانس بيئي -عدالة اجتماعية -ادماج بيئي للتنمية و التهيئة الحضرية .	يعرف : -القطاعات العمرانية ، الارتفاقات ، مواقع برامج السكن ، التجهيزات الكبرى و المنشات القاعدية ، مناطق الحماية و التنمية .
الآجال الزمنية	على المدى الطويل 20-30 سنة متوسط وقصير المدى	المدى المتوسط 15 سنة ، المدى الطويل 20 سنة
مقياس الاعداد	1/50000، 1/25000،1/10000	1/5000،1/10000
المحتويات	-توجيه استراتيجي للتهيئة والتنمية -برمجة نوعية وكمية، تقديرات وبرمجة المراحل -تركيب مالي وعقاري.	-تخصيص الأراضي وتنظيم التهيئة الحضرية.
الأهداف الرئيسية	**وضع مشروع التنمية المستدامة:** -تحديد المشاريع المعقدة	**التحكم في التخطيط المجالي:** -البحث عن الأراضي القابلة للتعمير.

	– تأهيل البرامج – التعاقد على التنمية والتخطيط	– تحديد المواقع ، الشكل الحضري ، المخططات –التقييم الكمي للبرامج –توجيه الأراضي و تخصيصها.
الرهانات	**رهانات التناسق بين المتطلبات و محتوى المجال المدروس:** –النجاعة الاقتصادية – العدالة الاجتماعية – النجاعة البيئية	**رهانات التشكيل بين محتوى و متطلبات المجال المدروس :** –التحكم في التمدد الحضري –هيكلة المركزية و المساحات العمومية –تركيب الشكل النموذجي –الحماية ضد الاخطار –توفير النقل الجماعي –توزيع السكن و المرافق ...الخ
طرق الاعداد و المصادقة	–طريقة متعددة و متكررة –برمجة ثنائية –الاخذ بعين الاعتبار عتبة التنمية –برمجة استراتيجية مع مراجعة (IRF) (التاثير،المردودية،الامكانية) –الموافقة عن طريق مشاركة متعددة الفاعلية و متعددة المعايير.	–طريقة خطية –عدم الاخذ بعين الاعتبار لعتبة التنمية –برمجة فنية دون مراجعة(IRF) (التاثير، المردودية،الامكانية) –مصادقة عن طريق تحقيق عمومي و بمشاركة قطاعية .
أدوات التنفيذ	–خطة العمل، برنامج إطار (التجريبية) – نوعية التنمية – مراحل – تركيب مالي وعقاري – إطار تعاقدي – التنفيذ من قبل المشروع الحضري المعقد	–توجيهات للتهيئة – لائحة التخطيط العمراني – مراحل التنفيذ من قبل مخطط شغل الأراضي
حالات المراجعة	–قابل للتفاوض وبمرونة – معارض لادوات التعمير – مراجعة دائمة ومتعددة المتدخلين – مراقبة التنمية	–معارض للغير – مراجعة استثنائية – غياب المراقبة

المصدر: قريب عيسى، محاضرات مقياس المشروع الحضري المستدام، سنة أولى ماستر اكاديمي ، تخصص هندسة معمارية ومحيط ،جامعة تبسة ، 2017.

خلاصـــة:

لقد شكلت التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية إضافة الى البعد الرابع الحكم الراشد اهتماما كبيرا من طرف مختلف الدول بعد مؤتمر ريودي جانيرو 1992، الذي شكل نقطة تحول هامة من خلال جدول اعمال القرن 21(اجندة 21).

حيث سارعت الدول الأوروبية في البحث عن طريقة عمل لتجسيد بنوده خاصة فيما يخص التنمية الحضرية المستدامة، واضعة بذلك مؤشرات إعتمدتها في إعداد المخططات العمرانية، حيث استعمل المشروع الحضري كسياسة جديدة وإستعماله كوسيلة مساعدة لحل بعض المشاكل التي يعاني منها المجال الحضري.

ومنه فالمشروع الحضري يكرس كمفهوم ضرورة المعرفة الجيدة بحيثيات المدينة، كونه ممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة تسمح باشراك العديد من الفاعلين فانه يعتبر توجه جديد في سياسة التخطيط الحضري، وانتقاله من الشكل التقليدي للفكر العمراني الى تفكير جديد اقل جمودا واكبر انفتاحا، من خلال هذا يمكن القول انه من الممكن نظريا للمشروع الحضري ان يكون عملية تخطيطية وأداة تقنية لتوجيه المدينة، ووسيلة لتحقيق هوية حضرية للمدن والاحياء الجزائرية نتيجة تبني الحكم الراشد والتنمية المستدامة فهو سياسة تشاركية في تخطيط حضري سليم.

الفصل الثالث: التعريف بحالة الدراسة " مدينة تبسة "

مقـــــدمة:

تعتبر مدينة تبسة من أهم المدن الجزائرية، ولذلك لغناها المواقع الأثرية التي تترجم تاريخها العريق، ولموقعها الجغرافي الحدودي المميز، الذي جعل منها قطبا إقتصاديا هاما .

وهذا مايعكسه التطور الذي تشهده المدينة على مستوى التعمير، بالإضافة الى مواكبتها للحركة الإقتصادية الجديدة، وما يساعدهه على البقاء الوظائف التي جعلت منها مكانا للتبادلات والعلاقات بمختلف أنواعها، وتكمن قوتها في القدرة على أبراز نشاطها السكاني، وتلبية المتطلبات الظرورية لسكانها.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة مدينة تبسة وذلك التطرق إلى مختلف الإمكانيات التي تحتويها المدينة، بالإضافة الى دراسة النمو العمراني للمدينة، لأنه يشخص لنا مختلف مراحل قيامها وتوسعها، كما سنتطرق الى دراسة النمو السكاني وتطوره حيث تعد الدراسة السكانية ذات اهمية بالغة في الدراسة العمرانية الحديثة.

I- الخصائص الطبيعية:

I-1- لمحة تاريخة :

يرجع أصل تسمية مدينة تبسة الى الأصل البربري الذي أطلق عليها سكانها الأصليون حيث أن هذا الإسم يتمثل معناه في اللبؤة (انثى الأسد)، وفي العصر الإغريقي شبهوها بمدينة تيبس الفرعونية وبعد دخول الرومان أطلقوا عليها إسم (تيفست)، وتم تعريبه ليصبح إسمها تبسة مع الفتح الإسلامي.

شهدة المدينة حضارات مختلفة خلال العصور الماضية، حيث أن كل حضارة مرت بها تركت شواهد ومعالم أثرية، تترجم لنا مدى عراقتها وأهميتها في تلك العصور.

ويعود تأسيس المدينة القديمة تيفست(THEVEST) إلى القرن الخامس قبل الميلاد من طرف الفينيقيون كمركز تجاري، إلا أن هذه المينة لم تسلم من الصراعات الدائرة حولها، وقد تم حرقها بعد المعركة التي دارت بين روما وقرطاج سنة 416قل الميلاد، لتشهد بعدها إزدهارا كبيرا وذلك خلال الحكم الروماني، حيث تم بناء وتشييد معظم الآثار الرومانية في الفترة الممتدة بين 117و217م، ليتم عدها تأسيس القلعة البيزنطية في العهد البيزنطي سنة 534م.

لتقع بعد ذلك تحت حكم الدوة الفاطمية من سنة 398 هـ إلى 442 هـ لتنتقل بعدها إلى حكم

الحماديين ثم المرابطين ثم الموحدين ثم الحفصيين إلى حين قدوم الأتراك (العثمانيين) سنة 1572 م، لتسقطتبعد ذلك تحت الإستعمار الفرنسي سنة 1842 م، كانت لها مشاركة فعالة في الثورة التحريرية إلى أن أخذت الجزائر إستقلالها سنة 1962م .[1]

الشكل رقم (04): مدينة تبسة سنة 1842 – السور البزنطي .

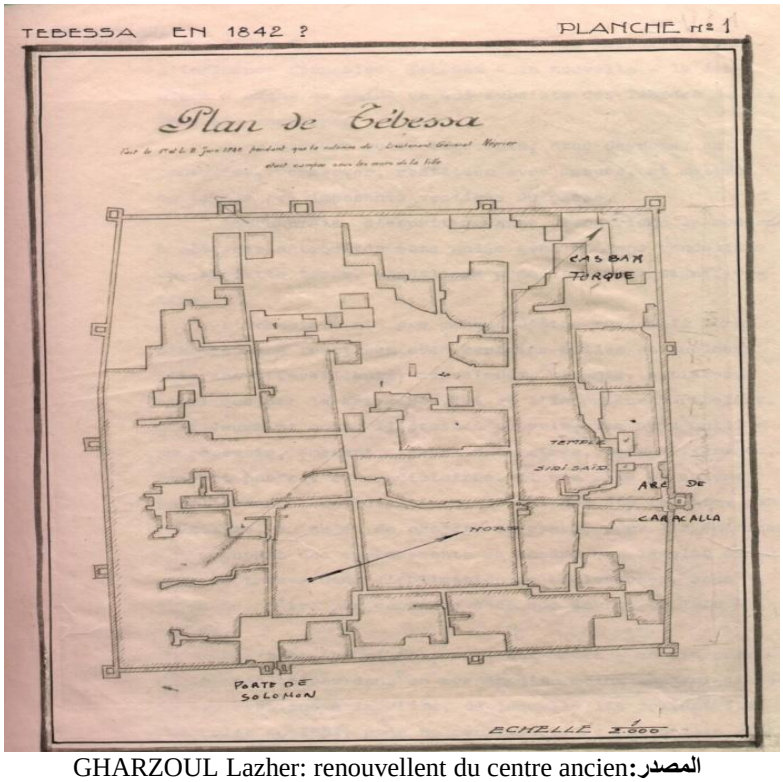

المصدر: GHARZOUL Lazher: renouvellent du centre ancien de la ville de Tébessa (un projet urbain de référence diplôme de magistères en urbanisme, université de constantin,2007,p54

I-2- دراسة الموقع:

تعد مدينة تبسة بلدية ودائرة ومركز لولاية تبسة في نفس الوقت، فهي احدى البلديات الثمانية والعشرون التي تشكل ولاية تبسة، حيث تقع بلدية تبسة في الجهة الشمالية الشرقية للولاية بين خطي عرض 32/30 شمالا وخط طول 5.54 بين جبال الدكان والقعقاع وبورمان، وتتربع على مساحة تقدر ب 184 كلم^2 وهي تمثل نسبة 1.32% من المساحة الاجمالية للولاية والمقدرة ب 13878 كلم^2، حيث تعتبر منطقة تبسة منطقة تضارسية جبلية وعرة، عالية القمم، ومتوسطة الارتفاع في بعض المناطق،

[1] Abdelkrim Hanini : Tébessa à travers l'Histoire, pas année d'idition.

ويبلغ متوسط ارتفاع جبالها حوالي 900 متر فوق سطح البحر كما انها تقع في منطقة استراتيجية، فهي تمر بها عدة طرق وطنية:

-الطريق الوطني رقم 10 الذي يصل مدينة قسنطينة بالمدينة مرورا إلى الجمهورية التونسية.

-الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مدينة عنابة والوادي مرورا بمدينة تبسة.

-الطريق الوطني رقم 82 وهو المدخل الشمالي الشرقي للمدينة الذي يربط مدينة خنشلة بالحدود التونسية مرورا بمدينة تبسة .

-بالنسبة للسكة الحديدية فان المدينة يمر بها خط يربط منجم جبل العنق للفوسفات المتواجد ببئر العاتر بمدينة عنابة .

الخريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لمدينة تبسة.

المصدر: دراسة مخطط شغل الأراضي رقم(22)، بلدية تبسة،2012.

" تعتبر مدينة تبسة مقر ولاية تضم 28 بلدية وبمقتضى مرسوم رقم 302/84 المؤرخ في1984/10/13 اصبحت تبسة بلدية لولاية اما فيما يخص الحدود فان بلدية تبسة يحدها اداريا من:

*من الجهة الشمالية: بلدية بولحاف دير

*من الجهة الجنوبية: بلديتي الماء الابيض وبكارية.

*من الجهة الغربية: بلدتي بؤر مقدم والحمامات.

*من الجهة الشرقية: بلديتي عين الزرقاء والكويف".

الشكل رقم (05): يوضح مدينة تبسة من القمر الصناعي.

المصدر : Google Earth 2019 + معالجة الباحث 2019 .

الخريطة رقم (02): التقسيم الإداري لولاية تبسة.

المصدر : Google image 2019 + معالجة الباحث 2019 .

I-3- أهمية الموقع:

إن مدينة تبسة عبارة على موقع اتصال بري ذو أهمية بالغة في شرق البلاد، إذ تربط بين الجزائر والجمهورية التونسية وهذا ما جعل منها مدينة حدودية تجارية، تلعب دورا محوريا في التفاعلات التجارية والاقتصادية بالنسبة للمدن الواقعة خاصة على الطريق الوطني رقم (10).

I-4- الإمكانيات الموضعية لمدينة تبسة:

يقصد بالموضع في جغرافية العمران دراسة الظواهر والمساحة التي تحتلها المدينة وتشمل السطح (طبوغرافيا)، التضاريس الأرضية، درجة الانحدار، تركيبها الجيولوجي، المياه ومصادرها الطقس والمناخ الذي يسود المنطقة ، وبالتالي فموضع المدينة المنبسط نسبيا والذي يرتفع عن سطح البحر ب 850 م، حيث تحميها الجبال الجنوبية من التصحر وزحف الرمال من جهة، وتتسبب لها في فيضانات كبيرة من جهة أخرى. تتربع مدينة تبسة على مساحة قدرها 18400هكتار .[2]

I-5-الطبوغرافيا :

تتحكم طبوغرافيا المدينة في توجيه مجالات توسعها كونها تعتبر عوائق فيزيائية للتعمير حيث نميز وحدتين فيزيائيتين للمدينة:

I-5-1- الجبال:

تمثل ما يقارب 50 % من مساحة البلدية متمثلة في جبل أزمور 1500 م في الجهة الجنوبية، وكل من جبل أنوال 1400 م وجبل الدكان 1712 م في الجهة الجنوبية الغربية تتميز هذه الجبال بالانحدارات الشديدة والتغطية الغابية التي تعمل على عدم الانجراف وزحف الرمال فهي تقوم بتصفية الجو وجلب الأمطار للمنطقة.

I-5-2- السهول:

تتمثل في الحدود الإدارية لبلدية تبسة من الجهة الشمالية، وسهل المرجة المحدود بالطريق الوطني رقم 10 من الجهة الجنوبية، متوسط ارتفاع هذا السهل 800 م عن سطح البحر، وهو سهل ذو مردودية فلاحية عالية.

[2]- دراسة مخطط شغل الأراضي رقم 22 لبلدية تبسة، URBA BATNA,UNITE DE BISKRA، 2012.

كما نشير الى العدد الملحوظ من الأودية التي تخلق عدة مشاكل للتجمعات السكانية والمباني خاصة الواقعة على مقربة من ضفاف هذه الأودية نذكر منها واد **رفانة**، واد زعرور.

الخريطة رقم (03): الخريطة الطبوغرافية لمنطقة تبسة.

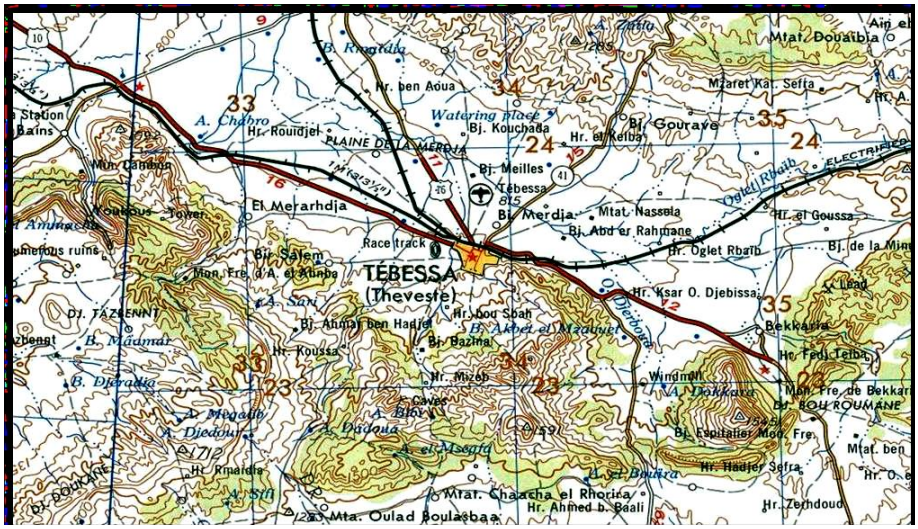

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 22.

I-6- العوامل المناخية :

يعتبر المناخ من العوامل الجغرافية الأساسية المتحكمة في التهيئة، بحيث له تأثير مباشر على توزيع السكان، تتميز مدينة تبسة بمناخ قاري شبه جاف صيفا، وبارد شتاءا.

1 الحرارة: درجات حرارة تصل إلى° 1.9 م كمعدل لدرجات الحرارة الدنيا و° 36 م كمعدل لدرجات الحرارة القصوى، أما المعدل السنوي فيصل إلى° 19.96 م.

جدول رقم (05): التغيرات الشهرية لمتوسط درجة الحرارة لمدينة تبسة.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة	6.5	7.9	11.1	12.7	18.9	22.7	26.1	25.8	22.08	18.1	12.8	8.4

المصدر: : بوطرفيف أيمن، طوالبية سمير، اعادة هيكلة حي 600 سكن في اطار التنمية المستدامة،ماستر تهيئة ومشاريع المدينة؟نجامعة ام البواقي، 2017،ص52.

2-التساقط :

تتساقط الأمطار في المنطقة بصفة غير منتظمة، ويتراوح معدلها بين 300 إلى 400 مم.

جدول رقم (06) :التغيرات الشهرية لمتوسط تساقط الأمطار لمدينة تبسة خلال الفترة (1978-2017)

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط كمية الأمطار (ملم)	30.8	17.8	29.8	32.5	38.1	28.7	13.6	38.7	46.2	31.6	37.8	38.3

المصدر: بوطرفيف أيمن، طوالبية سمير، اعادة هيكلة حي 600 سكن في اطار التنمية المستدامة،ماستر تهيئة ومشاريع المدينة؟نجامعة ام البواقي، 2017،ص51.

في فصل الشتاء تصبح ظاهرة الجليد مألوفة خاصة خلال شهري جانفي وفيفري، بلغ عدد أيام الجليد16 يوما، أما الرياح فتسود المنطقة رياح شمالية-غربية، وبدرجة أقل رياح غربية وجنوبية غربية وتهب رياح حارة خلال شهر جويلية، أو أين تنخفض درجة رطوبة الجو انخفاضا كبيرا وتصل الحرارة إلى ما فوق 35 °م.

II- الدراسة السكانية والعمرانية :

II-1- الدراسة السكانية:

تعد الدراسة السكانية ذات اهمية بالغة في الدراسة العمرانية الحديثة حيث يتم من خلالها معرفة الوضع الحالي للظاهرة السكانية واهم المراحل التي مرت بها حيث يتضح لنا العجز الموجود في مختلف الميادين المرتبطة بالسكان باختلاف اجناسهم واعمارهم ومتطلبات حياتهم لذلك تطرقنا الى الدراسة السكانية لمدينة تبسة.

II-1-1- نمو وتطور السكان:

تعود النشأة الأولى لمدينة تبسة إلى ما قبل العهد الروماني أي قبل الميلاد إلا أن المعطيات الخاصة بتطور سكانها، توفرت لدينا الا في الفترة الممتدة من بداية سنة 1870 إلى غاية 2019.

جدول رقم (07): يبين التطور السكاني لمدينة تبسة من 1870-2019.

السنة	السكان/ن	معدل النمو
1870	2.370	/
1954	21.482	2.66
1966	46.350	5.88
1977	66.500	3.56
1987	112.007	5.55
1998	161.440	3.34
2008	196.537	2.64
2018	233.309	1.7

المصدر: بعد الاتصال بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة 2018+معالجة الباحث 2019

II-1-2- مراحل التطور السكاني :

ويمكن شرح التطور السكاني لمدينة تبسة في المراحل التالية:

أ- الفترة الأولى (1870-1954م):

إتسمت هذه المرحلة بنمو سكاني بطيء نسبيا حيث كان عدد السكان سنة 1870 في حدود 2370 نسمة، لينتقل إلى 21482 نسمة سنة 1954م بمعدل نمو 2.66%، ويرجع انخفاض معدل النمو لهذه المرحلة إلى هجرة العديد من أهالي الجهة الجنوبية من الولاية تحت تأثير ضغوطات الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى عوامل اجتماعية أخرى.

ب- الفترة الثانية (1954-1966م):

ارتفع عدد سكان المدينة في هذه المرحلة ليصل إلى 46.350 نسمة سنة 1966 بمعدل نمو

مرتفع نسبيا 5.88 %، يبرر بكونها مرحلة إنتقالية بين فترة الاحتلال والاستقلال، نزح خلالها معظم سكان الريف إلى المدينة بعد الاستقلال مباشرة.

ج- الفترة الثالثة (1966-1977م):

إنتقال حجم سكان المدينة إلى 66.500 نسمة سنة 1977 وفي هذه المرحلة تم ترقية مدينة تبسة إلى رتبة ولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974، بعد أن كانت برتبة دائرة تابعة لولاية عنابة، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير في رفع معدل النمو الحضري بالمدينةالمقدر ب: 3.56 % والذي ظل منخفضا خلال هذه الفترة مقارنة بالمعدل الوطني 5.40 % وهذا راجع لسياسة الثورة الزراعية لعام 1974 التي أثمرت في تثبيت سكان الأرياف في اراضيهم، كون منطقة تبسة منطقة فلاحية بدرجة أولى.

د-الفترة الرابعة (1977-1987م):

بلغ عدد سكان المدينة سنة 1987 إلى 112.007 نسمة بمعدل 5.55 % وهو معدل مرتفع نسبيا إلا أنه أكبر من المعدل الحضري لنفس الفترة المقدر ب 5.46% ويرجع ذلك إلى استفادة المدينة من عدة مشاريع تنموية وتوفر ظروف جذب السكان كتوفر السكن وهياكل الرعاية الصحية والعمل على وجه الخصوص.

ولا تفوتنا الإشارة إلى التجمع الثانوي (علي مهني) الذي ظهر في هذه الفترة، على بعد حوالي 8 كيلومتر إلى الجهة الغربية عن مركز المدينة بمحاذاة طريق قسنطينة، وهي تمثل أول نواة لمنطقة التوسع وقد بلغ عدد سكانها سنة 1987 إلى 2676 نسمة.

هـ- الفترة الخامسة(1987- 1998م):

قدر عدد سكان المدينة في تعداد 1998 ب 161.440 نسمة فكان بذلك معدل نمو هذه الفترة 3.34 % وهو دون المعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر ب 3.57 %، كما أنه منخفض مقارنة بمعدل نمو المرحلة السابقة ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك راجع لظروف جذب السكان كالسكن والعمل. أما التجمع الثانوي (علي مهني) ففي سنة 1998 بلغ عدد سكانه 5313 نسمة بمعدل نمو 6.43%.

و- الفترة السادسة (1998-2008 م):

في هذه المرحلة أصبح التجمع الثانوي (علي مهني) ضمن المحيط العمراني لمدينة تبسة،

حيث بلغ عدد سكان المدينة سنة 2008 ب 196.537 نسمة وذلك وفقا لمعدل نمو 2.64 % وكان معظم التوسع نحو الطريق الوطني رقم (10)[3].

د- الفترة السابعة (2008-2018م): في هذه المرحلة بلغ عدد سكان المدينة تبسة سنة 2019 ب 233.309 نسمة وذلك وفقا لمعدل نمو 1.7 % أي كان نسبي وقليل جدا[4]. انظر الشكل رقم (10) و (11).

الشكل رقم (06): يبين نمو السكان من سنة 1870 إلى 2018 لمدينة تبسة.

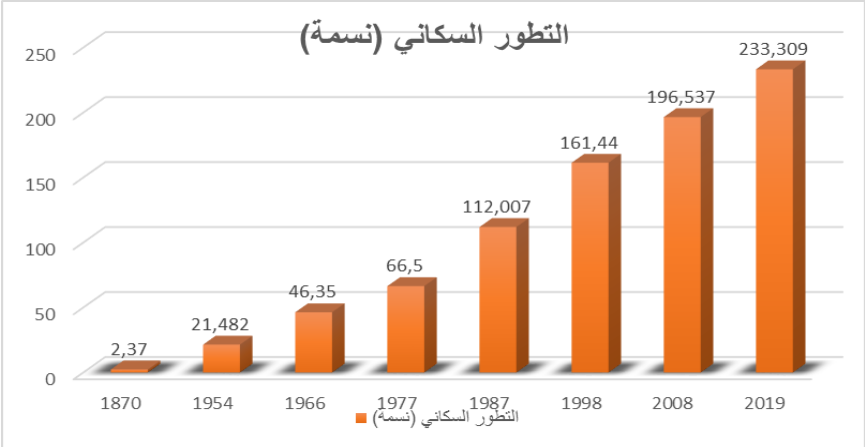

المصدر: معالجة الطالبتين2019.

الشكل رقم (07): معدل نمو السكان من سنة 1870 إلى 2014 لمدينة تبسة.

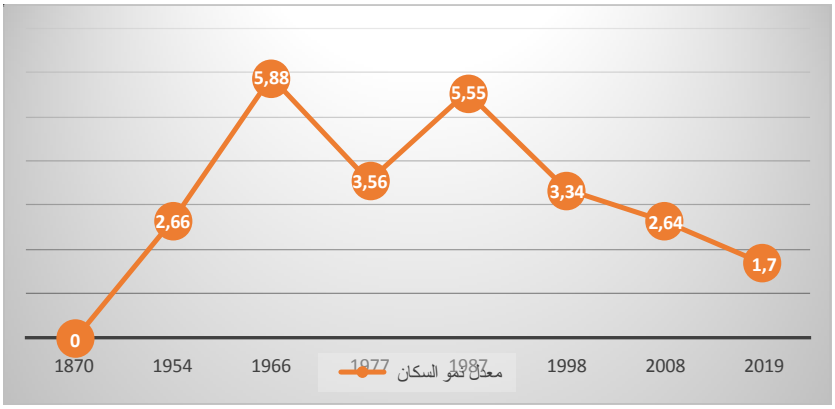

المصدر: معالجة الطالبتين 2019.

[3] صباح دينار: تهيئة وتفعيل المنطقة الصناعية بمدينة تبسة، ماستر مدن ومشروع حضري، جامعة ام البواقي، 2016، ص37-39.
[4] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية تبسة،2018.

II-1-3- العوامل المؤثرة في تطور السكان:

عرفت مدينة تبسة زيادة سكانية معتبرة وهذا بفعل الحركة الطبيعية والناتجة عن الفارق بين المواليد والوفيات، وكذا الحركة السكانية لهم والمحددة بصافي الهجرة.

-**العوامل الطبيعية:** إن السبب الأول هو الزيادة في المواليد ونقص الوفيات، وهو ما يعرف بالزيادة الطبيعية.

-**العوامل غير الطبيعية:** تلعب الهجرة دورا هاما في زيادة أو نقصان حجم السكان حيث ترتبط بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الجاذبة أو الطاردة، بالنسبة إلى مدينة تبسة تبين أن هناك وافدون من والى بلديات الولاية. إلا أنه من المعطيات المتوفرة يمكننا أن نبرز وجهات السكان (من المدينة أو إليها):

- **الوافدين:** نجد 704 وافد أي ما نسبته 49.40 % من الوافدين إلي المدينة من بلديات الولاية قادمون من بلديات الكويف، الشريعة، بئر مقدم، بئر العاتر، العقلة ما يترتب عليه حركة بين المدينة وهذه البلديات.

- أما الوافدون إلي مدينة تبسه من ولايات الوطن فيقدر ب 222 وافد أي بنسبة 55.5 % من مجموع الوافدون من ولايات أم البواقي، سوق أهراس، عنابة، الجزائر، قسنطينة. ونفسر ذلك بارتباطات العمل خاصة الإدارية.

- **المغادرين:** تستقطب بلديتي بئر مقدم وقر يقر العدد الأكبر من المغادرين لمدينة تبسه نحو بلديات الولاية بنسبة 8.06 % بعدد قدره 88 فردا ويفسر بالتحفيزات التي تقدمها الدولة لقطاع الفلاحة خاصة إذا علمنا أن البلديتين ذات طبيعة فلاحية، وهي تملك أجود الأ ا رضي بالولاية (بلدية بئر مقدم من أشهر البلديات من حيث تربية الأغنام وانتاج اللحوم)

- أما المغادرون للمدينة نحو ولايات الوطن فتستقطب كل من ولايات أم البواقي،الجزائر،عنابة 42.98% فرد والبقية يقصدون الولايات الأخرى وذلك بهدف العمل أو السكن أو الزواج ... الخ.[5]

[5] صباح دينار: تهيئة وتفعيل المنطقة الصناعية بمدينة تبسة، ماستر مدن ومشروع حضري، جامعة ام البواقي، 2016، ص37-39.

II-2- الدراسة العمرانية :

II-2-1-مراحل التطور العمراني للمدينة:

المدينة كظاهرة حضرية تتطلب دراسة مميزاتها العمرانية وذلك من خلال تتبع مراحل تطورها العمراني، وأبرز الاتجاهات التي سلكتها في توسعها ككل المدن الجزائرية عرفت مدينة تبسة ولازالت تعرف توسعا عمرانيا منذ نشأتها وذلك عبر عدة مراحل يمكن تقسيمها حسب التوسع العمراني كما يلي:

أ-الفترة الاستعمارية:

ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى قبل سنة (1846م):

وهي سنة دخول الفرنسيين كانت المدينة عبارة عن النواة الأولى المحاطة بالسور البيزنطي وتبلغ مساحتها حوالي 8.9 هكتار حيث كانت مربوطة بعدة طرق التي تعتبر حاليا طرق وطنية:

- طريق يربط مدينة تبسة **(تيفاست) قرطاج (تونس).**
- طريق يربط مدينة تبسة **(تيفاست) بقسنطينة (سيرتا).**
- طريق يربط مدينة تبسة **(تيفاست) بتيمقاد (باتنة).**

-المرحلة الثانية (1846-1932م):

بعد تهديم جزء من السور قاموا ببناء ثكنة داخل السور البيزنطي في الجهة الجنوبية سنة 1852م وعملوا على بناء عدة مباني سنة 1872 استبدلوا بعض السكنات العربية التقليدية إلى استعمارية، ثم أخذ العمران يتوسع خارج السور بشكل فوضوي يفتقر إلى التخطيط وهو ما دفع الفرنسيين إلى إصدار مخطط التهيئة سنة 1931 وبلغت مساحة ما شيده الفرنسيين 44.45 هكتار.

-المرحلة الثالثة (1962-1932 م):

بلغت مساحة المدينة 126.05 هكتار سنة 1962 بزيادة مقدارها 72.7 هكتار، أما العمران في هذه الفترة فقد أخذ شكلا منظما لأنه كان ثمرة مخطط التهيئة لسنة 1931، حيث عمل الفرنسيون على إشغال الجيوب الفارغة، كمل توسع العمران باتجاه محوري الطريقين الرئيسيين في المدينة آنذاك) طريق شمال جنوب، طريق شرق غرب).

ب- فترة ما بعد الاستقلال:

- المرحلة الاولى (1962-1972 م):

لم تعرف المدينة توسعا كبيرا عقب الاستقلال حيث استغلت المساكن التي تركها المستعمرون بعد هجرتهم، كما ظهرت توسعات ببناء مساكن جديدة للنازحين من الأرياف بحثا عن العمل، بلغت المساحة المستهلكة ب: 39.33 هكتار.

- المرحلة الثانية (1972-1988 م):

شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية سنة 1974 مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي نتيجة لإنجاز عدد كبير من المساكن بعضها أنجز من طرف الخواص دون ترخيص من المصالح المختصة، والبعض الآخر في إطار المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، هذه الأخيرة تركزت في الجهة الغربية للمدينة وقد بلغ عدد المساكن المنجزة في هذه الفترة 8959 سكن، كما ظهرت عدة خدمات ومرافق جديدة كمقر الولاية، المطار، المعاهد الوطنية للتعليم العالي وغيرها من التجهيزات، بالإضافة إلى توطين المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات.

استهلك العمران في هذه الفترة مساحة تقدر ب :1472 هكتار بمعدل زيادة 92 هكتار للسنة.

- المرحلة الثالثة (1988-2008م):

عرفت مدينة تبسة استمرارا في وتيرة التوسع العمراني، في الاتجاه الغربي للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10 (الاتجاه الأنسب لتوسعها) بسبب عوائق التوسع التي تميز باقي الجهات بالمدينة، كما حدث تكثيف للبناء في الجيوب الفارغة والتي استغلت معظمها في تغطية النقص في التجهيزات، أما منطقة التوسع فقد خضع العمران فيها إلى التخطيط المسبق فأنجزت فيها مشاريع سكنية طغى عليها السكن الجماعي، وحرصت السلطات على تزويدها بمختلف المرافق والتجهيزات الضرورية للسكان ومن وراء كل هذا حدث اتصال عمراني بين المدينة والتجمع الثانوي (علي مهني) سنة 2002 ليصبح هذا الأخير ضمن المحيط العمراني، اتسعت المدينة في هذه المرحلة ب850.62 هكتار، أي بنسبة 34.19 % من إجمالي المساحة المعمرة بالمدينة والبالغة 2488 هكتار سنة 2008.[6]

[6] ابتسام بوعلي، سهيلة جدواني، إشكالية التوسع العمراني في مدينة تبسة (برمجة حي مستدام)، ماستر في تهيئة ومشاريع المدينة، جامعة ام البواقي،2016،ض59.

- المرحلة الرابعة(2008-2019م) :

" في بداية هذه المرحلة عرفت المدينة نقصا كبيرا في الاوعية العقارية الضرورية لاستيعاب البرامج السكنية المختلفة بمختلف انماطها وكذلك المرافق العمومية وفي 2011م تم توفير احتياطات عقارية هامة تقدر ب 2504 هكتار على مستوى الولاية يمكنها استيعاب البرنامج الخماسي 2015م اما على مستوى المدينة تم برمجة مساحة 516 هكتار مخصصة للتوسع في اتجاه الدكان والعنبة وقد تم تقسيم هذه المساحة كما يلي

* القطب العمراني الدكان حيث بلغت مساحته 256 هكتار بإمكانية استيعاب 10200 وحدة سكنية بالإضافة الى المرافق العمومية والذي تم البدء في تنفيذه سنة 2012م.

* القطب الحضري العنبة والذي بلغت مساحته 260 هكتار بإمكانية استيعاب 17938 سكن بالإضافة الى المرافق." [7]

جدول رقم (09): يبين الاستهلاك المجالي لمدينة تبسة منذ سنة 1846 الى 2018.

المراحل	استهلاك المجال (هكتار)	الزيادة في استهلاك المجال (هكتار)
قبل سنة 1846	**8.9**	/
1846-1932م	**53.35**	**44.45**
1932-1962م	**126.05**	**72.70**
1962-1972م	**165.38**	**39.33**
1972-1982م	**1472**	**1306.62**
1988-2008م	**2322.62**	**850.62**
2008-2018م	**2838.62**	**516**

المصدر: ابتسام بوعلي، سهيلة جدواني، إشكالية التوسع العمراني في مدينة تبسة (برمجة حي مستدام)، ماستر في تهيئة ومشاريع المدينة، جامعة ام البواقي،2016،ض67.+ معطيات من مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة(معالجة الطالبتين 2019).

[7]- مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة، 2019 .

الشكل رقم (08): يبين الاستهلاك المجالي لمدينة تبسة منذ سنة 1846 الى 2019 (هكتار).

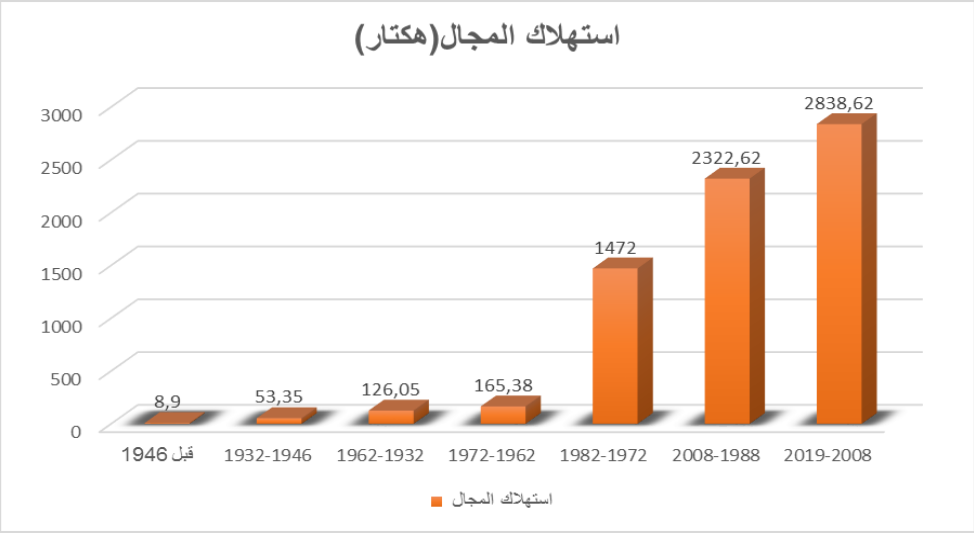

المصدر: معالجة الطالبتين 2019.

الخريطة رقم (04): مراحل التطور العمراني لمدينة تبسة.

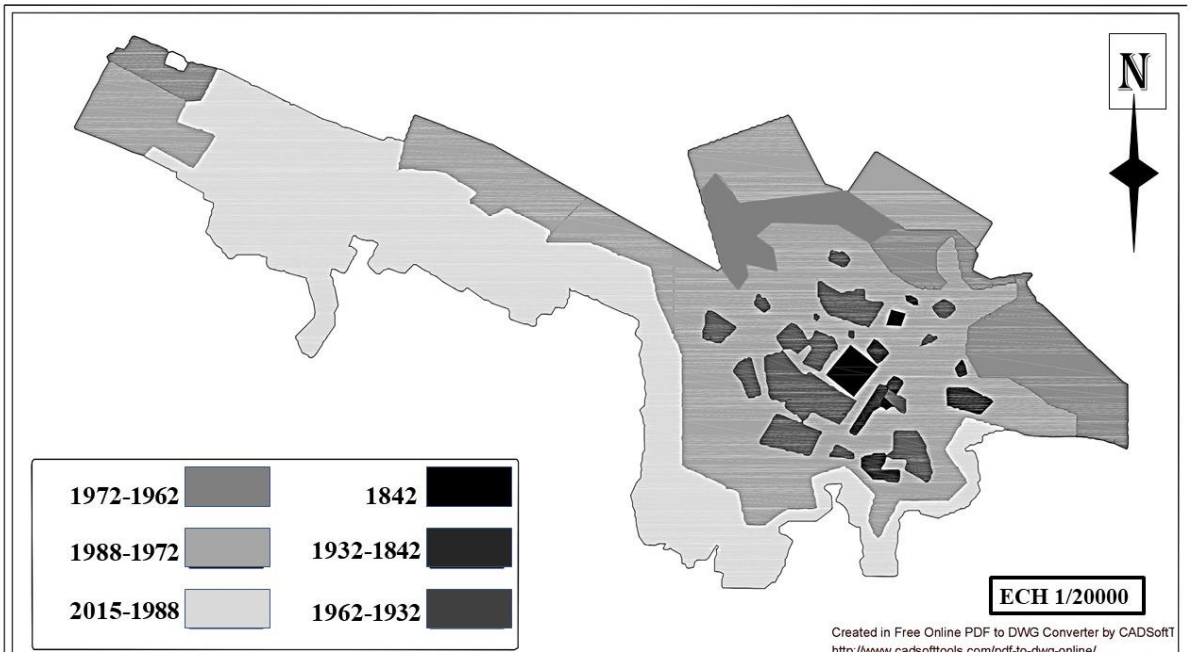

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لولاية تبسة +معطيات مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة+ معالجة الباحث 2019.

II-2-2- تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية:

" قسمت المدينة إلى 11 قطاع عمراني كما تبينه (الخريطة رقم 05) حسب توجيهات مراجعة PDAU لسنة 2012 لولاية تبسة وقد اعتمد في هذا التقسيم على عدة معايير منها:

- المحاور والطرق المهيكلة للمجال الحضري (طرق رئيسية، سكة حديدية، ....).
- الشكل العمراني ومرفولوجية البناء.
- الفترات التاريخية التي يعود إليها العمران السائد في المدينة " [8].

وفيما يلي عرض لأهم الأحياء المكونة للقطاعات العمرانية. (انظر الجدول رقم 10) .

جدول رقم (10): أهم الأحياء المكونة للقطاعات العمرانية لمدينة تبسة.

رقم القطاع	أهم الأحياء المكونة له
1	حي الفوبور، حي تيفاست
2	حي لارموط، حي الكنيسية، حي المرجة، حي ذراع الإمام
3	حي الزاوية، حي بوحبة، حي لاكومين، حي الزيتون
4	حي 414 سكن، كوبيماد، دوار الغربة.
5	حي المطار، حي طريق عنابة، حي فاطمة الزهراء
6	المنطقة الصناعية
7	حي الزهور
8	حي الوئام 2 1، حي 600 سكن
9	حي علي مهني، حي الجيريدون
10	حي الجرف 1-2-3 حي رفانة
11	سوناطيبا، سكانسكا، حي 200 سكن

المصدر: مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة ، 2019.

[8] مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة ،2019 . .

الخريطة رقم (05): القطاعات العمرانية لمدينة تبسة.

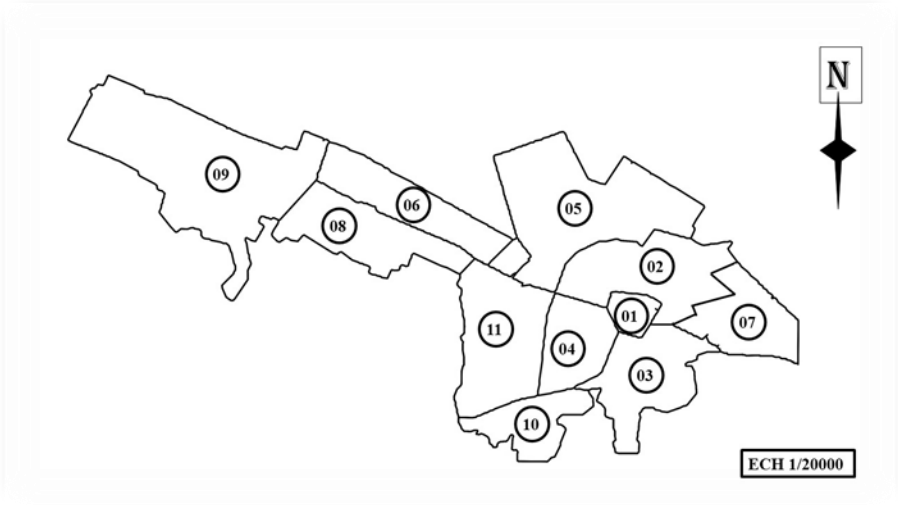

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لولاية تبسة 2012 + معطيات مديرية التعمير والهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة +معالجة الباحث 2019.

III-الدراسات العمرانية التي استفادت منها مدينة تبسة :

لقد تم تغطية بلديات ولاية تبسة والذي بلغ عددها 28 بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير ونظرا لتشبع النسيج العمراني ونقص الاحتياطات العقارية لإنجاز مختلف المشاريع التنموية، تم اللجوء الى تسجيل 24 دراسة خاصة بمراجعة هاته المخططات والوضعية العينية تتمثل فيما يلي:

- الدراسات المسجلة: 24 دراسة تخص 28 بلدية مع احتساب المخطط التوجيهي ما بين البلديات.
- **الذي يشمل خمسة 05 بلديات: تبسة، بكارية، الحمامات، بولحاف الدير، الكويف.**
- الدراسات المنتهية: 10 دراسات تخص 14 بلدية.
- الدراسات في طور الإعداد: 14 دراسة تخص 14 بلدية.

اما بالنسبة لمخططات شغل الاراضي فقد استفادت الولاية من تسجيل 119 مخطط والوضعية تتلخص فيما يلي

- الدراسات المسجلة:119 دراسة.
- الدراسات المنطلقة: 119 دراسة.
- الدراسات المنتهية 119 دراسة.
- الدراسات المصادق عليها: 96 دراسة.
- الدراسات في طور الإعداد: 00 دراسة.

اما مدينة تبسة فقد استفادت من 38 مخطط حيث

- الدراسات المسجلة:38 دراسة.
- الدراسات المنطلقة: 38 دراسة.
- الدراسات المنتهية 24 دراسة.
- الدراسات في طور الإعداد: 03 دراسة.[9]

من خلال ماسبق نستنتج أن مدينة تبسة قد إستفادت من عدة دراسات عمرانية(في إطار التهيئة والتعمير)،ولاتزال هناك مجموعة من هذه الدراسات في إطار الإعداد إلا أن هذه الدراسات ليست صحيحة بما يكفي، لتتلرجم لنا إحتياجات المجالات الحضرية الحالية والمستقبلية على أرض الواقع، وذلك لنقص المعطيات التي تعتبر هي الأساس في كل دراسات التهيئة والتعمير.

[9] مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة ، 2019.

خلاصـــة:

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى دراسة الخصائص الطبيعية والسكانية لمدينة تبسة بالإضافة الى دراسة الخصائص العمرانية، حيث أن مدينة تبسة تتوفر على مؤهلات طبيعية حفزت على استقرار السكان بها، وأدت الى نمو وتوسع المدينة، وتتمثل في الموقع الاستراتيجي وانبساط الاراضي وضعف الانحدارات وتوفر الاراضي الصالحة للتعمير بنسبة كبيرة.

كما عرفت المدينة ارتفاعا في عدد السكان وتحسن مستواهم الاقتصادي والمعيشي، بسبب توفر التجهيزات والخدمات ووجود الشبكات بمختلف انواعها، ادى الى جذب سكان الارياف والتجمعات الثانوية وارتفاع مؤشر التركيز، هذا ما ادى الى التوسع العمراني السريع للمدينة، حيث ان هذه الاخيرة ادت الى استهلاك الغير العقلاني للاحتياطات العقارية بها.

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لمخطط شغل الاراضي رقم(05) وفق مبادئ التنمية المستدامة.

مقدمـــــة

بعد الدراسة التحليلية لمدينة تبسة واستخلاص اهم المشاكل التي ادت الى تدهور بعض المستويات خاصة على مستوى الفضاءات الخارجية تأتي المرحلة الخاصة بالعينة المراد تحليلها (مجال الدراسة) والتي من خلالها نحاول تطبيق الجزء النظري واسقاط المفاهيم.

ولتجسيد ذلك قمنا باختيار مخطط شغل الاراضي رقم (05) حيث سيتم تحليله وتقييمه حسب مبادئ التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على المعلومات الخاصة به بالإضافة الى المعاينة الميدانية.

I-التعريف بمجال الدراسة

I-1-الموقع والحدود:

يقع مخطط شغل الاراضي رقم(05) غرب مدينة تبسة على طول الطريق الوطني رقم 10 المؤدي إلى قسنطينة، حيث يشكل حدود المحيط العمراني لمدينة تبسة في جانبها الغربي على مستوى الجامعة ، وتبلغ مساحته حوالي 108 هكتار. (انظر الشكل 09)

الشكل رقم (09): موقع شغل الأراضي رقم (05)

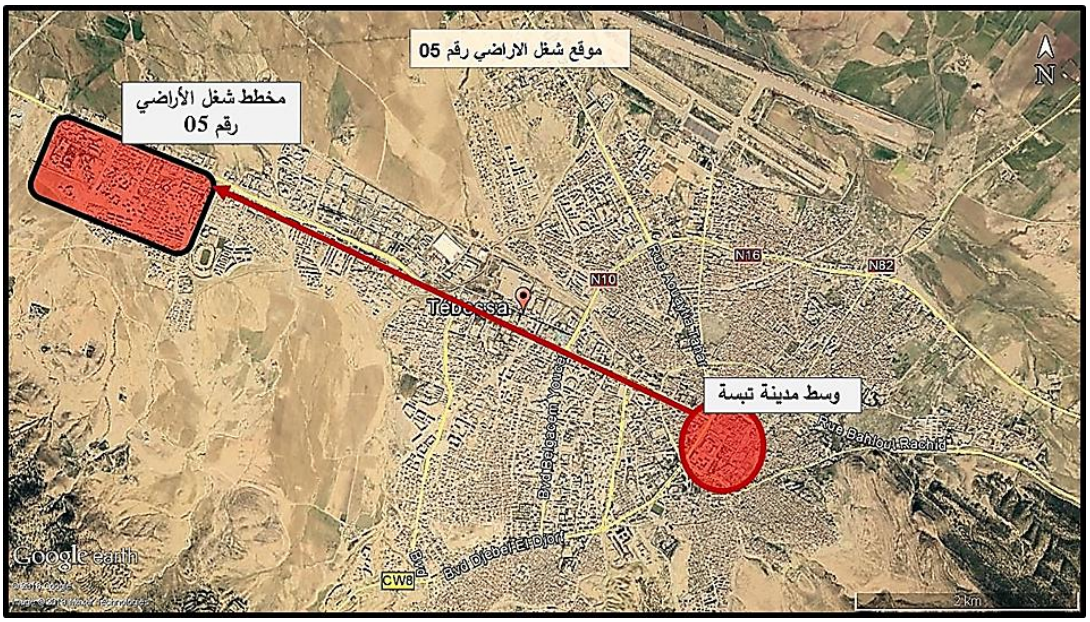

المصدر: google earth 2019+ معالجة الباحث 2019 .

-الحدود:

يحد مخطط شغل الاراضي رقم 05

* من الشمال الطريق الوطني رقم 10 ومخطط شغل الاراضي رقم 20.

* من الغرب مخطط شغل الأراضي 09 A.

* من الشرق مخطط شغل الاراضي رقم 25 و21.

* من الجنوب مخطط شغل الاراضي رقم 06. (انظر المخطط رقم 01)

مخطط رقم (01): حدود موقع شغل الأراضي رقم (05)

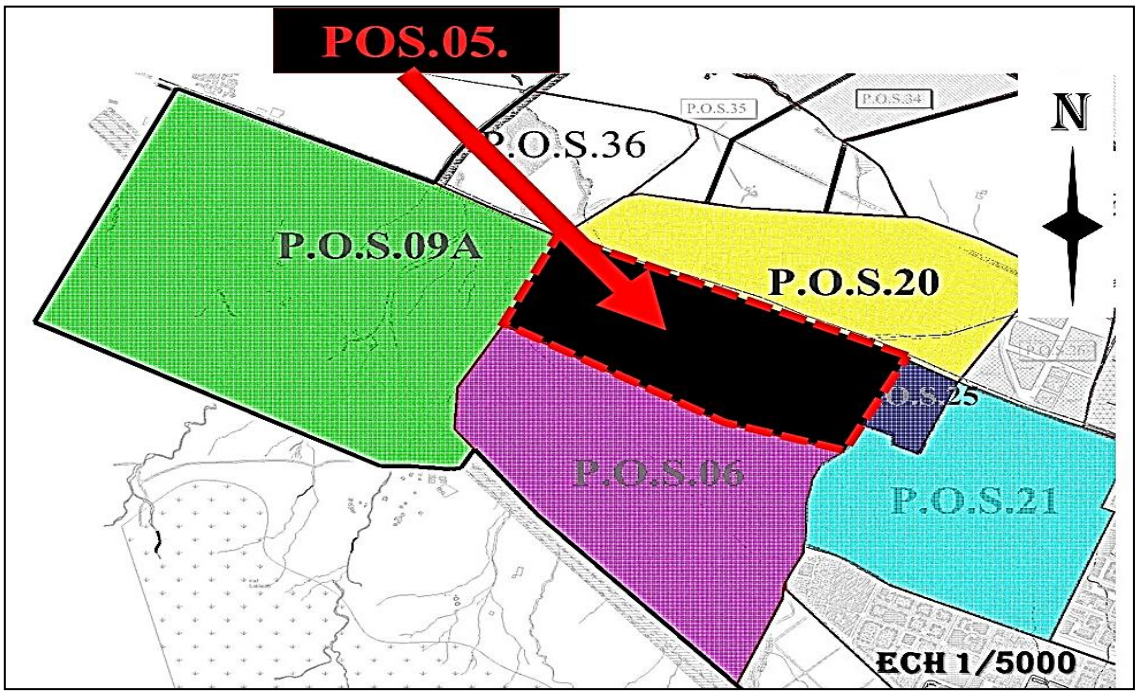

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2012 + معالجة الباحث 2019.

I-2-عدد السكان والكثافة السكانية :

يبلغ عدد سكان مجال الدراسة حوالي" 10974 ساكن[1] " كما تبلغ مساحته بـــ 108 هكتار وبذلك تقدر الكثافة السكانية الخام لمجال الدراسة بـــ 102 ساكن/الهكتار.

[1]- حسب نتائج المسح الطبوغرافي المحددة بتقرير مخطط شغل الأراضي رقم (05)

II- التحليل الحضري لمخطط شغل الأراضي رقم (05) :

يتكون مجال الدراسة من المجال المبني والغير مبني حيث تقدر المساحة المبنية (السكنات والتجهيزات) بـــ 72.97 هكتار أي بنسبة 70% من المساحة الكلية كما تقدر المساحة غير مبنية بـــ 35.03 هكتار أي بنسبة 30 % من المساحة الكلية.

II-1- تحليل المجال المبني :

يعبر المجال المبني عن كل الكتل والهياكل المبنية داخل المجال العمراني مهما كانت طبيعتها وشكلها ووظيفتها . (انظر المخطط رقم 02)

مخطط رقم (02): الإطار المبني وغير مبني لمخطط شغل الأراضي رقم 05

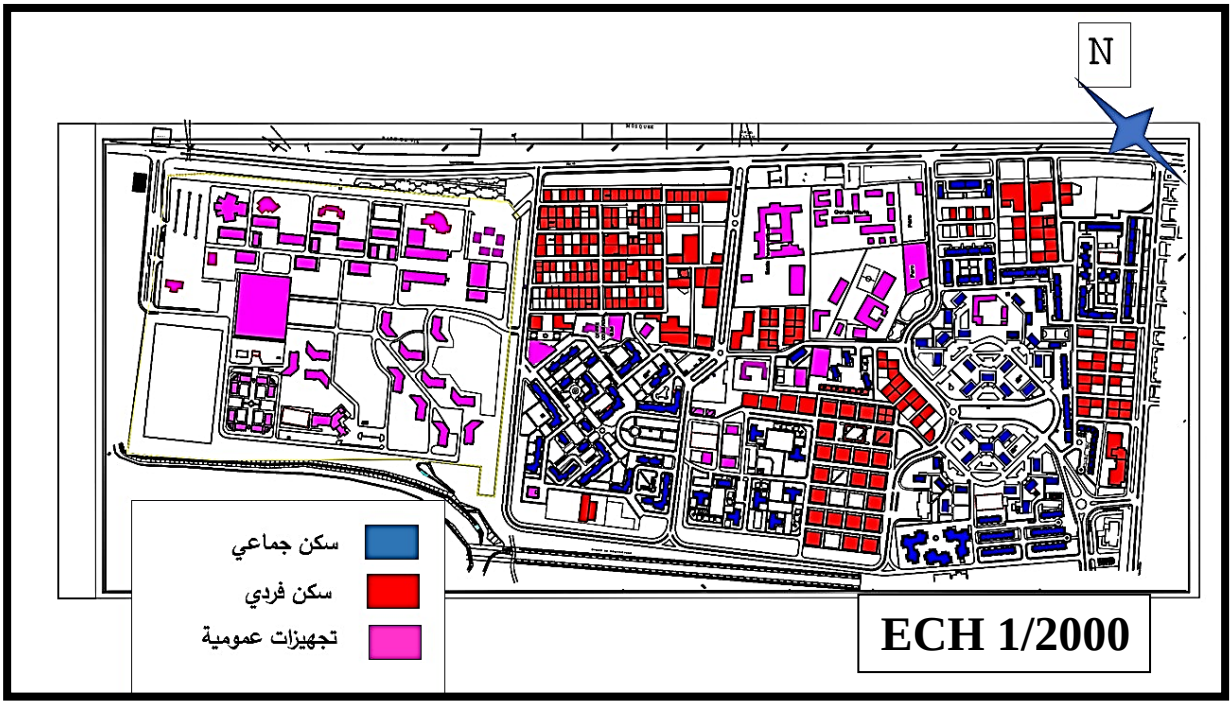

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 05(مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء) + معالجة الطالبتان.

II -1-1-السكن :

تقدر عدد المساكن في مجال الدراسة بـــ 1829 سكن والتي تغطي مساحة 37.52 هكتار من المساحة الاجمالية لمجال الدراسة.

II -1-2-الكثافة العمرانية :

تمثل الكثافة العمرانية في توزيع المباني على المجال والذي يدل على خصائص النسيج الحضري ان كان متباعد أو متراص حيث تقدر الكثافة العمرانية الخام لمجال الدراسة بـــ 17 سكن /هكتار.

II -1-3-نمط وعلو السكنات :

يحتوي مجال الدراسة على نوعين من انماط السكن، السكن الفردي والسكن الجماعي كمايلي :

جدول رقم (11): أنماط السكن في مخطط شغل الأراضي رقم 05 .

النمط	عدد السكنات	العلو	النسبة %	المساحة (هكتار)
السكن الجماعي	1542	ط+4	65	24.16
السكن الفردي	287	ط+1، ط+2	35	13.36
المجموع	1829	-	100	37.52

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 05(مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء)لسنة 2019

.

II-1-3-1-السكن الجماعي:

يقدر عدد المساكن الجماعية بـ 1542 مسكنا ويبلغ ارتفاعها ط+4، والتي تغطي مساحة تعادل 0.25هكتار منها 540 مسكنا عبارة عن برامج حديثة. لقد وجد أن كثافة النوع الجماعي للسكن أقل بكثير من المعايير التي تعطي كثافة متغيرة بين 80 إلى 120 وحدة سكنية لكل هكتار.

صورة رقم 04: تبين بنايات حي 100 سكن

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 05: تبين بنايات حي جبل انوال

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 06: تبين بنايات حي أول نوفمبر

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 07: تبين بنايات حي ليلاتيكس

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

II -1-3-2-السكن الفردي :

يقدر عدد المساكن من النوع الفردي بـ287 وحدة سكنية ويبلغ ارتفاعها بين ط+1 وط+2، والتي تغطي مساحة تعادل 13.37 هكتار، ذو كثافة عمرانية تبلغ 22 سكن/هكتار.

تنتشر البنايات بشكل غير متمم داخل مجال الدراسة، مما يعطي صورة مشوهة للنسيج العمراني ويوحي ذلك بعدم احترام قواعد التهيئة والتعمير.

صورة رقم 08: تبين حالة البناية منتهية الاشغال

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 09: تبين حالة البناية في حالة فيزيائية متوسطة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 10: تبين حالة البناية في طور الانجاز

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم11: تبين حالة البناية في المرحلة النهائية للإنجاز

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

II-1-4- تحليل المباني في مجال الدراسة :

أ- الواجهات:

من المعروف ان الواجهات هي المرآة العاكسة لتخطيط البنايات الذي يراعي الظروف الاجتماعية المناخية وتشكل صورته من خلال اللون الملموس واختلاف مواد وطرق الانشاء والتفصيل، حيث انه بعد القيام بالمعاينة الميدانية لمجال الدراسة تم ملاحظة مجموعة من التغيرات على مستوى البنايات تتمثل فيما يلي:

- نوافذ جديدة في البنايات.
- بناء الشرفة او جزء منها او غلقها كليا.
- وضع ستائر تحجب الرؤية الى الداخل وتمنع الاضاءة الطبيعية للسكن.
- اضافة إطار من الحديد للنوافذ والواجهات.
- استعمال مختلف مواد البناء. (انظر الصورة رقم 12-13)

ولقد تبين لنا ان الاسباب الرئيسية لهذه التغيرات التي قام بها السكان على مستوى واجهات البنايات راجع الى جعلها تتكيف وتتلاءم مع احتياجاته وعاداته ونمط حياته (أي جعلها تتماشى مع الجانب الاجتماعي الخاص به) لكنها تمت في حدود امكانيات السكان البسيطة، وبعد مراجعة راي السكان تبين انهم يلجؤون الى هذه التغييرات بشكل يوفر لهم عناصر أساسية تتمثل في:

- توفير الحرمة والامن
- توفير مساحة تتماشى مع تطور العائلة.

صورة رقم 12: توضح التعديلات الحاصلة على مستوى واجهات بعض بنايات حي اول نوفمبر

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث مع المعالجة 2019.

صورة رقم 13: توضح التعديلات الحاصلة على مستوى واجهات بعض بنايات حي 100 سكن

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث مع المعالجة

ب- مواد البناء:

تلعب مواد البناء دورا كبيرا في تحقيق الرفاهية داخل المبنى، ومن خلال الدراسة الميدانية لمجال الدراسة تمت معرفة بعض المعلومات حول مواد البناء، التي تم استخدامها والمتمثلة في استعمال الخرسانة المسلحة التي تتميز بسهولة العمل بها وقدرة تحملها العالية، الا أن لهذه المواد بعض السلبيات المرتبطة بخصائصها، من بينها خاصية التوصيل السريع للحرارة وكذلك سرعة الفقدان لها، مما يجعل استخدامها في تشييد المباني دون استعمال عوازل حرارية أو أجهزة تكييف تجعلها غير مريحة للإنسان.

كما لوحظ عدم استخدام مواد العزل الحراري والصوتي والتي لم يتم اعتمادها في بناء مجال الدراسة حيث يؤدي غياب هذه المواد الى:

- تسرب وانتقال الحرارة من خارج المبنى إلى داخله صيفا والعكس في الشتاء وهذا بالنسبة لغياب العزل الحراري ، وقد استخدم سكان مجال الدراسة أجهزة التكييف كحل لهذه للمشكلة ، للحفاظ على

درجة الحرارة الملائمة في فصل الصيف، وهذا ادى الى زيادة نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية.

كذلك لم يتم اعتماد خصائص العزل الصوتي في مجال الدراسة مما تسبب في الازعاج للسكان وعدم الراحة وذلك لانتقال الاصوات المختلفة سواء عبر الارضيات او الجدران او الاسقف.

اما بالنسبة للعزل المائي فهو متواجد في بعض المباني الجماعية الا انه في حالة تلف مما ادى الى تسريبات المياه المختلفة، وهذا يتسبب في عدة مشاكل للمباني من بينها:

- تآكل المعادن مثل الحديد، التسليح والأبواب والهياكل المعدنية.
- تلف الطلاء والكساء الاسمنتي للجدران وانفصالها عن هيكل البناء.
- نمو الطحالب والجذور وتشوه المبنى.
- تعرض شبكات الكهرباء للضرر والتلف وانفصال التيار الكهربائي.
- المشاكل الصحية المتعلقة بمستخدمي المباني سواء من روائح كريهة أو أمراض.

كما ان الجدران والأرضيات والأسقف الرطبة تساهم أيضا في فقدان كميات كبيرة من الطاقة الحرارية في فصل الشتاء، الأمر الذي يجعل من تدفئة المنزل أمرا في غاية الصعوبة، تترتب عليها أعباء مالية كبيرة مما يؤثر على الجانب الاقتصادي للسكان.

مما سبق نستنتج استعمال مواد البناء مسبقة الصنع غير عملية من ناحية عزل الرطوبة والحرارة والصوت، كما أنها تجعل الشكل الخارجي والداخلي للبناية يوحي بالملل لعدم وجود لمسات معمارية، كما أن عدم احتواء المباني على خصائص العزل المختلفة المذكور أعلاه يترتب عليه مشاكل عديدة تسلب السكان الراحة والرفاهية داخل السكن، بالإضافة الى أن لغيابها تأثير كبير على الجانب الاقتصادي للسكان وذلك من حيث تكاليف (الكهرباء، التدفئة، الصيانة، .....إلخ).

II-1-5- المرافق العمومية:

من خلال الملاحظة الميدانية يمكن استنتاج ان مجال الدراسة يحتوي على مختلف المرافق العمومية وتقدر مساحتها ب 35.09 هكتار كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (12): مختلف التجهيزات المتواجدة في مخطط شغل الأراضي رقم 05.

الرقم	المرفق	المساحة الإجمالية (هكتار)
01	جامعة الشيخ العربي التبسي	28.30
02	معهد شبه الطبي	2.36
03	مدرسة ابتدائية 01	0.90
04	مدرسة ابتدائية 02	0.32
05	متوسطة	1.40
06	مكتبة رئيسية للمطالعة العمومية	0.035
07	حضانة	0.15
08	مقر امني	1.61
09	قاعة علاج	0.008
10	مكتب بريد + مركز الجزائرية للمياه	0.015
المجموع		35.09

المصدر : مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة،2019 .

بعد قراءة الجدول والمعاينة الميدانية نستنتج ما يلي:

– توفر وطغيان المرافق التعليمية على مختلف المرافق الاخرى حيث قدرت مساحتها ب 33.28 هكتار أي بنسبة 94.84 % من المساحة الاجمالية للتجهيزات.

– نقص التجهيزات الصحية حيث يوجد قاعة علاج صغيرة الا انها متواجدة في المناطق الجوارية لمجال الدراسة.

–نقص في التجهيزات الثقافية والإدارية.

–غياب تجهيزات الحماية الاجتماعية والتجهيزات الدينية مع الاشارة الى انه يتواجد مسجد في طور الانشاء (مسجد الرحمان).

اما بالنسبة للمحلات التجارية فهي تعاني نقص كبير في جميع انحاء مجال الدراسة وتتركز اساسا في الطابق الارضي للسكنات الفردية.

صورة رقم 14: جامعة الشيخ العربي التبسي

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 15: المعهد الوطني للتكوين العالي شبه الطبي تبسة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 16: المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 17: متوسطة ابن خلدون

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 18: مكتب البريد.

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

II -2- المجال غير المبني:

ان الفضاءات الخارجية لها دور اساسي في هيكلة الفضاء الخارجي، وتمديد الحركة الحضرية به وهي تلعب دوا كبيرا في تقييم جودة ونوعية إطار الحياة داخل الحي، باعتباره فضاء اجتماعي للتجمع والالتقاء.

II-2-1- شبكة الطرق:

ان شبكة الطرق هي شريان الحركة للمراكز العمرانية والاساس في تخطيط المدينة والربط بين مختلف مكوناتها الحضرية، كما تساهم في اضفاء نوع من التكامل بين مختلف الوظائف الحضرية.

يتميز مجال الدراسة بتوزيع متجانس لشبكة الطرق مع التركيبة العمرانية للحي حيث انها تغطي كافة انحاء المجال، فهي تسهل عملية الوصول الى كافة مكونات النسيج الحضري، ويتوفر في مجال الدراسة ثلاثة أنواع من الطرق وهي:

- **الطرق الأولية:** تتمثل في الطريق الرئيسي الموجود في الجهة الشمالية الغربية المتمثل في الطريق الوطني رقم (10)، يتميز بارتفاع حجم الكثافة المرورية به ويتمتع بدرجة جيدة من التهيئة فقارعات الطرق معبدة بشكل جيد.
- **الطرق الثانوية:** هي الطرق المؤدية الى المساكن والمحلات التجارية دورها يتمثل في توزيع وتسهيل التنقل وربط مختلف الاحياء بالطرق الأولية، تمتاز بحركة مرورية ذات كثافة متوسطة خاصة بوجود الحافلات وسيارات النقل الحضري، الطرق في حالة جيدة نوعا ما اما الأرصفة على جانبي الطريق فهي في حالة متوسطة غير مبلطة على طول الطريق وغير مهيئة، نذكر الطرق المتواجدة في المجال:

-الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم (10) شرق المجال المار بموقف الحافلات والمؤدي الي الطريق الوطني رقم (10) غرب معهد الشبه طبي.

-الطريق المتواجد في الجانب الشرقي لجامعة الشيخ العربي التبسي المار على الضفة الجنوبية وصولا للجهة الشرقية للمجال .

صورة رقم 19: حالة الطريق الثانوي المار على حي جبل انوال

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 20: حالة الطريق الثانوي شرق الجامعة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 21: حالة الطريق الثانوي الغير مهيئة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

- **الطرق الثالثية:** وهي الطرق الداخلية الرابطة بين النسيج الحضري والمؤدية الى السكنات الجماعية والمباني الفردية، تمتاز بحركة مرورية منتظمة تتراوح حالة هذه الطرق بين المتوسطة والرديئة في بعض مناطق الحي، فهي تشهد تأكل مادة الاسفلت وظهور العديد من الحفر والتشققات مع عدم تهيئتها وتبليطها في بعض المناطق، بالإضافة الى نقصها وعدم إنجازها في المناطق الأخرى.

صورة رقم 22: حالة طريق ثالثي في حي سكني فردي

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 23: حالة طريق ثالثي في حي ليلاتكس

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 24: حالة طريق ثالثي في مجمع اول نوفمبر

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 25: حالة عدم تهيئة ارصفة الطريق

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

مخطط رقم (03): شبكة الطرق لمخطط شغل الأرضي رقم 05

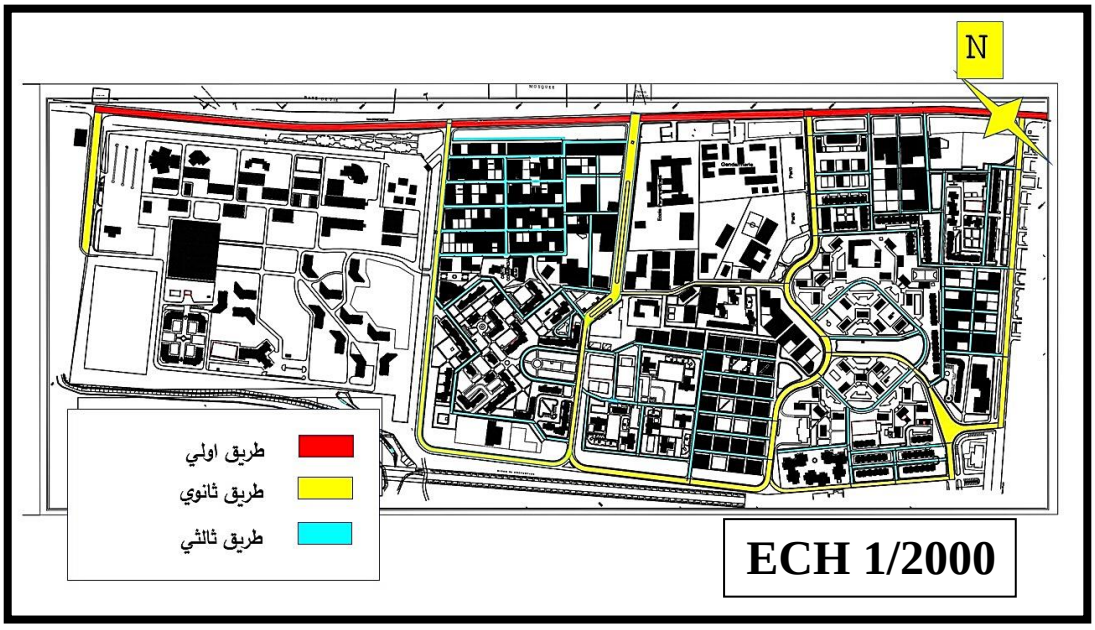

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 05(مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء) + معالجة الطلبة2019.

II-2-2-مواقف السيارات :

يفتقر مجال الدراسة الى مواقف السيارات بشكل ملحوظ وان وجدت فهي غير مهيئة وفي حالة رديئة وغير كافية مما دفع السكان لركن سياراتهم امام منازلهم على حساب الطرق والأرصفة الغير مرخصة من طرف الدولة كذلك تفتقر لشروط السلامة والامن خاصة على سلامة الأطفال.

صورة رقم 26: تبين حالة مواقف السيارات

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 27: تبين حالة عدم تهيئة مواقف السيارات

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

II-2-3-ممرات الراجلين:

يتميز مجال الدراسة بوجود نسبي ومعتبر لممرات الراجلين فهي في حالة جيدة على حواف الطرق الأولية والثانوية الا انها غير مزودة بالمساحات الخضراء واللوحات الاشهارية وعارضات حماية الطرق، اما بالنسبة للمناطق السكنية فحالة الممرات متوسطة نوعا ما تفتقر الى الصيانة والنظافة وفي بعض المناطق في تدهور وفي حالة رديئة غير مهيئة وغير مبلطة اما في المناطق المتبقية فهي غير منجزة اطلاقا.

صورة رقم 28: تبين حالة ممرات الراجلين

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 29: تبين حالة عدم تبليط الأرصفة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 30: تبين الحالة الجيدة للأرصفة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 31: تبين حالة الأرصفة غير منجزة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

II-2-4-المساحات الخضراء:

رغم أن المساحات الخضراء لها دور كبير في توفير الراحة و تحسين نوعية حياة الانسان، الا أن مجال الدراسة يعاني من نقص حاد في المساحات الخضراء، فقد بلغت مساحتها 0.3 هكتار، ورغم وجودها لكن هي في حالة اهمال و غير مهيأة وغير مستغلة الى أن أصبحت عبارة عن مساحات حرة تفتقر للنظافة والتهيئة، رغم محاولات السكان بغرس بعض الأشجار قصد تهيئة المجال المجاور للسكن الخاص بهم، الا أنها تعد محاولة فاشلة لاستدراك النقص، أما نصيب الفرد في المجالات الخضراء في مجال الدراسة فهو يعتبر منخفض جدا الى درجة الانعدام، فهو لا يتجاوز 0.27 م²/فرد مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 10 م²/فرد.

صورة رقم32: تبين مساحات خضراء غير مهيئة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 33: تبين مساحات خاصة بالتشجير غير مستغلة

المصدر : ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 34: تبين مبادرة السكان بتهيئة جوار المسكن

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 35: تبين مساحات خضراء مهملة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 36: تبين شجيرات مغروسة من قبل السكان

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

مخطط رقم (04): المساحات الخضراء في مخطط شغل الأرضي رقم (05)

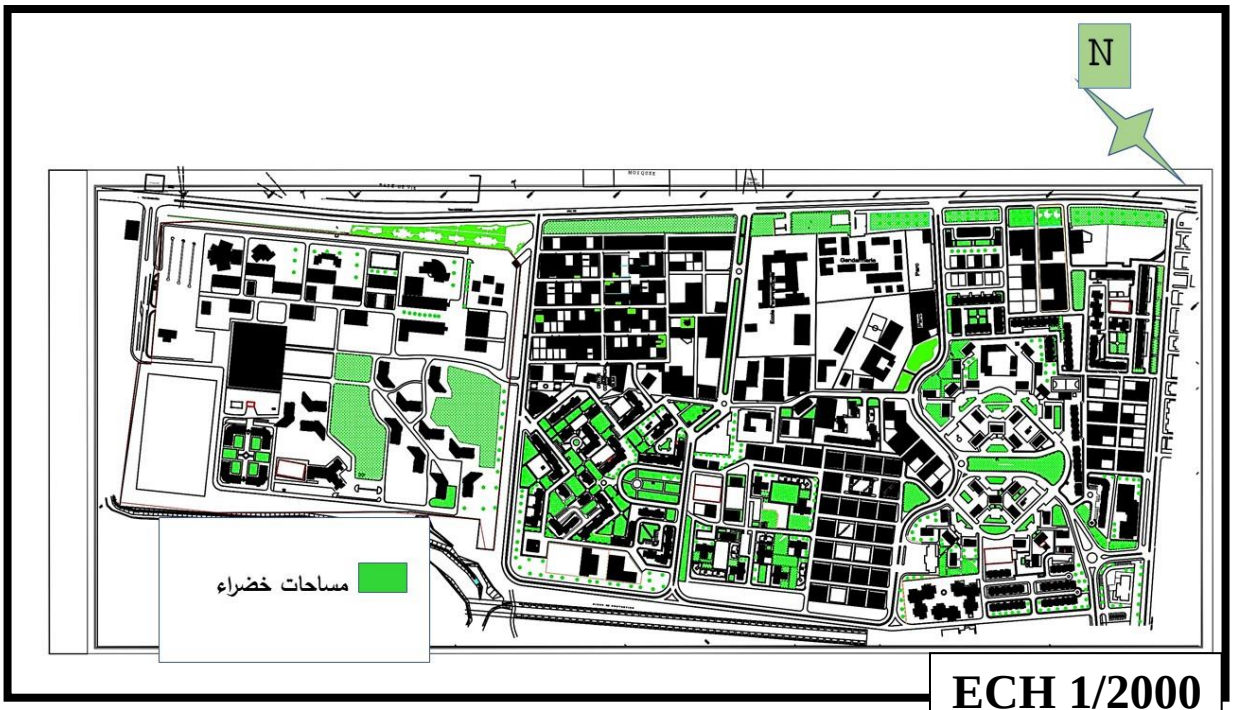

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 05(مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء) + معالجة الطلبة 2019.

II-2-5-مساحات الالتقاء:

نجد في مساحات الالتقاء: مساحات اللعب للأطفال وأماكن الالتقاء والتجمع.

لاحظنا بعد المعاينة الميدانية نقص و انعدام المناطق الخاصة بالالتقاء و الترفيه، وان وجدت فهي تعاني الإهمال و تفتقر لمعايير التهيئة وهذا راجع لغياب تهيئة المساحات الخارجية و خلق أماكن الالتقاء و التفاعل داخل مجال الدراسة رغم وجود مساحات غير مستغلة، مما نتج عن ذلك ظهور مناطق غير أمنة على الأطفال و مشوهة للمنظر الخارجي للمجال .

صورة رقم 37: تبين مساحات خاصة للعب غير مهيئة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 38: تبين مساحات خاصة للعب غير مهيئة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 39: تبين مساحات خاصة للعب غير مهيئة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

مخطط رقم (05) : مساحات الالتقاء في مخطط شغل الأراضي رقم (05)

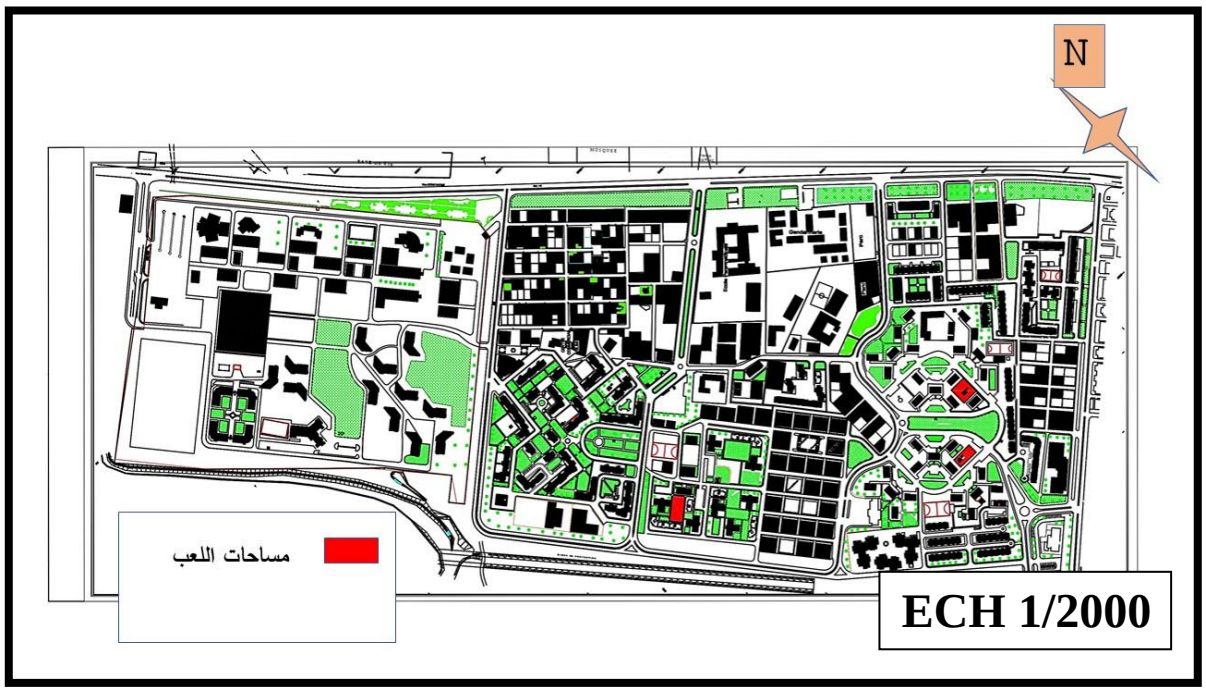

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 05(مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء) + معالجة الطلبة.

II-3- التأثيثات الحضرية:

يعتبر تجهيز المجال العام بعناصر الاثاث الحضري محورا اساسيا في المجالات، حيث لا تقل أهمية تخطيطها عن أهمية تخطيط المجالات الحضرية في حد ذاتها، اذ يتيح ذلك استدراك العيوب التخطيطية ويحقق العديد من المزايا في المجالات العامة، ويقصد بعناصر الاثاث الحضري كل ما هو موجود بالمجال من أشجار، نبات، تماثيل، احواض للمياه أو نافورات، مقاعد، أعمدة انارة عمومية ....الخ، ونبين في مجال الدراسة ما يلي:

II-3-1- العناصر المتعلقة بالمساحات الخضراء : لها دور في الجانب البيئي اذ تلطف الجو و تقلل التلوث.

-يتوفر مجال الدراسة على بعض الاشجار المغروسة لكن تم غرسها من طرف السكان دون استعمال النباتات المناسبة للبيئة المحلية.

-غياب كلي لاثاث التجميل المتمثل في المنحوتات والنصب.

II-3-2- اثاث الراحة:

-لا يتوفر مجال الدراسة على مقاعد الجلوس والتي تتوفر عادة في المناطق المفتوحة المخصصة للمشاة و الحدائق و على مستوى المساحات العمومية.

-غياب كلي للمظلات الواقية من اشعة الشمس والامطار ماعدا وجود بعض الاشجار ذات الفروع الطويلة.

-عدم توفر الساعات العامة.

II-3-3-اثاث الانارة العمومية :

تمثل الاضاءة وسيلة التشكيل الفني في المجال بالإضافة الى دورها في تمديد انشطة المجال وابراز عناصره وتختلف طبيعة الاضاءة في المجالات حسب الوظيفة، في مجال الدراسة نلاحظ:

- نقص شديد في شبكة الانارة العمومية للشوارع
- عدم توفر الانارة في مواقف السيارات.
- نقص حاد للإنارة في اماكن المشاة ومداخل البنايات.
- غياب الانارة التجميلية (انارة الزينة).
- توفر الانارة على مستوى الطريق الوطني رقم (10) .

II-3-4- اثاث الحماية و الامان :

يتم استخدام اثاث الحماية والأمان لفصل حركة المشاة عن حركة الاليات او لتحديد نقط تقاطع ممرات المشاة والاليات.

لاحظنا في مجال الدراسة غياب كلي للحواجز المخصصة للمشاة و السيارات الا على مستوى الطريق الوطني رقم (10) والمتمثلة في مسافات الارتفاق على جانبي الطرق الرئيسية .

II-3-5-اثاث النقل :

يتوفر مجال الدراسة على موقف لحافلات النقل الحضري، كما نلاحظ غياب موقف السيارات اذ يتم انتظارها في مناطق حرة وكذلك غياب كلي لمواقف الدراجات.

الصورة رقم 40: موقف حافلات النقل الحضري في مجال الدراسة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

II-3-6- اثاث النظافة :

تتمثل في المراحيض العمومية وحاويات القمامة وسلات المهملات المثبتة على الجدران او على الأعمدة.

في مجال الدراسة هناك نقص في حاويات القمامة وهذا ما نتج عنه الرمي العشوائي بجانب الحاوية او استعمال مناطق غير مخصصة لذلك.

II-3-7-اثاث الاتصال :

-غياب غرف الاتصال (غرف الهواتف في مجال الدراسة) وتعويضها بالمتاجر التي توفر للسكان متطلبات الاتصالات

-غياب صناديق البريد وهذا راجع الى وجود فرع البريد والاتصالات في المجال.

II-3-8-اثاث الاعلام و الاشهار :

يتميز المجال بوجود لافتات اشهارية دالة على العيادات الخاصة فقط وغياب لافتات المرور و لافتات المعلومات .

II-4-الشبكات التقنية :

تعتبر الشبكات التقنية ذات اهمية كبيرة في تأسيس اي تجمع عمراني فهي ضرورة حتمية في حياة وصحة الانسان حيث تمت معرفة الشبكات التقنية في مجال الدراسة وتحليلها وفق المعطيات المتحصل

عليها بالإضافة الي المعاينة الميدانية

II-4-1- شبكة المياه الصالحة للشرب :

يعد الماء عنصرا اساسيا للاستقرار البشري في اي مكان وتأسيس اي تجمع عمراني، وهذا يعد ذات اهمية كبيرة في الدراسة العمرانية، وفي مجال الدراسة ومن خلال المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المياه المتواجد به و المعاينة الميدانية تبين انه "يتم تزويد كامل المجال بالمياه الصالحة للشرب و ذلك عن طريق خزان عين زروق و تتم عمليه تزويد المياه بشكل دوري يوم بعد يوم حيث تعالج هذه المياه من طرف مصالح خاصه بها كما يتم تنظيف خزان عين زروق كل ستة اشهر"[2] مع ملاحظة وجود بعض التسربات على مستوى بعض قنوات التزويد بالمياه كما هو مبين في الصور التالية:

صورة رقم 41: تبين تسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 42: تبين تسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

II-4-2- شبكه الصرف الصحي :

تمتد شبكة الصرف الصحي عبر كامل مجال الدراسة، وحسب ما اظهرته نتائج المعاينة الميدانية يستفيد من هذه الشبكة كل من سكان مجال الدراسة، ورغم الطبيعة الطبوغرافية المساعدة على التصريف الجيد للمياه المستعملة الا ان شبكة الصرف الصحي تعاني من بعض المشاكل المتمثلة في تلف وانسداد جزء كبير على مستوى البالوعات، مما يتسبب في ظهور كميات كبيرة من الوحل والبرك المائية عند تساقط الامطار و التي تعيق حركة المرور من ناحية و تشوه المنظر العام للمجال من ناحية أخرى .

[2] الجزارية للمياه جبل انوال لبلدية تبسة 2019.

صورة رقم 43 : انسداد البالوعات في مجال الدراسة

المصدر : ملتقطة من طرف الباحث 2019 .

II-4-3- شبكه الكهرباء :

بعد المعاينة الميدانية تم التأكد من التغطية الشاملة لكل انحاء مجال الدراسة الا انه يوجد نقص في الإنارة العمومية، وهي احدى المشاكل البارزة التي يعاني منها مجال الدراسة، حيث ان هناك تعطل شبه كلي لأعمده الإنارة العمومية في بعض الاحياء المكونة للمجال، وغيابها في البعض الاخر باستثناء الطريق الوطني رقم (10) وبعض الطرق الثانوية.

II-4-4- شبكه الغاز الطبيعي :

بناء على المعاينة الميدانية تبين ان مجال الدراسة مغطى كليا بشبكة الغاز الطبيعي.

II-5-النفايات الصلبة الحضرية: وتتمثل في النفايات الناتجة عن المنازل والمحلات التجارية والتي تتضمن النفايات العضوية الخضار والفواكه الاوراق، البلاستيك والأقمشة والمعادن... الخ بعد المعاينة الميدانية تم ملاحظة ان مجال الدراسة يعاني من مشاكل متعلقة بالنفايات وعملية جمعها، وهذا راجع الى غياب و نقص الوعي السكاني، حيث أن رغم وجود أماكن مخصصة لتجميع النفايات بطريقة منتظمة، وكذا مرور شاحنة جمع النفايات بشكل يومي مرتين في اليوم، الا أن سكان مجال الدراسة يقومون برميها عمدا في أماكن غير مخصصه لها مما أدى الى انتشار أماكن عشوائية للرمي كما لوحظ نقص في حاويات القمامة وان وجدت فهي ذات احجام صغيرة لا تفي بالغرض وهذا موضح بالصور التالية :(انظر صورة رقم 45،46،47).

صورة رقم 44: تبين حاويات القمامة في مجال الدراسة

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 45: تبين شاحنة جمع النفايات

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

صورة رقم 46: تبين نتيجة الرمي العشوائي للنفايات

المصدر: ملتقطة من طرف الباحث 2019

(مخطط رقم (06) : مسار حركة شاحنة جمع النفايات في مجال الدراسة

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم 05(مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء) + معالجة الطلبة.

III- تحليل مجال الدراسة في إطار التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة للمدن والاحياء الى تحقيق التوازن في شتى المجالات بين التنمية البيئية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تكييف المجال المبني والغير مبني مع متطلبات السكان وجعلها صالحة ومناسبة لإطار أفضل للحياة وذلك اعتمادا على مبادئ التنمية المستدامة ووفقا لما تم استنتاجه من تحليل مجال الدراسة واعتمادا على مبادئ التنمية المستدامة تبين ما يلي:

III -1- البعد الاجتماعي:

III -1-1- الصحة العمومية:

يتركز البعد الاجتماعي على عناصر عدة من بينها الصحة العمومية والتي من خلال الدراسة التحليلية السابقة تم استنتاج ان مجال الدراسة يتوفر على قاعة علاج بالإضافة الى المؤسسة الاستشفائية الجوارية 04 مارس والتي تتواجد على حدود مجال الدراسة ومنه فان المجال مغطى بشكل واضح على مستوى الرعاية الصحية.

III -1-2- التعليم :

بالنسبة للتعليم فان مجال الدراسة يعتبر مغطى بشكل جيد على جميع مستويات التعليم وذلك لتوفره على كافة تجهيزات التعليم من الابتدائي الى الجامعة، حيث يقدر نسبة شغل القسم ب "32 الى 35 تلميذ"[3]

و هذه النسبة تلبي طلبات المجال.

III -1-3- السلامة المرورية:

من خلال الدراسة الميدانية لمجال الدراسة نجد ان الطرق موجودة بنسبة كافية، لكن اكثرها في حالة متردية وهي الطرق الثالثية وغير مهيئة، كما لوحظ عدم توفر مناطق عبور للمشاة ذوي الاحتياجات

[3] مديرية التربية والتعليم لولاية تبسة، 2019.

الخاصة، بالإضافة الى وجود بعض العوائق المرورية على مستوى بعض الطرق مثل الحفر والاتربة والحجارة ووجود بعض النفايات تعيق الحركة المرورية كما تم تسجيل نقص على مستوى مواقف السيارات ما أدى بالسائقين الى استغلال أي مكان لركن سياراتهم.

III- 1-4- المشاركة السكانية:

تهدف الى مشاركة السكان في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالمشاريع المتعلقة بالمجال كونه من المتدخلين بصفته المستعمل الاول للمجال وهذا بأخذ اراءهم بعين الاعتبار.

- تقييم المشاركة السكانية في مخطط شغل الأراضي رقم (05):

استفاد مجال الدراسة بمخطط شغل الأراضي رقم (05)، سجلت عملية دراسته في 28 فيفري 2004 و أسندت دراسته لمكتب دراسات خاص، والذي تم رسم حدوده بالقرار رقم 792 بتاريخ 15 ماي 2004. حسب المداولة رقم 29 المؤرخة في 25 فيفري 2001 الصادرة عن المجلس الشعبي لبلدية تبسة، المتضمنة اعداد مخطط شغل الأراضي رقم (05)، تمت المصادقة عليه حسب قرار تحت رقم 34 بتاريخ 3 ماي 2006. [4]

ولتقييم المشاركة السكانية تم التوجه لمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة، للاطلاع على سجل الاستقصاء العمومي الخاص بمخطط شغل الاراضي رقم (05)، حيث لوحظ انه لم يتم تسجيل اي تدخل من طرف السكان في مراحل انجاز مخطط شغل الاراضي رقم (05)، وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها :

-يمكن ان يكون السبب في غياب المشاركة من طرف المواطنين.

-غياب الاعلام

-غياب وسيلة المشاركة

-ظروف خاصة منعت من المشاركة

[4] مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة، 2019.

III -2- البعد البيئي:

III -2-1- المياه الصالحة للشرب :

حسب المعلومات المتوفرة من المصالح المعنية وكذلك بعد المعاينة الميدانية، تبين ان مجال الدراسة مغطى بشبكة المياه الصالحة للشرب، حيث أن الكمية التي يتم توزيعها تعتبر كافية للاستعمالات اليومية للسكان.

III- 2-2-المساحات الخضراء:

تعد المساحات الخضراء ذات اهمية كبيرة من الجانب البيئي للمجال، حيث تعمل على مكافحة التلوث البيئي وامتصاص الغازات غير المرغوب فيها من الجو، أي تعمل على تحسين نوعية الهواء كما تمتاز بامتصاص الموجات الصوتية مما يساعد في تقليل الضوضاء كما تعمل على تلطيف درجة الحرارة والحد من تأثير انعكاس الضوء.

وحسب المعاينة الميدانية للمساحات الخضراء لمجال الدراسة تبين لنا أن المساحات الخضراء المتواجدة في مجال الدراسة غير كافية وغير مستغلة و تفتقر لمعايير التهيئة، ورغم تدخل بعض السكان لغرس بعض الاشجار والزهور والنباتات، الا أن هذا لن يساعد في استدراك النقائص.

III- 2-3-المخاطر الطبيعية:

مخطط شغل الأراضي رقم (05) من بين المناطق المعرضة للفيضانات وذلك لتموقعها بمحاذات الاودية (الوادي المتواجد في الجهة الجنوبية) والذي يشكل خطرا كبير على المباني السكنية بشكل عام وعلى السكان بشكل خاص.

III-2-4- المخاطر الصناعية:

يعاني مجال الدراسة من انبعاث الغازات لكن ليس بشكل كبير، وذلك لتواجد مصنع خاص بصناعة

مستحضرات التجميل أما بالنسبة للمواد الكيمائية فهي لا توجد على مستوى مجال الدراسة .

III-2-5-تسيير النفايات:

يعد مؤشر تسيير النفايات من المؤشرات التي يجب التعامل بها من أجل المحافظة على البيئة وتحقيق مجال حضري نظيف وصحي، حيث بعد القيام بالمعاينة الميدانية لمجال الدراسة تمت ملاحظة أن عمليات جمع النفايات الصلبة تكون بصفة يومية (مرتين في اليوم)، أما عمليات تفريغ النفايات المجمعة تتم يوميا على مستوى مركز الردم التقني للنفايات المتواجد في الطريق المؤدية الى بلدية الماء الأبيض.

ورغم عمليات جمع النفايات اليومية الا أن مجال الدراسة يعاني من تواجد النفايات على مستوى المساحات الخضراء وبالقرب من المنازل والمحلات التجارية، وذلك راجع الى نقص الوعي لدى السكان وقلة حاويات القمامة وصغر حجمها، وقد تم تسجيل نسبة النفايات التي ينتجها كل ساكن والتي قدرت بـــ**2.73 كغ/ساكن** (في اليوم) وهو جد مرتفع بالنسبة للمعدل الوطني **0.8 كغ/ساكن**.

اما بالنسبة لتسيير النفايات فهي تتم على مستوى المركز التقني، هذا فيما يخص عمليات الفرز أما عمليات الرسكلة والتدوير فلم يتم الحصول على أي معلومات تخص هذا الشأن[5].

III-2-6-الوعي البيئي:

يفتقر مجال الدراسة الى الوعي البيئي، ويظهر ذلك في عدم وجود المنظمات والجمعيات المختصة بتوعية السكان بعدم رمي النفايات والمحافظة على نظافة الفضاء الخارجي، بالإضافة الى غياب اللافتات التي تعنى بإعطاء المعلومات البيئية الصحيحة والعمل على نشرها بمختلف الطرق والوسائل (التربوية والتعليمية والإعلامية، الارشادية)، لجميع افراد وفئات المجتمع حتى تكون في متناول الجميع بشكل مبسط وبصورة سهلة وميسرة.

III- 3-البعد الاقتصادي:

يتمحور هذا البعد حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ولهذا سنتطرق الى المؤشرات التالية:

[5]- المصلحة التقنية، بلدية تبسة،2019.

III- 3-1- البنية الاقتصادية:

من خلال المعاينة الميدانية لمجال الدراسة تبين أنه يحتوي على عدة محلات تجارية حيث قدر عدد هذه المحلات بما يقارب **70 محل** [6]معظمها متخصص في تجارة المواد الغذائية كما انها تتواجد على مستوى الطابق الأرضي للسكنات الفردية والسكن الجماعي، وهذه النسبة غير كافية لتلبية متطلبات السكان في مجال الدراسة .

III- 3-2- استهلاك الطاقة :

تبين لنا من خلال التحليل السابق لمجال الدراسة أنه يتم فيه استخدام الطاقة غير المتجددة والمتمثلة

في الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والتي تستهلك بشكل كبير في فصل الصيف من أجل تكييف السكن حيث تقدر نسبة استهلاك الطاقة بنسبة (4174956 كيلو واط[7]) سنويا.

اما بالنسبة للغاز فهي تزداد نسبة استهلاكه في فصل الشتاء من اجل التدفئة واستخدامه في اغراض اخرى.

IV-الاقتراحات:

بعد الدراسة التحليلية لمخطط شغل الاراضي رقم (05) على عدة مستويات واستخلاص المشاكل التي يعاني منها، وكذا أهم النقائص المطروحة على مستوى مجال الدراسة، ومن اجل تفعيل مبادئ التنمية المستدامة والنهوض به وتحقيق الرفاهية نقترح بعض الحلول التي من شانها تحسين الوضع على مختلف المستويات.

*** الطاقة والمياه الصالحة للشرب:**

- ترشيد استعمال واستهلاك الطاقة الكهربائية.

[6]مديرية التجارة، بلدية تبسة،2019.

[7] شركة سونلغاز ،بلدية تبسة، 2019.

– التقليل من استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة والتي تعوض استهلاك الطاقة كالغاز الطبيعي والبترول والكهرباء والتي تعتبر مكلفة وملوثة للبيئة.

– الاخذ بعين الاعتبار توجيه المباني المستقبلية.

– الاختيار الجيد لمواد البناء للمحافظة على الصحة والوسط الطبيعي.

– التقليل من الاستهلاك غير الضروري للمياه الصالحة للشرب.

– الحث على استرجاع مياه الامطار والمياه المستعملة ومعالجتها، وذلك من خلال تشجيع السكان على زراعة بعض الأنواع من النباتات.

*** النقل داخل وخارج مجال الدراسة:**

من أسس التنمية المستدامة تشجيع النقل الجماعي لربط مجال الدراسة بباقي ارجاء المدينة

– وضع مواقف للدراجات الهوائية بالقرب من المساكن.

– انشاء مواقف للسيارات على محيط مجال الدراسة.

– تهيئة الطرق وانشاء الأرصفة.

*** تسيير النفايات داخل مجال الدراسة:**

– التقليل من حجم النفايات والتحكم في التنقلات لجمع النفايات.

– وضع الترتيبات اللازمة للفصل بين الأنواع المختلفة للنفايات الصلبة والنفايات القابلة للتحلل.

– وضع مخطط فعال وحقيقي لتسيير النفايات والتنقل لجمعها وهذا عن طريق تخصيص أماكن للرمي والجمع، وكذلك التفكير في حركة مردود اليات الجمع.

– برمجة اوقات جمع النفايات ونقلها الى أماكن الجمع.

*** زيادة الوعي البيئي لدى السكان:**

– قيام الجمعيات والمؤسسات الحكومية بإجراء تجمعات وحملات تطوعية للتنظيف بمشاركة سكان الاحياء.

– اشتراك السكان في القرارات المتعلقة بالمشاريع البيئية.

– تفعيل التربية لدى الاطفال من خلال تشجيعهم على القيام بأعمال تطوعية للتنظيف.

– تفعيل دور الاعلام بشكل يجلب السكان ويحسسهم بأهمية الحفاظ على البيئة.

– اختيار الاشجار والنباتات التي تتناسب مع البيئة المحلية لمجال الدراسة.

– انشاء مساحات اللعب للأطفال وساحات الالتقاء بالإضافة الى تزويد المجال بجميع انواع التأثيث الحضري.

خلاصـــة:

من خلال هذا الفصل تم التوصل الى ان المشاركة السكانية ودور المجتمع ذات فعالية في مبادئ التنمية المستدامة، ولكن المشكل الحقيقي يعود الى غياب الرقابة والجهات المسيرة التي تلعب دور فعال في تحسين وضعية الاحياء، مما يجعل الاحياء تعاني من عدة مشاكل عمرانية، اجتماعية، اقتصادية وبيئية، ومن خلال الدراسة التحليلية لمخطط شغل الأراضي رقم (05)، بالإضافة الى النتائج المتحصل عليها من التحليل الذي اجري عليه وفق مبادئ التنمية المستدامة، فقد تم استخلاص مختلف المشاكل وكذا أهم النقائص المطروحة على مستوى مجال الدراسة من أجل الخروج بحلول تخدم الأجيال الحاضرة والاجيال المستقبلية، حيث ان المشاكل الحضرية التي يعاني منها مجال الدراسة تكمن في (غياب المساحات الخضراء والمساحات العمومية، انعدام التأثيث الحضري، التدهور على مستوى المباني والواجهات...).

بالرغم من المشاكل المطروحة على مستوى مجال الدراسة الا أنه يحتل موقع هام يسمح بارتقاء الحياة داخل المنطقة السكنية بشرط ان تسير بطريقة عقلانية، وذلك باتباع بعض الحلول التي تم اقتراحها خلال هذا الفصل.

الخـــلاصـــة العـــامة

الخلاصـــة العامـــــة:

عرف مصطلح التنمية المستدامة تطورا كبيرا بعد مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992، حيث كلن نقطة تحول في السياسة الحضرية للمدن الاوروبية، والتي لم تأخذ وقتا طويلا لتحدد اهداف الاجندة العالمية للقرن 21، واضعة بذلك مجموعة من مؤشرات التنمية الحضرية من خلال تبنيها لمفاهيم تخطيطية جديدة من بينها المشروع الحضري، والذي يعتبر أداة تدخل على المدينة في مختلف قطاعاتها الحضرية يهدف الدرجة الأولى الى التخطيط الجيد لضمان نجاح المشاريع الحديثة وكذلك التدخلات الحضرية المدرجة ضمنه والتي تتماشى مع اهداف ومبادئ التنمية المستدامة ومن بين هذه الأهداف الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتفعيل مبدا المشاركة والمشاورة السكانية.

من خلال دراستنا لمختلف عناصر البحث، استخلصنا ان هناك عدة عوامل تحكمت في تدهور مختلف المجالات الحضرية للمدن الجزائرية، خاصة على مستوى الفضاءات الخارجية (المجال غير المبني) وهذا رغم وضعها لمخططات التهيئة والتعمير منذ سنة 1990، وذلك من اجل تنظيم وتسيير المجال الحضري الا انه مع مرور الوقت اثبتت قصورها في معالجة الاختلالات والمشاكل التي عرفتها الاوساط الحضرية، حيث ان الواقع يثبت عدم تطبيق التوجيهات التي تخلص لها هذه الدراسات وهذا راجع للتناقضات الموجودة بين محتواها وتطبيقها، كما انه لم يتم الاعتماد فيها على مبادئ التنمية المستدامة، ولهذا قامت الدولة الجزائر بتبني هذه المبادئ من خلال القانون التوجيهي للمدينة 06-06 وذلك من اجل تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات.

وبعد حصر المشاكل التي يعاني منها مجال الدراسة والتعرف على الأسباب التي أدت الى هذه المشاكل والمتمثلة في غياب الوعي لدى السكان، بالإضافة الى غياب مبدا المشاورة والمشاركة اثناء وقبل وبعد انجاز مخطط شغل الاراضي رقم(05)ومشاريع التهيئة الحضرية لمجال الدراسة بالإضافة الى ان هذه المشاريع لا تتناسب مع الخصائص الفيزيائية والاجتماعية لهذا المجال.

ومنه فان المشروع الحضري هو المقاربة العملية والاداة الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة في مجال الدراسة، والنهوض به وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية الرئيسية للبحث حيث يمكن تجسيده على مقاييس مختلفة لتهيئة مجال الدراسة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة التي ينبغي تفعيلها وعدم تقييدها في الإطار النظري فقط، ولتطبيق مبادئ وخصائص المشروع الحضري وذلك من خلال التوصيات التالية:

*** على المستوى الاجتماعي:**

– إستغلال المناطق المفتوحة الموجودة في المجال الدراسة.

– تأهيل الإطارات المسيرة وتبادل الخبرات في مختلف المجالات والميادين.

– إنشاء الجمعيات التي تهتم بالجوانب (الإجتماعية والإقتصادية، البيئية) للأحياء وربطها مع البلديات من أجل إعلام السكان بكل جديد حول العمران والبيئة في مدينتهم.

– إقامة دورات توعوية للسكان فيما يخص إستدامة للفضاءات الحضرية بيئيا وإقتصاديا وإجتماعيا.

– ملائمة تصميم الأحياء لإحتياجات لكافة الفئات بما فيها ذوي الإحتياجات الخاصة مع الأخذ بعين الإعتبار للتغيرات المستقبلية.

– وفع مستوى المشورة والمشاركة السكانية والعمل على دمج مختلف الفاعلين في المشاريع بالمدينة.

– خلق فضاءات خارجية في مجال الدراسة يستجيب لإحتياجات السكان وتراعي الخصائص الطبقية المحلية وتعزز سلوكيات الأفراد المحليين.

– رفع مستوى الفضاءات العمومية للمجال وجعلها أماكن راقية تسمح بالتقاء السكان وتبادل ثقافاتهم وممارسة مختلف نشاطاتهم في جو مريح وآمن.

*** على مستوى البيئي:**

– وضع إستراتيجيات مدرجة للتقليل من التلوث والتعامل مع النفايات وذلك بتحقيق مايلي:

* التخلص من النفايات عن طريق عملية التدوير وإعادة الاستعمال عن طريق وسائل جمع حديثة.

* إعادة النظر في الحاويات ومواد صنعها وحجمها الذي لا يتناسب ولا يتوافق مع عدد السكان الكبير في مجال الدراسة.

– الإعتماد على المواصلات الصديقة للبيئة كالدراجات الهوائية والسيارات المعتمدة على وسائل متجددة للطاقة ووسائل النقل الجماعي عوضا عن وسائل النقل الخاصة.

– إستعمال وتسخير الوسائل والروابط (المواقع) الالكترونية في مشاركة وتوعية السكان.

– إنشاء وتهيئة مساحات خضراء وذلك بإستعمال النباتات والأشجار التي تتماشى مع البيئة المحلية لمجال الدراسة.

– إنشاء المساحات العمومية ومساحات الإلتقاء وجعلها تتماشى مع البيئة المحلية والإجتماعية لمجال الدراسة.

*** على المستوى الاقتصادي:**

– إستغلال الطاقات المتجددة وذلك بإستعمال الموارد المحلية لمجال الدراسة مثل الطاقة الشمسية، الإضاءة والتهوية الطبيعية وإستغلال طاقة الرياح.

– إقامة محطات لتجميع وإعادة استغلال مياه الأمطار.

– إقامة محطات تصفية مياه الصرف الصحي ومحطات جمع النفايات وإعادة تدويرها.

– إستغلال موقع مجال الدراسة إقتصاديا عن طريق خلق نشاطات إقتصادية جوارية للسكان.

قائمـــــة المـــــراجع

قـائمـــة المراجـــــع

قائمة المراجع باللغـة العربيــة:

أولا : الكتب :

1- علي الحوات: التخطيط الحضري، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، سنة 1990

2- منى حامد : التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة، جامعة 6 أكتوبر رئيس جمعية نهضة مصر لإحياء التراث الإسلامي ، الجيزة.

ثانيا: مذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية:

1- رياض تومي: أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية (مدينة الحروش نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة،2006/2005.

2- سنوسي رفيقة: ادوات التهيئة والتعمير بين التشريع والتطبيق –دراسة حالة مدينة تبسة–، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، سنة 2011.

3- بن عميرة امينة: تقييم مخطط شغل الاراضي لحيي البير والذقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة نحو اداة جديدة للتسيير الحضري المستدام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة ام البواقي، سنة 2011/2010 .

4- سعودي هجيره: التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة، رسالة ماجيستير تخصص المدن والتنمية المستدامة، جامعة ام البواقي، سنة 2007.

5- سايح بوزيد :دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2013.

6- بوشنقير إيمان : قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، مدونة البحوث الجغرافية جامعة المنيا ،.2017

7- إلهام شيلي ، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، شهادة الماجستير تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2014.

8- معتصم محمد إسماعيل ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة دمشق 2015.

9- براهمي سامي، تنمية السياحة الشاطئية في إطار المحافظة على النظام البيئي الطبيعي– حالة مدينة قطاع القالة، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، 2011.

10- نعيمي خالد : المشروع الحضري المستدام حالة مدينة باتنة ،شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية و التعمير، تخصص عمران تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،.2011

11- عائشة شايب، أدوات التعمير والتنمية المستدامة للفضاءات الخارجية للمجموعات الكبرى للسكن ، حالة مدينة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للهندسة المعمارية والعمران، جامعة ام البواقي، .2008

12- بيبيمون وليد، ظاهرة التلاحم الحضري وانعكاساتها المجالية، حالة مدينتي باتنة و تازولت ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المدينة ، المجتمع و التنمية المستدامة ، 2012/2011.

13- قنوني صفاء ،لبوز امال : دور المشروع الحضري في تهيئة المساحات العمومية بالمدن الصحراوية-حالة مدينة جامعة – شهادة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية ،تخصص المدن و المشروع الحضري ، جامعة ام البواقي ، 2015.

14- صباح دينار: تهيئة وتفعيل المنطقة الصناعية بمدينة تبسة، ماستر مدن ومشروع حضري، جامعة ام البواقي، 2016، ص37-39.

15- ابتسام بوعلي، سهيلة جدواني، إشكالية التوسع العمراني في مدينة تبسة (برمجة حي مستدام)، ماستر في تهيئة ومشاريع المدينة، جامعة ام البواقي،2016،ض59.

16-

ثانيا: بحوث، مقالات، وملتقيات

1- فاطمة مبارك التنمية المستدامة اصلها ونشاتها مجلة بيئة المدن الالكترونية العدد الثالث عشر – يناير 2016.

2- عز الدين آدم النور : التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيقي ، منشور من طرف فريق مكتبة نور.

فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المشروع الحضري أداة جديدة للتخطيط الحضري، الطبعة الأولى، دار المنهجية 2016.

3- منتدى التسيير و التقنيات الحضرية ، البحوث ،بحوث التسيير و التقنيات الحضرية باللغة العربية ، المشروع الحضري ، تاريخ النشر: نوفمبر 2011.

5- علي سلطاني، تاريخ تبسة، الوكالة الوطنية للآثار والمعالم والنصب التاريخية، 1994.

6- علي حجلة، محمد الهادي لعروق، البعد البيئي للتنمية المستدامة " المساحات الخضراء بمدينة تبسة " دراسة باستعمال نظام الاعلام الجغرافي والاستشعار عن بعد، 2015.

7- دروس مقياس المشروع الحضري ، سنة أولى ماستر اكاديمي ، تخخصص هندسة معمارية ومحيط ،جامعة تبسة ، 2018.

ثالثا: التقارير و النشرات الإحصائية والمنشورات

1- قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة بوشنقير إيمان أستاذة باحثة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

2- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة، سنة 2018 (مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة).

3- دراسة مخطط شغل الأراضي رقم-22-، سنة 2014(مديرية التعمير و الهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة).

4- احصائيات التطور السكاني لمدينة تبسة من سنة 1870-2018 (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية).

5- مراحل التطور العمراني للمدينة تبسة سنة 2018 (مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة).

6- دراسة مخطط شغل الأراضي رقم -05-،2004 ،المعدل سنة2017 (مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء لولاية تبسة).

7- معلومات (الجزائرية للمياه جبل انوال)، سنة 2018.

10- احصائيات مديرية التربية والتعليم لولاية تبسة، سنة 2018.

11- احصائيات المحلات التجارية سنة 2018 (مديرية التجارة لبلدي تبسة).

12- احصائيات استهلاك الطاقة الكهربائية سنة 2018 (شركة سونلغاز ولاية تبسة).

13- تسيير النفايات سنة 2018 (المصلحة التقنية لبلدية تبسة).

رابعا: القوانين والتشريعات

1- المادة 16، 19: من القانون 90 / 29، المؤرخ في 01 / 12 / 1990، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04 / 05 المؤرخ في 14 اوت2004.

2- الجريدة الرسمية عدد 51، سنة 2004.

3- الجريدة الرسمية عدد 26، سنة 1991.

4- الجريدة الرسمية عدد 02، سنة 2005.

5- الجريدة رسمية، رقم 51 سنة 2004.

6- قانون رقم 06/06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 15.

7– الجريدة الرسمية، عدد 15 ، فيفري 2006.

8– الجريدة الرسمية، عدد 52 ، ديسمبر 1990.

9– الجريدة الرسمية، عدد 77 ، ديسمبر 2001.

10– المرسوم التنفيذي رقم177/91، المؤرخ سنة 1991.

11– المرسوم التنفيذي رقم 316/05، المؤرخ سنة 2005.

12– المرسوم التنفيذي 91 / 175، المؤرخ سنة 1991.

13– المرسوم التنفيذي 91 / 178، سنة 1991.

14– المرسوم التنفيذي رقم 318/05، المؤرخ سنة 2005،

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أولا : الكتب :

1–.Abdelkrim Hanini : Tébessa à travers l'Histoire, pas année d'idition

ثانيا: مذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية:

1- Boufenara Karima: "la réhabilitation comme processus du projet urbain ،cas de Constantine" thèse magistère . Université de Constontine.2008.

2- Bouchrite Sihem, l'utilisation du projet urbain dans la requalification des grands ensemble. Thèse de magister, faculté d'aménagement du territoire univ mentouri Constantine

3- GHARZOUL Lazher: renouvellent du centre ancien de la ville de Tébessa (un projet urbain de référence) , diplôme de magistères en urbanisme, université de constantine,2007.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1-http://www.mouwazaf-dz.com/t11567-topic

الفـهـــــــارس

فهـــــــرس المحتـــــويات

الصفحة

الإهــداء

الشكـــــر

المقـدمة العامة.....أ- ج

الفصل الأول: التخطيط الحضري وأدوات التهيئة والتعمير.....01-20

مقدمــة.....02

I- مفهوم العمران.....02

II-التخطيط الحضري والتنمية.....03

II-1 - تعريف ومفهوم التخطيط الحضري..... 03

II—2 اهداف التخطيط الحضري 04

III-أدوات التهيئة و التعمير 04

III-1- المخطّط الوطني للتهيئة الإقليم (SNAT)..... 06

III-2- المخطّط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT)..... 06

III-3- مخطّطات التهيئة المحلّية.....06

III-3- 1- مخطّط تهيئة الولاية(PAW)..... 06

III-3- 2- مخطّط تهيئة البلدية (PAC)..... 06

III-3-3- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)..... 07

III-3-3-1- تعريف التوجيهي للتهيئة والتعمير 07

III-3-3-2- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 07

III-3-3-3- محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.....08

III-3-3-4-إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.....11

III-3-3-5- مراجعة وتعديل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.....13

III-3-4- مخطط شغل الأراضي (POS).....14

III-3-4-1- تعريف مخطط شغل الأراضي (POS).....14

III-3-4-2-أهداف وضع مخطط شغل الأراضي.....14

III-3-4-3- محتوى مخطط شغل الأراضي.....15

III-3-4-4-إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي.....17

IV- أدوات جديدة في ميدان التعمير.....19

IV-1- مخطط التناسق الحضري (SCU) 19

IV-2- الخريطة الاجتماعية الحضرية (CSU) 20

IV-3- مخطط تهيئة وتنمية فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM).....20

خلاصة الفصل.....21

الفصل الثاني: مفاهيم حول التنمية المستدامة والمشروع الحضري.....22

مقدمـــة.....23

I- مفاهيم حول التنمية المستدامة.....23

I-1- جذور التنمية المستدامة.....24

I-2- مراحل ظهور التنمية المستدامة.....25

I-3- مفاهيم حول التنمية المستدامة 26

I-4- ابعاد التنمية المستدامة 29

I-4-1- الابعاد الاقتصادية 29

I-4-2- الابعاد الاجتماعية 30

I-4-3- الابعاد البيئية 31

I-4-4- الابعاد التكنولوجية 31

I-5- اهداف التنمية المستدامة 32

I-6- خصائص التنمية المستدامة 33

I-7- مؤشرات التنمية المستدامة 33

II- المشروع الحضري (استراتيجية جديدة في التخطيط الحضري) 34

II-1- عموميات حول المشروع الحضري 34
II-2- تعريف المشروع الحضري 35
II-3- ابعاد المشروع الحضري 35
II-3-1- البعد السياسي 35
II-3-2-البعد الاقتصادي 35
II-3-3- البعد الاجتماعي 36
II-3-4- البعد الثقافي 36
II-4- اهداف المشروع الحضري 37
II-5- خصاص المشروع الحضري 37
II-6- مبادئ المشروع الحضري 38
II-7- مراحل المشروع الحضري 38
II-8- المتدخلين في المشروع الحضري 39
III - المشروع الحضري حسب مقاربة التخطيط الحضري في الجزائر.....40
III-1- الجانب التشريعي 41
III-1-1-قانون رقم 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990يتعلق بالتهيئة والتعمير 41
III-1-2- قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة..42
III-1-3- قانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.....42
III-2- مقارنة بين أدوات التهيئة و التعمير و المشروع الحضري 45
خلاصـة الفصل.....47

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لمدينة تبسة 49

مقدمــة.....49
I- الخصائص الطبيعية 49
I-1- لمحة تاريخية 49
I-2- دراسة الموقع 50
I-3- أهمية الموقع 53
I-4- الإمكانيات الموضعية لمدينة تبسة 53
I-5- الطبوغرافيا 53
I-5-1- الجبال 53
I-5-2- السهول 53

I-6- العوامل المناخية 54
I-6-1- الحرارة 54
I-6-2- التساقط 55
II- الدراسة السكانية والعمرانية 54
II-1- الدراسة السكانية 55
II-1-1- نمو وتطور السكاني 55
II-1-2- مراحل التطور السكاني 56
II-1-3- العوامل المؤثرة في تطور السكان 59
II-2- الدراسة العمرانية 60
II-2-1- مراحل التطور العمراني للمدينة 60
II-2-2- تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية 64
III- الدراسات العمرانية التي استفادت منها مدينة تبسة 65
خلاصـة الفصل.....67

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لمخطط شغل الاراضي رقم05 وفق مبادئ التنمية المستدامة.....68
مقدمــة.....69
I-التعريف بمجال الدراسة 69
I-1- الموقع والحدود 69
I-2- عدد السكان والكثافة السكانية.....70
II- التحليل الحضري لمخطط شغل الأراضي رقم -05.....71
II-1-تحليل المجال المبني 71
II-1-1- السكن 71
II-1-2- الكثافة العمرانية 72
II-1-3- نمط وعلو السكنات 72
II-1-4- تحليل المباني في مجال الدراسة (مخطط شغل الاراضي رقم 05).....74
II-1-5- المرافق العمومية 76
II-2- المجال الغير المبني 79
II-2-1- شبكة الطرق 79
II-2-2- مواقف السيارات 81
II-2-3- ممرات الراجلين 82

II-2-4- المساحات الخضراء 83
II-2-5- مساحات الالتقاء 84
II-3- التأثيثات الحضرية 85
II-3-1- العناصر المتعلقة بالمساحات الخضراء 85
II-3-2- اثاث الراحة 86
II-3-3- اثاث الانارة العمومية 86
II-3-4- اثاث الحماية والامان 86
II-3-5- اثاث النقل 86
II-3-6- اثاث النظافة 87
II-3-7- اثاث الاتصال 87
II-3-8- اثاث الاعلام و الاشهار 87
II -4- الشبكات التقنية 87
II-4-1- شبكة المياه الصالحة للشرب 88
II-4-2- شبكه الصرف الصحي 88
II-4-3- شبكه الكهرباء 89
II-4-4- شبكه الغاز الطبيعي 89
II-5- النفايات الصلبة الحضرية 89
III- تحليل مجال الدراسة في إطار التنمية المستدامة.....91
III-1- البعد الاجتماعي 91
III-1-1- الصحة العامة 91
III-1-2- التعليم 91
III-1-3-السلامة المرورية 91
III-1-5- المشاركة السكانية 92
III-2- البعد البيئي 93
III-2-1-المياه 93
III-2-2- المساحات الخضراء 93
III-2-3- المخاطر الطبيعية 93
III-2-4 المخاطر الصناعية 93
III-2-5- تسيير النفايات 94
III-2-6- الوعي البيئي 94

III-3- البعد الاقتصادي 94
III-3-1- البنية الاقتصادية 94
III-3-2-انماط الانتاج و الاستهلاك الطاقة 95
IV-الاقتراحات 95
خلاصــة الفصل.....97
الخاتمــة العامة..... 99
فهـرس المواضيع
فهرس الأشكال والجداول
فهرس المخططات
فهرس الخرائط
فهرس الصور
قائمة المراجع
الملخص

فهـرس الجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أمثلة عن المؤشرات التي يجب مراعاتها لتحقيق التنمية المستدامة	34
02	المراحل انجاز المشروع الحضري	39-38
03	القوانين المنظمة للعمران	44
04	مقارنة بين أدوات التهيئة والتعمير والمشروع الحضري	46-45
05	التغيرات الشهرية لمتوسط درجة الحرارة لمدينة تبسة	54
06	التغيرات الشهرية لمتوسط تساقط الأمطار لمدينة تبسة	54
07	التطور السكاني لمدينة تبسة من 1870-2019.	55
08	التركيبة الاقتصادية لمدينة تبسة.	60
09	الاستهلاك المجالي لمدينة تبسة منذ سنة 1846 الى 2019.	63
10	أهم الأحياء المكونة للقطاعات العمرانية لمدينة تبسة.	65
11	أنماط السكن في مخطط شغل الأراضي رقم 05.	72
12	مختلف التجهيزات المتواجدة في مخطط شغل الأراضي رقم 05.	76

فهـرس الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبين منظومة التخطيط المجالي والحضري بالجزائر.	05
02	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	26
03	مثلث التنمية المستدامة	29
04	الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة	32
05	تعداد السكان من سنة 1870 إلى 20119 لمدينة تبسة	57
06	معدل نمو السكان من سنة 1870 إلى 2014 لمدينة تبسة	58
	الاستهلاك المجالي لمدينة تبسة منذ سنة 1846 الى 2019 (هكتار)	63

فهـرس المخططات

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
01	حدود موقع شغل الأراضي رقم 05	70
02	الإطار المبني والغير مبني لمخطط شغل الأراضي رقم 05	71
03	شبكة الطرق لمخطط شغل الأرضي رقم 05	79
04	المساحات الخضراء في مخطط شغل الأرضي رقم 05	82
05	مساحات الالتقاء في مخطط شغل الأراضي رقم 05	83
06	مسار حركة شاحنة جمع النفايات في مجال الدراسة	

فهـرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لولاية تبسة	50
02	التقسيم الإداري لولاية تبسة	51
03	الخريطة الطبوغرافية لمدينة تبسة.	53
04	مراحل التطور العمراني لمدينة تبسة	64
05	القطاعات العمرانية لمدينة تبسة	65

فهـرس الصور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
01	مدينة تبسة سنة 2288 – السور البيزنطي	49
02	مدينة تبسة من القمر الصناعي	51
03	موقع شغل الأراضي رقم 05	69
04	تبين بنايات حي 100 سكن	72
05	تبين بنايات حي جبل انوال	72
06	تبين بنايات حي أول نوفمبر	73

07	تبين بنايات حي ليلاتيكس	73
08	تبين حالة البناية منتهية الاشغال	73
09	تبين حالة البناية في حالة فيزيائية متوسطة	73
10	تبين حالة البناية في طور الانجاز	74
11	تبين حالة البناية في المرحلة النهائية للإنجاز	74
12	توضح التعديلات الحاصلة على مستوى واجهات بعض بنايات حي اول نوفمبر	75
13	توضح التعديلات الحاصلة على مستوى واجهات بعض بنايات حي 100 سكن	75
14	جامعة الشيخ العربي التبسي	78
15	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه الطبي تبسة	78
16	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	78
17	متوسطة ابن خلدون	78
18	مكتب البريد	78
19	حالة الطريق الثانوي المار على حي جبل انوال	80
20	حالة الطريق الثانوي شرق الجامعة	80
21	حالة الطريق الثانوي غير مهيئة	80
22	حالة طريق ثالثي في حي سكني فردي	81
23	حالة طريق ثالثي في حي ليلاتكس	81
24	حالة طريق ثالثي في مجمع اول نوفمبر	81
25	حالة عدم تهيئة ارصفة الطريق	81
26	تبين حالة مواقف السيارات	82
27	تبين حالة عدم تهيئة مواقف السيارات	82
28	تبين حالة ممرات الراجلين	82

29	تبين حالة عدم تبليط الأرصفة	82
30	تبين الحالة الجيدة للأرصفة	82
31	تبين حالة الأرصفة غير منجزة	82
32	تبين مساحات خضراء غير مهيئة	83
33	تبين مساحات خاصة بالتشجير غير مستغلة	83
34	تبين مبادرة السكان بتهيئة جوار المسكن	83
35	تبين مساحات خضراء مهملة	83
36	تبين شجيرات مغروسة من قبل السكان	83
37	تبين مساحات خاصة للعب غير مهيئة	84
38	تبين مساحات خاصة للعب غير مهيئة	84
39	تبين مساحات خاصة للعب غير مهيئة	84
40	موقف حافلات النقل الحضري في مجال الدراسة	87
41	تبين تسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب	88
42	تبين تسربات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب	88
43	انسداد البالوعات في مجال الدراسة	89
44	تبين حاويات القمامة في مجال الدراسة	90
45	تبين شاحنة جمع النفايات	90
46	تبين نتيجة الرمي العشوائي للنفايات	90

*** الملخص:**

يتضمن البحث دراسة مقاربة المشروع الحضري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم اختيار مخطط شغل الأراضي رقم (05) بمدينة تبسة كمثال لهذه الدراسة.

بعد التحليل العمراني والمعماري بينت الدراسة مجموعة من النقائص على مستوى مجال الدراسة، تتمثل أساسا في نقص التهية الخارجية، وغياب بعض مؤشرات التنمية المستدامة خاصة مايتعلق بالمشاركة السكانية.

وعليه تم اقتراح مجموعة من التوصيات لتفعيل العمل بالمشروع الحضري لتحقيق التنمية المستدامة داخل الاحياء السكنية.

*** الكلمات المفتاحية:**

التخطيط الحضري، أدوات التهيئة والتعمير، التنمية المستدامة، المشروع الحضري، مدينة تبسة.

*** Résumé:**

La recherche consiste à étudier l'approche de projet urbain en tant que mécanisme permettant de parvenir à un développement durable.

Avoir le choix le Plan d'occupation du sol n ° (05) de la ville de Tébessa est un exemple de cette étude.

Après l'analyse des études urbaines et architecturales, une série de carences a été constatée au niveau du périmètre d'étude, principalement en raison du manque d'aménagement externe et de l'absence de certains indicateurs de développement durable, notamment en ce qui concerne la participation de la population.

Par conséquent, un ensemble de recommandations a été proposé pour activer les travaux du projet urbain en vue de réaliser un développement durable dans les quartiers résidentiels.

*** Les mots clés:**

Planification urbaine, Outils de configuration et de reconstruction, développement durable, projet urbain, ville de Tébessa.